

العدد (٣١-٣٢)
السنة الخامسة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

شباط
٢٠٠٧

ملف العدد:

الأبارتهايد: إسرائيل تبني ما انهار في جنوب أفريقيا

المحرر الضيف

جيف هاندميكر (أمستردام)

ساهم في هذا العدد

١. بروفيسور جون دوغارد (جنيف)
٢. د. أسعد غانم (الجليل)
٣. د. فرجينيا تيلي (جوهانسبورغ)
٤. د. جاد إسحاق (بيت لحم)
٥. أدري نيوهوف (أمستردام)
٦. عيسى قراقع (بيت لحم)
٧. بنغاني نغليزا (جنوب أفريقيا)
٨. د. عصام يونس (غزة)
٩. سونيا زيمرمان (هولندا)
١٠. عمر البرغوثي (القدس)
١١. سالم أبو هواش (الخليل)
١٢. ناجي عودة (بيت لحم)
١٣. أريك هافركورت (هولندا)
١٤. رنين جريس (الجليل)
١٥. سمر الديسي (القدس)
١٦. خافير أبو عيد (تشيلي)

تصوير: آن باك

في هذا العدد

إعلان جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٧

نداء حملة "اربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة"

الافتتاحية

العنصرية: الوجه المغيّب للصراع

يصدر هذا العدد المزدوج من حق العودة (٢١-٢٢) في ظروف فلسطينية وعربية ودولية آخذة في التعقد أكثر فأكثر. ففي الوقت الذي يتم فيه الإعلان عن اتفاق مكة، تتوجس أمريكا وإسرائيل محذرتين من الاتفاق الفلسطيني، ومشككتين في جدواه. وفي ذات الوقت، تتقدم الجرافات الإسرائيلية موغلة في تهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها، في حين يتراجع الموقف الدولي إلى حد الاكتفاء بوصف الأمر على انه استفزاز لمشاعر المسلمين، وقد تكون له عواقب سلبية - انتفاضة ثالثة بحسب تعبير البعض. وكالعادة تتوالى الاستنكارات العربية، المحذرة والشاجبة والمنادية بالتوقف عن أعمال التهويد والقتل والتدمير... كم يلزم العالم من السنين حتى يدرك أن الحفر والقتل والحصار...ما هي إلا أدوات اقتلاع لشعب وهوية وإنسان؟ كم يلزم العالم حتى يدرك أن إسرائيل "غيتو" عنصري تتحكم في رسم سياسته "ايدولوجيا" عنصرية لا تمت بصلة لأي من القيم الإنسانية، أو الأحكام الدينية، أو القواعد القانونية؟ لا شك أن البعض يرى، وآخرون لا يرون. ولا شك أن فيمن يرى من يتغاضى، أو يتجاهل، أو حتى لا يريد إن يرى!... في كل الأحوال، يبقى السؤال، كيف يُرى من لا يرى؟ وكيف يخرج عن تعاميه من يرى؟ وفي كل الأحوال أيضا، تبقى هذه مهمة فلسطينية بالدرجة الأولى والعالم ساحة الفعل؛ فهل نحن أهل لها؟

على مر التاريخ، شكلت المعاناة اليومية للشعب اكثر من مجرد حافز أو مبرر للحركات الشعبية، وإنما رافعة الانتفاضات للانتصار. ان الظلم والاضطهاد اليومي كان دوما رافعة الانتصار سواء في ثورات التحرر الوطني أو الثورات الاجتماعية. لم يكن ذلك برنامج مؤسسات المجتمع المدني وحدها، بل كان صلب برنامج حركة التغيير الجذري. فهل فلسطينيا خرجنا من قمم استهلاك معاناتنا الموغلة في القدم والمستفحلة في العظم عبر خطب استدرار العطف الدولي والشعبي اللحظي؟ هل إنهاء معاناتنا يشكل برنامجا سياسيا للعمل أم انه لا زال خطاب انتظار، يستجدي الشفقة من المحسنين وغير المحسنين؟

قد يرى البعض في طرق المعاناة الإنسانية اليومية قفزا عن حقيقية أن الصراع لا زال في مرحلة التحرر الوطني من الاحتلال وإنهاء مخلفاته. وقد يرى البعض ان في طرقه مغالاة غير مبررة، وقد يرى آخرون أن في الأمر حرفا أو تحريفا لطبيعة الصراع القائم؛ كل ذلك، مهما بلغت درجة دقته، لا يلغي الماهية المزدوجة للصراع على ارض الواقع، أي: حقيقة أن إسرائيل مشروع إحلالي ذا طبيعة عنصرية.

هذا العدد من "حق العودة" جاء ليعالج الوجه الآخر للصراع: الطبيعة العنصرية المتطرفة لإسرائيل والتي تفوق ما يعرف "بالابرتهايد". ويجدر الالتفات هنا أن معالجة "حق العودة" لهذا الوجه الآخر للصراع، الآخذ في الانكشاف أكثر فأكثر، لم تجر بمعزل عن البعد الوطني. سيكتشف القارئ أن ما اعتدنا على وصفه حصرا بالقضايا السياسية الوطنية الكبيرة، او الحقوق الوطنية الثابتة ما هي إلا قضايا معاناة يومية يكابدها الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته وقطاعاته وفي مختلف أماكن تواجده.

"حق العودة" لا تبتدع وجها آخر للصراع إنما تبادر لفض ما اعتقد انه غير ذي بال في المرحلة الحالية من النضال التحرري الفلسطيني، أو ما اعتقد انه جدير بالتأجيل، أو ما اعتقد انه حرف للصراع عن مجراه الصحيح. وليس المقصود من طرح موضوع الطبيعة العنصرية لإسرائيل إسقاط الأبعاد الأخرى للصراع، بل المقصود اثارة ضرورة توظيف المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، والتي لا تخلو في الأساس من عمق سياسي، كأداة نضالية وكرافعة تخدم استراتجيا مشروع التحرر. ولان الأمر لا يقصد به توظيف المعاناة لمجرد الاستجداء بخطب إعلامية وحماسية، ولأنه ليس منبرا للبكاء والتباكي، فانه يلزم الوقوف عند الأمر في مراجعة شاملة للإستراتيجية الفلسطينية وأدواتها.

"هيئة التحرير"

40 60

حملة: "أربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة"

٢٠٠٧- أربعون عاما على الاحتلال ٢٠٠٨- ستون عاما على النكبة



إحياء ذكرى النكبة ٥٨، قرية لفتا المهجرة، أيار ٢٠٠٦

تصوير: آن باك

١٥ ايار ٢٠٠٨ - ستون عاما على النكبة

قادت نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ إلى تشريد وتشتيت وتهجير نحو ٨٥ ٪ من أبناء الشعب الفلسطيني ممن كانوا يعيشون في الأراضي الفلسطينية التي أصبحت تعرف فيما بعد بـ"إسرائيل"؛ ليهيموا في الأرض لاجئين ومهجرين مجردين من أي شكل من أشكال الحماية. لم تكتف إسرائيل بمنع اللاجئين والمهجرين من العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، بل عمدت إلى هدم وتدمير أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية وذلك لقتل أمل العودة المتجدد في نفوس اللاجئين. وطالت سنين النكبة وامتدت ليصبح عدد اللاجئين والمهجرين اليوم أكثر من ٧ ملاين ينتشرون في مختلف بقاع الأرض والمنافي. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون اليوم أكبر مجموعة لاجئين في العالم، وتعتبر قضيتهم أقدم قضية لجوء في العالم والتي لا زالت متواصلة..

٦ حزيران ٢٠٠٧ - أربعون عاما من الاحتلال الإسرائيلي

جاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في حزيران ١٩٦٧ ليعاظم من المعاناة وليزيد المأساة، خصوصا وان إسرائيل عملت على تهجير ما يزيد على ٤٠٠ ألف فلسطيني من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ودأبت على تهويد الأرض الفلسطينية عبر المصادرة، والاستيطان، وتفريغها من أصحابها الأصليين بقوة الإجراءات والأوامر العسكرية وفرض القيود وحرمان الإنسان الفلسطيني من ابسط حقوقه الإنسانية. لقد أمعنت إسرائيل في سياسة التفريغ والإحلال والتهويد حتى وصل الأمر الى أن تفتقت العقلية العنصرية الاستعمارية عن فكرة الجدار. هذا الجدار الذي يشكل اليوم العامل الرئيسي في إحداث عملية التهجير الداخلي القسري. ورغم قرار محكمة العدل الدولية لا زالت إسرائيل تواصل بناء جدار الفصل العنصري وتضرب بعرض الحائط قرار المحكمة الدولية؛ تماما كما واظبت، منذ قيامها، على رفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية أو الامتثال لها. إن الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٥ جاء لذر الرماد العيون، إذ أن اسرائيل حولت القطاع الى سجن كبير يمثل نموذجا فريدا من القمع والغطرسة لم يشهد التاريخ مثيلا له. وليس هذا وحسب، بل لا زالت إسرائيل تمعن في انتهاك القانون والعرف الدوليين، ولا زالت ترتكب المزيد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية دون وازع أو رادع.

نداء..

لأن القضية الفلسطينية وصلت إلى مفترق طرق حاسم ومصيري،
لأن عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ يحملان دلالات تاريخية وإنسانية وسياسية عميقة،
لان العدل والقانون والضمير الإنساني تقتضي إيجاد حل عادل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي،
وانتصارا لمبادئ العدالة والحق وحقوق الإنسان،
وإنصافا لمن قضوا في المنافي مهجرين مشتتين عن ديارهم،
وإنصافا لمن عاصروا النكبة ولا زالوا أحياء من أبناء جيل النكبة الأول،
من اجل من ظُلموا، وشُردوا، وعُذبوا طوال سني النكبة والاحتلال
ومن اجل فلسطين حرة من الاحتلال،
من اجل العودة الكريمة للاجئين والمهجرين إلى ديارهم الأصلية،
واحتراما للقانون الدولي، والكرامة الإنسانية،
لنجعل نداء: "أربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة" فعلا مؤسساتيا، وشعبيا، وفرديا متجسدا في حملة متواصلة ومتصاعدة، هادفة إلى فرض الحل الدائم القائم على أساس الحق والقانون ومبادئ العدالة.

الحل العادل والدائم:

كما جاء في نداء حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي، والذي تبنته في تموز ٢٠٠٥ ، أكثر من ٢٠٠ مؤسسة أهلية ومجتمعية فلسطينية؛ فان عناصر الحل العادل والدائم الأساسية تتمثل في الآتي:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكافة مظاهره الاستيطانية وهدم الجدار كليا.
- الاعتراف بكامل حقوق المواطنين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر وفي مقدمتهم المهجرين، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم على أساس المساواة ودون تمييز أيا كان شكله أو مصدره أو غايته.
- تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم كما ينص على ذلك القرار ١٩٤.

منهاج العمل:

لأن القضية، قضية وطنية وإنسانية،
ولأن الجهد المطلوب، والإمكانات المادية اللازمة اكبر من قدرة أية مؤسسة منفردة،

ولأن ديمومة الحملة تتطلب تضافر الجهود وتواصلها وتناميها،

فإن، بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، والأطر الشعبية والمجتمعية العاملة في أوساط اللاجئين في فلسطين وكافة مواقع الشتات والمنافي، والائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وكل الشركاء المحليين والدوليين، إذ يعملون على تنظيم جملة من الفعاليات والأنشطة خلال العامين القادمين ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨؛ يدعون كافة الأفراد، والأطر والمؤسسات المناصرة إلى الإنضمام للحملة عبر المشاركة في طرح الأفكار، وتنظيم الأنشطة المنضوية ضمن حملة "أربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة".

إن المشاركة في الأفكار، والأنشطة، والتنظيم تضمن توحيد الجهود، ومد نطاقها، وتفعيلها، لتكون بمستوى دلالة التواريخ موضوع الحملة. إن مرور أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية، والقدس، وغزة، والجولان، يستدعي صرخة قوية مدوية تدفع المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عملية تجاه إنهاء الاحتلال. وان مرور ستين عاما على النكبة الفلسطينية، وتهجير الفلسطينيين، تستدعي توظيف القدرات والإمكانات لتمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم.

لنوحد الجهد ولنرفع الصوت عاليا.. فقد آن الأوان للتحرر من الاحتلال، آن الأوان للعودة إلى الديار.

وعلى كل الدول أن تقف عند التزاماتها الأخلاقية والقانونية والتاريخية ، وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، ومبادئ العدالة. وعلى كل الأطر، والمؤسسات والدول والهيئات الدولية أن تجسد تضامنها ومواقفها عمليا من خلال الانخراط فعلا في حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها الى ان تمتثل الى القانون الدولي وتتخلى عن طبيعتها الاستعمارية والعنصرية.

الشركاء في الحملة:

إلى جانب العديد من الشركاء المحليين من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي انضوت ضمن حملة "أربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة"، فقد انضم عدد من الشركاء الدوليين. من بين هؤلاء الشركاء كل من:

برنامج المساعدات الكنسية الدنمركية (mro@dca.dk)،
لجنة تنسيق المنظمات الأهلية الأوروبية حول فلسطين (eccp@skynet.be)،
منظمة إيكو (martin.siepermann@icco.nl)،
منظمة أوكسفام للتضامن (mirjam.vanbelle@oxfamsol.be)،
تروكير / وكالة تنمية تابعة للكنيسة الكاثوليكية الأيرلندية (emurray@trocaire.ie)،
ايبير / برنامج مساعدات الكنيسة السويسرية (saleh@hekseper.ch)،
وآخرون.

وتشكل كل من "احتفاء الاسكتلنديين بفلسطين"، و "مرحبا فلسطين" في كل من فرنسا واسبانيا، مبادرتين متميزتين، حيث أنهما تشكلان إطارا جامعا يهدف إلى تأسيس منبر ثقافي إبداعي دائم، يستقطب كل المتضامنين مع الشعب الفلسطيني أفرادا وأطرا ومؤسسات، للتعبير عن مواقفهم المناصرة لحق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال، وتقرير المصير، وعودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم الأصلية. ويمكن التواصل مع هاتين المبادرتين عبر: contact@marhaba-palestine.net ،aldabbagh69@hotmail.com ،sanadabbagh@hotmail.com ،
أو الإطلاع على الموقع: www.marhaba-palestine.net

ويشكل ائتلاف "كفى"، تحالف حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في المملكة المتحدة، حيث تشكل هذا الائتلاف التضامني استجابة لحملة: "أربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة" لتنظيم فعاليات التضامن المتنوعة خلال العامين ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. ويمكن التواصل مع هذا الائتلاف عبر: martial. kurtz@palestinecampaign.org، موقع إلكتروني: www.palestinecampaign.org.

لنجعل عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أعوام التحرر من الاحتلال والعودة إلى الديار

الفعاليات والأنشطة قيد التنفيذ:

حملة التوعية العامة بالقضية الفلسطينية وبالصراع:

وهي حملة إعلامية دعائية ومعلوماتية تهدف إلى تقديم القضية الفلسطينية للراي العام العالمي على حقيقتها وتتضمن مايلي:

- مؤسسة تروكير الأيرلندية (للاتصال: emurray@trocair.ie) ستتولى ادارة حملة "أربعون عاما من الاحتلال" في ايرلندا خلال عام ٢٠٠٧.
- برنامج المساعدات الكنسية الدنمركية (للاتصال: mro@dca.dk) سيتولى بالتعاون مع عدد من أعضاء البرلمان الدنمركيين، تحضير وإعداد وثيقة المبادئ التوجيهية الخاصة بسياسة الدنمرك تجاه قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها قضية فلسطين، حيث سيتم تقديمها للتصويت في البرلمان الدنمركي في نيسان ٢٠٠٧ . كما سيتم في الفترة ما بين أيار وكانون الأول من عام ٢٠٠٧ متابعة خروقات الحكومة والشركات الدنمركية المتورطة في علاقات استثمارية مع إسرائيل او المتورطة في أعمال لها علاقة بالاشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- حملة "كفى" في المملكة المتحدة ستتولى، بالتعاون مع عدد من البرلمانيين والموظفين الحكوميين، تنظيم جملة من الأنشطة وخصوصا الإعلامية منها مثل إعداد الأوراق التعريفية بالصراع والمنشورات التوضيحية بحقوق الفلسطينيين.

تنظيم زيارات تعريفية لفلسطين:

سيتولى برنامج المساعدات الكنسية الدنمركية ترتيب زيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة في آذار ٢٠٠٧ وذلك بهدف دراسة الأوضاع والوقوف على حقائق الانتهاكات الإسرائيلية والمعاناة الفلسطينية.

حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها:

تنخرط ضمن الفعاليات العامة لهذه الحملة العديد من القطاعات ومؤسسات المجتمع المدني. كما ان هناك مبادرات تركز نشاطاتها على جانب معين ضمن هذه الحملة مثل: الحملة ضد شركة كاتربيلار (الآليات الثقيلة)، كما يوجد حملة دولية لبحث سبل سحب الاستثمارات من إسرائيل ووضع الاستراتيجيات الخاصة لتحفيز الشركات الخاصة والحكومات للقيام بذلك. للحصول على مزيد من التفاصيل يمكن التواصل عبر:
(us_campaign@endtheoccupation.org)
و (mediaenglish@badil.org) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن آخر موعد لتقديم الاقتراحات والتوصيات بهذه الحملة سيكون في السابع من شباط من العام ٢٠٠٧ . ولاغراض التواصل مع اللجنة المركزة للحملة الرجاء الاتصال عبر: (bds-palestine.net@sc٣) او زيارة الموقع الالكتروني: ((www.bds-palestine.net ، وللتواصل مع اللجنة الخاصة بالمقاطعة الأكاديمية الرجاء التواصل مع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (info@boycottsirael.ps) (PACBI) وللتواصل مع المقاطعة الثقافية الرجاء الاتصال ب: (rowanalfaqih@yahoo.com)

فعاليات المؤسسات العاملة في أوساط اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين الخاصة بإحياء ذكرى النكبة في الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨

يهدف هذا التجمع المكون من مؤسسات مدنية ومجتمعية في فلسطين التاريخية وفي مختلف المنافي الى تحقيق أوسع مشاركة فعلية من خلال إبراز قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وحقوقهم وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، ووضعها في مقدمة أولويات العمل تحضيرا الفعاليات احياء الذكرى الستين للنكبة في العام ٢٠٠٨ . يمكن التواصل مع كل من: (info@rorcoalition.org (adrid@palnet.com)، (camp@badil.org) ، ().

مسابقة العودة السنوية للعام ٢٠٠٧:

تأتي جائزة العودة السنوية ضمن جهود بديل الرامية لتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي المقدمة منها حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها. و تهدف المسابقة إلى تفعيل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي، وإطلاق الطاقات الكامنة، وخلق منبر وطني للمهتمين من اجل التعبير عن إبداعاتهم. وتقسم جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٧ إلى خمسة حقول موزعة كالتالي:

١. جائزة العودة لقصص الأطفال
٢. جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة
٣. جائزة العودة للأوراق البحثية
٤. جائزة العودة للتاريخ الشفوي
٥. جائزة العودة للقصص التلفزيونية القصيرة

لمزيد من المعلومات، تصفح الموقع www.badil.org (للاتصال: resource@badil.org، camp@badil.org).

حملة إحياء الذكرى الستين للنكبة:

تهدف هذه الحملة إلى إثارة الرأي العام في الوسطين: اليهودي والإسرائيلي حول ما تعرض له الشعب الفلسطيني خلال النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨ وما نجم عنها وضرورة تمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية. تنظم أنشطة هذه الحملة من قبل العديد من المؤسسات الفلسطينية واليهودية (زوخروت، نيو بروفايل، بات شالوم) في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وقد التزمت هذه المؤسسات بالمساعدة في تنظيم مؤتمر حق العودة الثالث في إسرائيل، وضمن هذا الاطار ستعمل هذه المؤسسات على عقد سلسلة من الأنشطة التعريفية والتوضيحية والإعلامية الهادفة إلى إثارة الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. (للاتصال: lotahn@yahoo.com، eytanb@netvision.net.il، zochrot@netvision.net.il، info@batshalom.org، neta_rotem@yahoo.com). ستتم هذه المبادرة في إطار "الملتقى المفتوح" الذي يرعاه برنامج مساعدات الكنيسة السويسرية / ايبير. (للاتصال: saleh@hekseper. ch، rolava@hotmail.com).

فعاليات حزيران ٢٠٠٧ لإنهاء الاحتلال:

تنظيم مظاهرات حاشدة وواسعة في مختلف ارجاء العالم بما في ذلك في امريكا الشمالية ما بين الفترة (٩-١١ حزيران ٢٠٠٧) حيث ستتولى ذلك كل من الحملة الامريكية لانهاء الاحتلال، والحملة الأوربية لإنهاء الاحتلال، وائتلاف "كفى" في المملكة المتحدة. لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع: legal@endtheoccupation.org.

صحفيون ضد الاحتلال:

العمل على استقطاب الصحفيين المتميزين من ذوي القدرة والمصداقية لتنظيم حملة تستهدف كشف زيف الادعاءات الصهيونية حول فلسطين والاحتلال واللاجئين. والعمل على تزويد مثل هؤلاء الصحفيين بالمعلومات اللازمة لعملهم من وثائق ودراسات ونشرات وكتب وصور وغيرها. كما تجدر الملاحظة أن هذا العمل يستدعي استقطاب المزيد من الفنانين، والأدباء والأكاديميين والرياضيين والممولين وغيرهم من المناصرين والمساندين لحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمناهضين للاحتلال والعنصرية وذلك لما لدورهم من أهمية بالغة في كشف الحقائق وبما يدعم حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على صفحة بديل (www.badil.org) أو التواصل مع:
(jacqueshoen@gamil.com).

للدعاية والترويج، يفضل التوجه لإشراك المستثمرين والممولين والمتبرعين لغايات تغطية نفقات الحملات الدعائية في الصحف الوطنية والدولية، وفي النشرات والمجلات المتخصصة بقضايا اللاجئين وضحايا الاحتلال. ويتطلب هذا العمل أيضا تشجيع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية على نشر وعرض القضية الفلسطينية على صفحاتها وفي نشراتها. ان عملا كهذا يتطلب بالضرورة جذب المتطوعين والمختصين للعمل ضمن مجموعات ضغط لتحقيق الغايات المرجوة.

مؤتمر حق العودة الثالث:

تم مبدئيا تحديد مكان وزمان "مؤتمر حق العودة الثالث داخل الخط الأخضر؛ حيث سيعقد هذا المؤتمر في تل أبيب-يافا في أيار ٢٠٠٧ . وينظم هذا المؤتمر من قبل عدة مؤسسات فلسطينية في داخل الاخط الاخضر وهي: معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية-الإسرائيلية، جمعية الدفاع عن حق المهجرين في الداخل، اتجاه / اتحاد جمعيات أهلية عربية؛ المؤسسة العربية لحقوق الإنسان. ويشارك في تنظيم المؤتمر مؤسسات إسرائيلية-يهودية ودولية وضيوف متحدثين من جنسيات عديدة. ويهدف المؤتمر إلى الوصول للجمهور الإسرائيلي ووسائله الإعلامية المختلفة بغرض كشف المخفي او المغيب من الحقائق. (للاتصال: adrid@palnet.com، ameer@ittijah.org، salmanmadar@hotmail.com، hra@arabhra.org).

مؤتمر لجنة تنسيق المنظمات الأوروبية العاملة على القضية الفلسطينية ((ECCP:

تعقد هذه اللجنة بالتعاون مع لجنة حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة، مؤتمرا يتناول جرائم الاحتلال ورفض إسرائيل لتطبيق القانون الدولي. وسيعقد المؤتمر في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل بمناسبة مرور أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ما بين ٦-٧ حزيران من العام ٢٠٠٧ .

المؤتمر الدولي للحملة البريطانية للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

حيث سيعقد المؤتمر في لندن في أيلول ٢٠٠٧ تحت شعار مناهضة سياسة الفصل العنصري الإسرائيلية، ليسقط الاحتلال، والحرية لفلسطين.

مؤتمر فلسطينيي أمريكا:

لقد تقرر عقد مؤتمر تأسيسي للأمريكيين من أصل فلسطيني في ولاية شيكاغو في العام ٢٠٠٨ ، حيث ستتركز أعمال المؤتمر على وضع إستراتيجية عمل موحدة لمواجهة تحديات المرحلة. هذا وسيسبق هذا المؤتمر عدد من اللقاءات والأعمال التحضيرية خلال العام ٢٠٠٧ بهدف توحيد الجهود وتعزيزها. لمزيد من التفاصيل الرجاء التواصل مع: (media@pa-national.org).

إصدار التقارير والكتب:

حيث سيتم العمل على إصدار عدد من التقارير والكتب ذات الصلة بالحملة ومنها:

تقرير التجارة والاحتلال / الاستعمار: حيث يخطط برنامج المساعدات الكنسية الدنمركية في أيار / حزيران ٢٠٠٧ ، لإصدار تقرير حول علاقة الشركات الدنمركية مع شركات أخرى متورطة في أعمال ومشاريع واستثمارات غير قانونية جرت وتجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كتاب شهادات حول النكبة: تعمل جمعية العلاقات النمساوية-العربية على إعداد كتاب يشتمل على شهادات حول النكبة الفلسطينية، والذي سيصدر بلغات عدة ويعرض في معرض فرانكفورت للكتاب في العام ٢٠٠٨ . (للاتصال: f.edlinger@saar.net)

كما تخطط منظمة زوخروت الإسرائيلية لإصدار كتاب يشتمل على شهادات حول النكبة الفلسطينية باللغة العبرية (للاتصال: eytanb@netvision.net.il) .

كما سيصدر مركز بديل كتاباً يشتمل على دراسة للتاريخ الشفهي حول قرية لوبيا المهجرة قضاء الجليل، باللغات العربية والانجليزية والعبرية. (للاتصال: info@badil.org) .

ان الفعاليات والأنشطة والجهود المبذولة في العام ٢٠٠٧ تعتبر ذات أهمية بالغة لأنها تمهد الطريق أمام الفعاليات والأنشطة والجهود المطلوبة للعام ٢٠٠٨ . وغني عن القول أن هناك أنشطة وأفكار لا زالت غير متناولة وخصوصا تلك التي تحتاج الى قدرات ومهارات خاصة، وعليه فإننا نقترح جملة من الأفكار والأنشطة وأهمها:

حفلات موسيقية عالمية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨:

من الممكن أن يشمل ذلك حفلاً موسيقياً في العالم العربي يحييه فنانون عرب، ويشمل أيضاً حفلات موسيقية يشارك فيها فنانون عالميون. وتهدف هذه الحفلات التي ستنتظم في مدن عالمية عديدة، إلى دعم الحقوق الفلسطينية العادلة وعلى رأسها حق اللاجئين والمهجرين في العودة إلى ديارهم. ومن الممكن أيضا أن يتم تنظيم حفل موسيقي يحييه فنانون فلسطينيون. ومن الاحتفالات الجاري الإعداد لها:

حفل لندن/بيت لحم في حزيران ٢٠٠٧:

حيث سيتم عقد حفلين موسيقيين يعقدان بالتزامن في كل من لندن وبيت لحم، يجري الإعداد لهما من قبل حملة التضامن البريطانية مع فلسطين-المملكة المتحدة، ومبادرة بيت لحم-فلسطين (ليلى صنصور).

حفل أيار ٢٠٠٨:

يرغب مركز بديل بتنظيم حفل موسيقي ضمن فعاليات احياء ذكرى النكبة في العام ٢٠٠٨ لكن يفتقد إلى المهارات والموارد، لذا يرجى من الأصدقاء وأصحاب القدرة المساعدة والتعاون.

المعارض الفنية:

يمكن تنظيم معارض لفنانين فلسطينيين، عرب ودوليين ذات صلة بالقضية الفلسطينية وخصوصا قضية اللاجئين والنكبة، وذلك على مدار العام ٢٠٠٨ . يمكن تنظيم هذه المعارض بشكل فردي او عبر عمل مشترك من خلال تكوين شبكة جامعة.

الفنانون اليونانيون:

بناء على دعوة الموسيقيين والرسامين، والمصورين والنحاتين اليونانيين، قررت اتحادات الفنانين اليونانيين بالتعاون مع منظمة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، العمل على الإعداد لجملة من الأنشطة الثقافية المتصلة بالحملة، كما تم اقرار تنظيم معرض فني دائم في اثينا لغايات زيادة المعرفة بحقيقة الصراع وجذوره وبالحقوق الفلسطينية.

شهود على النكبة:

تتولى بعثة تسجيل شهادات الجيل الاول للنكبة، وهي مجموعة مكونة من شخصيات معروفة وبارزة، وبالتعاون مع المؤسسات المضيفة ، ستقوم بزيارة مواقع شتى من مخيمات اللجوء الفلسطينية والمنافي بهدف عقد جلسات استماع لشهود عيان عاصروا النكبة ليدلوا بشهاداتهم ورواياتهم. هذا وسيتم تسجيل هذه الشهادات على الفيديو، بحيث يمكن بثها مباشرة من خلال التلفزة. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك وثيقة المبادئ، المتوفرة لدى مركز بديل بالتواصل عبر: (info@badil.org) وتعتبر هذه بمثابة دعوة للأصدقاء والمهتمين وأصحاب القدرة للمساعدة والمشاركة.

تنسيق وتوزيع المواد التعريفية - التعليمية بالقضية الفلسطينية:

يمكن المباشرة بتنظيم العمل الهادف الى تنسيق الجهود الرامية الى نشر المواد التعريفية الشارحة للقضية الفلسطينية بما في ذلك الإصدارات المكتوبة والأفلام التي تتناول كل من النكبة والنكسة كمحاور رئيسة. ان مثل هذه المواد الإرشادية يمكن أن تكون ذات قيمة عالية اذا ما تم توجيهها بعناية إلى طلاب الجامعات والمدارس والأطفال. ويمكن في هذا الصدد التركيز على المؤسسات التي تتعرض للدعاية الصهيونية والإسرائيلية المضللة، حيث تجدر الإشارة هنا على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن أكثر من ١٤٠٠ مؤسسة تعليمية في ولاية نيويورك تفرض على طلابها تلقي معلومات مضللة مصدرها الصهيونية.

النشاطات الرياضية:

لقد تقدم كل من اتحاد مراكز الشباب في مخيمات اللاجئين، جمعية زوخروت، ومركز بديل باقتراح تنظيم سباق ماراتون دولي من إحدى القرى أو المدن الفلسطينية داخل الخط الأخضر والتي هُجر أهلها إلى موقع اللجوء في الضفة الغربية (احد المخيمات) الذي يستقر به أهل تلك القرية أو المدينة.. هنالك أفكار أخرى حول تنظيم جولة دراجات داخل أوروبا أو من أوروبا إلى فلسطين في العام ٢٠٠٨ ، وهدفها إثارة الرأي العام العالمي حول قضايا الفلسطينيين العادلة وعلى رأسها قضية اللاجئين والمهجرين وحقهم في العودة إلى ديارهم. (للاتصال: info@badil.org، uyac@uyac.org ، eytanb@netvision.net.il).

متحف النكبة:

إن تأسيس متحف وأرشيف، ومركز وثائق لا يخدم كموقع، حفظ الذاكرة فحسب، وإنما يمكن ان يستغل لأغراض التعليم والتثقيف. وحيث انه من المفضل أن يؤسس هكذا متحف في فلسطين، إلا انه من الممكن المباشرة به بالتعاون والاشتراك ما بين مؤسسة / ات فلسطينية ومؤسسة / ات عالمية أخرى. بما أن بناء هكذا متحف سيتطلب سنوات عدة، فانه من المحبذ المبادرة به عبر الإعلان عنه في العام ٢٠٠٨ .

مركز دراسات النكبة:

إن تأسيس مركز أبحاث أكاديمية وتوثيق خاص بالنكبة والتهجير مشروع يستحق العناية والجهد؛ حيث يمكن ان تستضيفه مؤسسة أكاديمية تهتم بتوفير الدعم البحثي وبحيث يشكل المركز نقطة إسناد لأي بحث عالمي فيما يتعلّق بالنكبة الفلسطينية. (يمكن دمج هذه الفكرة مع النقطة السابقة)

المسرح والسينما:

يمكن المبادرة بإنتاج مسرحيات، أو أعمال مسرحية قصيرة وأمسيات موسيقية شعبية وبتقديم عروض فنية مبنية على أعمال غسان كنفاني مثلاً حول اللاجئين والصراع، و / أو إنتاج أفلام روائية. ان مشروعا كهذا يتطلب تضافر الجهود بين الأفراد والمؤسسات والراعين المهتمين والمباشرة به في اسرع وقت ممكن.

الدعاية والإعلام:

ان تنظيم حملات دعائية مهنية خلاقة في فلسطين ومواقع عربية ودولية أخرى تشتمل على بوسترات، ملصقات، ملابس دعائية... الخ يستدعي الكثير من الجهود والإمكانات. ان هذا المشروع يجب أن يضع في أولوياته ضرورة إشراك وسائل الإعلام المحلية العربية والعالمية وتوظيفها لخدمة حملة "أربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة" . (مطلوب مساعدة المهنيين في طرح مزيد من الأفكار ومساعدة الراعين والداعمين لتحقيق تلك الأفكار).

تنظيم شبكة مناصرة من أعضاء الكونغرس الأمريكي وبرلمانيين اوروبيين:

تنظيم شبكة عمل تسعى إلى حشد وتوجيه جهود أعضاء من الكونغرس الأمريكي، وبرلمانيين أوروبيين، وغيرهم من البرلمانيين المناصرين للقضية والحقوق الفلسطينية بهدف التأثير في السياسات الرسمية لدولهم. وغني عن القول أن هكذا عمل يحتاج إلى متطوعين ومختصين لتنسيق وتنظيم أعمال هذه الشبكة بما يضمن توسيع نطاق عملها ويحقق فاعلية اكبر.

حملة: "أربعون عاما على الاحتلال، ستون عاما على النكبة"

لمزيد من المعلومات الرجاء التواصل مع: الائتلاف الفلسطيني لحق العودة: www.rorcoalition.org بريد الكتروني: info@rorcoalition.org
بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: www.badil.org بريد الكتروني: media@badil.org

المنتدى الاجتماعي العالمي، نيروبي- كينيا / ٢٠٠٧

الوفد الفلسطيني الموحّد الى كينيا يصدر بياناً سياسياً موحّداً، وينجح في إقرار عدد من القرارات المناصرة لفلسطين

بيت لحم، "بديل" بعد تشكيلها وفدا مشتركا موحدا، شاركت مؤسسات واطر المجتمع المدني الفلسطيني الفاعلة في فلسطين التاريخية والشتات في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في كينيا- نيروبي الشهر الماضي في الفترة الممتدة بين ٢٠-٢٥ كانون الثاني. وقد افاد اعضاء الوفد ان المنتدى الاجتماعي العالمي يشكل أوسع لقاء يتم عقده في القارة الأفريقية من قبل مؤسسات مجتمعية وحركات اجتماعية قادمة من مختلف أرجاء العالم. حيث يحظى باهتمام ومشاركة واسعة من الحركات المجتمعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد افتتح الوفد الفلسطيني الموحد خيمة فلسطين في المنتدى الى جانب العشرات من خيام الوفود المشاركة من مختلف أنحاء العالم. هذا وقد شهد حفل افتتاح المنتدى الاجتماعي العالمي حضورا لافتا، حيث افتتح المنتدى باستعراض (مارش) حضره عشرات الآلاف. وقد ألقت المناضلة ليلى خالد كلمة باسم فلسطين في حفل الافتتاح، ركزت فيها على أهمية وجدوى تضامن الحركات الاجتماعية العالمية حيث يمكن من خلال تكاتف هذه الحركات مواجهة السياسات الاستعمارية والاستغلال، وانتهاكات حقوق الشعوب والإنسان.

ويذكر أن أعضاء الوفد الفلسطيني الموحد البالغ عددهم ٣٥ عضوا قد باشروا عملية تنفيذ البرامج المعدة مسبقا بالتنسيق مع الشركاء العالمين، وبارشاد وتوجيه لجنة تنسيق فلسطينية مكونة اساسا من مندوبين عن الشبكات الفلسطينية المختلفة المشاركة في المنتدى، ومكتب إعلام ومعلومات هدف الى متابعة الأمور الإعلامية والمعلوماتية الخاصة بالمنتدى.

ويذكر ان العديد من ورشات العمل بمبادرة الوفد الفلسطيني الموحد قد انعقدت يف المنتدى الاجتماعي العالمي على مدار ايامه الخمس، حيث تطريقت الى محاور مختلفة كالذكرى الأربعين للاحتلال في العام ٢٠٠٧، والذكرى الستين للنكبة في العام ٢٠٠٨، وحملة مقاطعة إسرائيل، والاتفاقية الدولية لتحريم الابارتهايد، وغيرها من المواضيع ذات الصلة. بالإضافة الى عرض العديد من الأفلام الوثائقية حول فلسطين وتوزيع المواد الارشادية.

وللمرة الأولى يظهر المجتمع المدني الفلسطيني ممثلا بوفد مشترك وموحد حيث يضم الوفد الأطر المجتمعية والأهلية الفلسطينية وشبكات العمل للمنظمات الأهلية والمؤسسات الفاعلة في حملات الدفاع عن الحقوق الفلسطينية من مختلف أنحاء فلسطين التاريخية والمنافي. هذا ويتشكل الوفد المشترك الموحد من ممثلين عن:

١. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (PNGO)
٢. مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان المحتلتين (OPGAI)
٣. اتجاه – اتحاد الجمعيات الاهلية العربية في فلسطين٤٨
٤. هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان
٥. اللجنة التوجيهية لحملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.
٦. الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري
٧. المجموعة العربية لحماية البيئة

ونظم الوفد الفلسطيني مسيرة خاصة بنصرة الشعب الفلسطيني شارك فيها المئات من المتضامنين حول العالم مع القضية الفلسطينية، انتهت أمام خيمة فلسطين، بمهرجان خطابي حاشد بمشاركة متحدثين من دول عدة. وعلى صعيد إقرار البرامج، فقد نجح الوفد الفلسطيني الموحد في إقرار عدد من القرارات المهمة في الجمعيات الكبرى


من فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي، نيروبي، كينيا ٢٠٠٧ تصوير: الجولان للتنمية

المنعقدة في المنتدى الاجتماعي العالمي، وهي جمعيتي منهاضة الحرب، والحركات الاجتماعية، حيث أعتمدت عدد من التواريخ في العام ٢٠٠٧ للتحرك الدولي لمساندة الشعب الفلسطيني وهي ١٥ أيار ٢٠٠٧ (ذكرى النكبة)، و ٩ حزيران ٢٠٠٧ (ذكرى الاحتلال الاسرائيلي) و ٢٩ تشرين ثاني ٢٠٠٧ (يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني. كما اعادت الجمعيتان تأكيد الدعوة الى مقاطعة اسرائيل مرة أخرى.

الوفد المشترك للمجتمع المدني الفلسطيني في المنتدى الاجتماعي العالمي

نيروبي، كينيا، كانون الثاني ٢٠٠٧

البيان السياسي والدعوة إلى تفعيل الجهود

يقف الشعب الفلسطيني أمام منعطف خطير بعد أربعين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وبعد ستين عاماً على نكبة عام ١٩٤٨، حيث أصبح للدعم والتضامن العالميين دورٌ حاسمٌ في إسناد نضال الشعب الفلسطيني من أجل أن تسود الحرية والعدالة والسلام الدائم.

لقد فشلت الجهود الدبلوماسية حتى يومنا هذا في تحقيق أية نتائج ملموسة حيال تطبيق وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان والتهجير ومصادرة ممتلكات الشعب الفلسطيني. إن قيادة الولايات المتحدة للدبلوماسية في الشرق الأوسط، وتفضيلها التدخل العسكري وأُحادية المواقف بدلاً من احترام القانون الدولي، بالإضافة لتورطها في الحروب كما في احتلالها للعراق ودعمها للحرب الإسرائيلية على لبنان، تجعلها متواطئة مع الأهداف الاستعمارية الإسرائيلية في فلسطين. إن هذا التواطؤ يمكن معاينته بوضوح في تشجيع الانقسام والحرب الأهلية في المنطقة، فبدلاً من أن تكون الولايات المتحدة و "الرباعية" (بما فيها الاتحاد الأوروبي) جزءاً من حل الصراع في المنطقة فإنها غدت جزءاً من المشكلة.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بُذلت في الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تميزت بالديمقراطية والنزاهة والشفافية بشهادة الأمريكيين والأوروبيين أنفسهم ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، اللذان دعما بقوة إجراء هذه الانتخابات، سرعان ما رفضا نتائجها كونها أتت ب"حماس" إلى السلطة؛ الأمر الذي لم يتلاءم مع خطتهم في المنطقة، وبالتحديد مع محاولتهم "إقناع" الفلسطينيين بالقبول بحُكم ذاتيٍّ محدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت سيطرةٍ شاملة للسلطات العسًكرية الإسرائيلية. بالنتيجة، قامت كل من إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم القوى الأوروبية بفرض نظام عقوبات مجحف ولا إنساني ضد الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال. تجدر الإشارة هنا الى ما قاله البروفسور جون دوغارد، المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث استهجن فكرة فرض عقوبات على الشعب الفلسطيني وليس على القوة المحتلة "إسرائيل"، مؤكدا انه إجراء لم يسبق أن طُبِّق بحق شعب يعاني من الاحتلال.

إن النتائج المباشرة لهذا الحصار القاسي تتمثل في ازدياد الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة، وعدم استقرار المؤسسات الحيوية التي يفترض أن تزود الفلسطينيين بالخدمات الصحية والتعليمية والمجتمعية. ولقد شجع هذا، بالإضافة للتدخل الأجنبي المباشر، على تفاقم النزاع في النظام السياسي الفلسطيني، مما أدى إلى تقويض أية فرصة للتأقلم، وبالتالي تسبب في خلق نزاع داخلي ما بين قطبي الحركة السياسية الفلسطينية الرئيسيين.

وبشكل متواز، تقوم إسرائيل بتصعيد الحصار عبر تشديد نظام المعازل العنصرية المفروض على الفلسطينيين دون أدنى محاسبة من المجتمع الدولي. وقد قامت في الآونة الأخيرة بقتل أعداد غير مسبوقة من المدنيين الفلسطينيين، شكل الأطفال ثلثهم. ومن جهة ثانية، واصلت إسرائيل عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيلاء على موارد المياه، و بناء جدار الفصل العنصري الذي أدانته محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤ واعتبرته غير قانوني وطالبت إسرائيل بإزالته فورا. بالإضافة إلى ذلك، لا زالت حملات التدمير الواسعة للأراضي الفلسطينية الزراعية، والبنية التحتية، والأحياء المدنية متواصلة على نحو لا يشبهه غير حملات التطهير العرقي في أبشع صورها. أما الحملة الاستيطانية فهي متصاعدة باضطراد، فقد قامت حكومة الاحتلال الإسرائيلية عام ٢٠٠٦ بطرح أربعة أضعاف العطاءات التي تم طرحها عام ٢٠٠٥ لإقامة وحدات سكنية في مستعمرات تمت إقامتها على أراض فلسطينية محتلة.

ومن الجدير ذكره هنا بأن مجزرة بيت حانون التي ارتكبت مؤخراً بحق المدنيين الُعزّل ما هي إلا الحلقة الأحدث في مسلسل جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بدون أي إدانة أو محاسبة سياسية. إنَ منع إسرائيل للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى رأسها رئيس الأساقفة ديسموند توتو، من الدخول لقطاع غزة، بتواطؤ غربي، يعيد إلى الأذهان التعتيم الذي مارسته إسرائيل ضد مجزرتها في مخيم جنين للاجئين عام ٢٠٠٢. ومن المؤسف والمعيب أن حكومات العالم اختارت مرة أُخرى أن تتجاهل جرائم إسرائيل، معطيةً بذلك الضوء الأخضر لها لتستمر في سياساتها الإجرامية والتي تواظب على ممارسة سياسة التطهير العرقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكلٍ متدرج، سعيا لتحقيق هدفها التاريخي بالحصول على "أرض بلا شعب"!

وعلى صعيدٍ آخر، فإن الهزيمة الكبرى التي مُنيت بها إسرائيل في لبنان دفعتها أكثر فاكثر نحو اليمين المتطرف، الأمر الذي ظهر جليّاً بضم حزب آفيغدور ليبرمان الفاشي إلى الحكومة. فبالإضافةً لإجراءات التهميش السياسي للفلسطينيين داخل إسرائيل، وتنامي مستوى التمييز العنصري ضدهم في المجالات الحيوية مثل لم شمل العائلة والتعليم والصحة وملكية الأراضي وفرص العمل وغيرها، باتت سياسة هدم المنازل وتدمير المحاصيل والتهجير القسري لتجمعات سكنية بأكملها، كما يجري حاليا في قرى النقب البدوية، هي السمة الأبرز لتعامل إسرائيل مع فلسطينيي الداخل.

منذ توقيع اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣، انقضت سُدىً سنوات عديدة من "صنع- السلام" المزعوم، حيث أهملت تلك الاتفاقيات المتطلبات الأساسية للعدالة والحل الدائم وأسهمت في الوقت ذاته في تقوية وتثبيت قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة. مع ذلك، فإن المجتمع المدني الفلسطيني لم يفقد الأمل في تحقيق السلام العادل القائم على أساس القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق بالمساواة التامة لجميع البشر بغض النظر عن عرقهم أو ديانتهم. وعليه، وكما في العقود السابقة، فإن المعوقات الأساسية التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والشامل تتمثل في استمرار الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي للأراضي العربية، وإنكار إسرائيل لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، واستمرارها في إتباع سياسة النفي والتهجير، واستمرار نظام التمييز العنصري الذي تطبقه بحق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

إن المجتمع المدني الفلسطيني يؤمن بقوة أنه وبدون ممارسة ضغط مباشر، وثابت، وفعال على إسرائيل لإنهاء الاحتلال، وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم، وإنهاء نظام التمييز العنصري، فان المجتمع الدولي لن يتمكن من الإسهام فعليا في حل الصراع أو تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

تفعيل الجهود

بناءً على ما ورد، فإن المجتمع المدني الفلسطيني، بغالبيته الساحقة، ينادي بمقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، علىٍ غرار إجراءات المجتمع الدولي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا سابقاً.

إن مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ومقاطعة المؤسسات والأنشطة الأكاديمية والثقافية والرياضية الإسرائيلية، لتواطئها في انتهاك حقوق الإنسان، بالإضافة لسحب الاستثمارات من الشركات الإسرائيلية، وأيضاً من الشركات العالمية المساهمة في تكريس الظلم، وأيضاً الضغط على الحكومات لفرض العقوبات على إسرائيل، ما هي إلا أمثلة على إجراءات فعالة، وسلمية ذات محتوى أخلاقي، ينبغي البدء بها والمحافظة عليها إلى ان تعترف إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير المصير، وإلى ان تلتزم بالتطبيق الكامل لمبادئ القانون الدولي، الأمر الذي يتحقق من خلال:

١) إنهاء الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي لكل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإزالة الجدار كليا؛
٢) إنهاء نظام التمييز العنصري واعتراف إسرائيل بالحقوق الأساسية للفلسطينيين العرب فيها، بما في ذلك حقهم بالمساواة التامة دون تمييز؛
٣) الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين داخليا في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم بموجب قرار ١٩٤ للجمعية العمومية للأمم المتحدة.

ان المجتمع المدني الدولي، وبالتعاون المباشر مع المجتمع المدني الفلسطيني والعربي، لديه دورٌ مهم وفعال في تحقيق السلام والعدالة في الشرق الأوسط يمكن تجسيده عبر تبني أشكال المقاطعة المتنوعة والفعالة والمناسبة للسياق المحدد لكل بلد. بذلك يتحمل الأفراد والمؤسسات من ذوي الضمائر الحية مسؤوليتهم الأخلاقية لإنهاء نظام إسرائيل الكولونيالي والعنصري، بما يتيح الفرصة للسلام الحقيقي والتعايش للجميع في المنطقة، على أساس المساواة والاحترام المتبادل بحسب القانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

المؤسسات وشبكات العمل الفلسطينية الموقعة على البيان

- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (PNGO)
- اتجاه – اتحاد الجمعيات الاهلية العربية في فلسطين٤٨
- هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان
- اللجنة التوجيهية لحملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.
- مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان المحتلتين
- الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري
- المجموعة العربية لحماية البيئة

العجز المالي في وكالة الغوث يطال حق اللاجئين الفلسطينيين في التعليم

تقرير خاص بـ "حق العودة"

برزت في مطلع العام الحالي إشكالات تتعلق بظروف ومستوى الخدمات المقدمة من وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين/ الضفة الغربية في مجال التعليم. وقد تبدى ذلك في التوتر الذي نشأ عن تردد أنباء عن فصل عدد من المعلمين/ات العاملين وفق نظام المياومة، وعن قيام الوكالة بحركة تنقلات وصفها البعض بتعسفية وآخرون بغير مبررة ومرهقة، وعن نية الوكالة تعديل نظام الشعب الصفية والساعات الدراسية المخصصة لكل معلم. وجدير بالذكر أن نظام تشغيل عمال بالمياومة في مختلف القطاعات من قبل وكالة الغوث هو نظام مستحدث لا يتمتع المشمولون به بذات الحقوق التي يتمتع بها الموظف العادي في وكالة الغوث. وقد تم اللجوء الى نظام التشغيل هذا لمواجهة التناقص في ميزانية وكالة الغوث عموما ولمواجهة الاحتياجات المتنامية والظروف الناشئة عن الأوضاع الطارئة في الأراضي المحتلة. ولقد تصاعد الأمر بين الهيئات الشعبية والرسمية الفلسطينية من جهة ووكالة الغوث ولجانها على نحو يستدعي الوقوف على حقيقة الإجراءات وتطورات الإشكال الذي لا يزال عالقا بحسب البيانات الصادرة عن كل جهة، خصوصا وان اللقاءات التي عقدت أو التي ما زالت منتظرة لا تفيد بتوصل المعنيين إلى حل تام متفق عليه.

إن "حق العودة في عددها هذا" إذ تفرد لهذه القضية هذه المساحة فانه يتوخى الوقوف على حقيقة الإشكال وتداعياته وسبل حله المقترحة والمتصورة بما يخدم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وبما يعزز دور وكالة الغوث الدولية في قيامها بدورها وفقا لالتزاماتها المقررة من قبل هيئة الأمم المتحدة، ووفق القرار الدولي المنشئ لها.

ضمن هذا السياق، قام المكتب التنفيذي للجان الشعبية للاجئين في الضفة الغربية و التابع لمنظمة التحرير التحرير الفلسطينية، في ٢٠/١/٢٠٠٧ بإصدار بيان جماهيري ورد فيه:

يا جماهير شعبنا في مخيمات اللاجئين

في الوقت الذي نثمن فيه الدور الهام لوكالة الغوث في سياق المرحلة الراهنة، وسعينا الدائم لتطوير مستوى الدعم الدولي لوكالة الغوث لتحسن ادائها والتزامها القانوني والسياسي اتجاه قضايا شعبنا العادلة واستكمالا للمراسلات السابقة والمتعلقة بموقف المكتب التنفيذي من قضايا التقليصات فإننا نعاود التأكيد على القضايا التالية:

١- الرفض المطلق للموقف المنوي تنفيذه من دائرة التعليم بوكالة الغوث والذي يتضمن وقف أكثر من مائة معلم في الضفة الغربية تحت مبررات لسنا مسئولين عنها ولن ندفع ثمنها مهما كانت الأسباب.

٢- إننا إذ نستهجن هذا القرار في الوقت الذي كنا نتوقع فيه بأن تولي وكالة الغوث جزءا من اهتماماتها وإمكانياتها لتطوير القطاع التعليمي والذي يعني من إخفاقات في السنوات الأخيرة نتيجة للعوامل التالية:

- الزيادة العددية في عدد الطلاب في الوحدات الصفية والتي يتجاوز بعضها الأربعون طالبا
- استقالة العديد من الكفاءات العلمية بوكالة الغوث بسبب تدني الرواتب
- تخفيض الميزانيات المخصصة للقطاع التعليمي وتحويل العديد من التزامات الوكالة المتعلقة بالترميم والقرطاسية وتطوير المختبرات العلمية وغير ذلك على حساب المجتمع المدني.
- لقد ساهمت الأزمة الاقتصادية والتي يعاني منها شعبنا بزيادة نسبة العاطلين عن العمل والفقر والتي ينتج عنها التسرب من المدارس للبحث عن مصدر اقتصادي وبالتالي ارتفاع نسبة الأمية بين طلاب العائلات الفقيرة.

القرارات الإدارية التي لا ينفذها رئيس برنامج التعليم وهي مطبقة في بقية أقاليم العمليات متمثلة في:

- عدم تعين اذنة للمدارس حسب عدد الغرف الصفية.
- عدم تشعيب الصفوف (أي قسمتها) بحيث كل صف يتجاوز عند طلابه (أربعين طالب + طالب) تقسم الى صفين) وتكمن خطورته في سياسته الجديدة بدمج الصفوف إضافة لعدم قسمتها مما يؤدي إلى زيادة الحصص على المعلمين وزيادة عدد الطلاب بالصفوف لتصبح مكتظة مما يؤدي إلى تراجع نوعية الخدمة التعليمية والتحصيل العلمي للطلاب.
- إن عدم توفير الكتب المدرسية للعام الحالي بالوقت المناسب والطلب من مدراء المدارس بتصوير الكتب القديمة للصف الأول حتى الصف التاسع يدل على عدم اكتراث وسوء في تخطيط لرئيس قسم التعليم بوكالة الغوث لطلابنا في مدارس الوكالة.

٣- إننا في المكتب التنفيذي والفعاليات الشعبية في مخيمات اللاجئين إذ نحذر رئيس قسم التعليم في الوكالة من الاستمرار بهذا النهج المدمر لمستقبل أطفالنا.

٤- لقد قررت اللجان الشعبية مواجهة هذا القرار وتوجيه العديد من المذكرات للمؤسسات الدولية والسلطة الوطنية.

٥- اتخاذ سلسة إجراءات تضامنية بمشاركة مختلف المؤسسات الشعبية في مخيمات اللاجئين

٦- التوقف عن التعليم لمدة يوم دراسي وهذا القرار مرتبط بالتطورات اللاحقة.

وفي خطوة تندرج ضمن ذات السياق، قامت اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط بتضمين مطالب طلبة مدرسة ذكور مخيم شعفاط الذين قاموا بحركة احتجاجية في ٢٢/١/٢٠٠٧ في كتاب تضمن تذمرا من الأوضاع القائمة ووجه رسميا إلى مدير برنامج التعليم في وكالة الغوث حيث ورد فيه وصفا لاوضاع التعليم السائدة في المدرسة وتضمن جملة من الشكاوى تمثلت بحسب الكتاب في الاتي:

١- عدم توفير كتب جديدة للفصل الثاني من العام الدراسي الحالي
٢- لا يوجد معلمين لبعض المواد وخاصة مادتي الرياضيات والعلوم للصفوف من السابع فما فوق
٣- النقص الملحوظ في المقاعد الصفية والعدد الباقي شبه مدمر
٤- شبابيك الغرف الصفية مكسورة
٥- المشارب العامة في المدارس مكسرة
٦- الكهرباء في العديد من الصفوف بحاجة الى صيانة
٧- المدرسة جميعها بحاجة الى صيانة
٨- عدم وجود عدد كافي من الأذنة ليقوموا بتنظيف الصفوف والساحات

وبسبب هذا الكم من النقاط والتي تتطلب وقفة جادة لدراستها ومعرفة أين الخلل، وما العلاج لنصل وإياكم إلى جيل متعلم، نرجو من حضرتكم الرد على كل ما ذكر ولكم الشكر/ بسام علقم رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط.

ومن جهتها قامت وكالة الغوث الدولية بإصدار بيان، وزع إلى عدة جهات رسمية في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهيئات نقابية وشعبية أخرى هذا نصه:

السادة رؤساء وأعضاء اللجان الشعبية/ الضفة الغربية
من: مدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية
الموضوع: الإشاعات المغرضة حول فصل ١٠٠ معلم والتهجم الشخصي على مدير دائرة التربية والتعليم في الضفة الغربية

تحية،

وزع "المكتب التنفيذي للجان الشعبية للاجئين" بياناً بتاريخ ٢٢ كانون الثاني أدعى فيه أن الأونروا قررت فصل ١٠٠ معلم يعملون في مدارسها مرتكزة بذلك على إشاعات ومصادر غير رسمية وبدون الرجوع إلى الجهات المختصة لدى الأونروا لتبيان حقيقة الأمر. وأحتوى البيان على تهجمات شخصية تحمل المسئولية لمدير التربية والتعليم.

لزملائنا رؤساء وأعضاء اللجان الشعبية في الضفة الغربية ولغيرهم من المعنيين نود توضيح اللغط الذي شاب هذا الموضوع ووضع الأمور في نصابها:

١. لم يتم توقيف أي معلم/ة عن عمله/ عملها. كل المعلمين والذين يعملون على عقود وظيفية ما زالوا على رأس عملهم.
٢. التشكيلات الصفية للعام الدراسي الحالي هي ذاتها والتي كان معمولاً بها في العام الدراسي الماضي. لا بل على العكس تم إدخال بعض التحسينات على التشكيلات الصفية والتي أدت إلى خلق ٦٠ منصب تدريسي.
٣. كل ما تحتاجه مدارس الأونروا من معدات وقرطاسيه تم توفيرها كما هو الحال في السنوات الماضية وعلى عكس ادعاءات البعض لم يتم الاعتماد في توفيرها على الطلبة أنفسهم أو على المجتمع المحلي.
٤. الادعاء إن الأونروا قلصت من عدد آذنة المدارس هو أيضاً غير صحيح وهم ما زالوا على رأس عملهم.
٥. برنامج وعدد الحصص المطلوب من معلم/معلمة الوكالة تدريسها بقيت كما هي وهي مماثلة للنظام المعمول به في مدارس السلطة الفلسطينية.
٦. التحصيل المدرسي للطلبة ما زال على رأس الأولويات وتأكيدا على ذلك فأن "برنامج التعليم المساند" ما زال مستمراً وبزخم، مستفيداً من خبرات ٢٢٢ معلماً ومعلمة بالإضافة موظفين إداريين لدعم البرنامج ويهدف جميعهم لرفع مستوى تحصيل الطلاب.
٧. أما بخصوص الكتب المدرسية فأن الاتفاقية القائمة تنص على أن الكتب المدرسية لمدارس السلطة الفلسطينية ومدارس الأونروا والمدارس الخاصة تطبع من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. الكتب المدرسية لم تطبع و الأونروا لجأت إلى تصوير الكتب الموجودة لديها كإجراء مؤقت لتسيير الصفوف.

تعبر الأونروا مرة أخرى عن استيائها الشديد من تشويه الحقائق والتهديدات والتهجم على مسئوليها واللجوء إلى محاولات تعطيل الدراسة وكل ذلك ارتكازا إلى معلومات مغلوطة "وحقائق" غير صحيحة ودون أن يكلف أصحابها عناء التأكد من معلوماتهم. الأونروا ترفض التدخل غير المشروع بعملها والتشكيك بمصداقيتها ومصداقية عامليها وتطلب من الجهات ذات الاختصاص التدخل لمنع تكرار ما حصل.

أتطلع إلى استمرار علاقات العمل المثمر مع اللجان الشعبية والمؤسسات الفاعلة بين مفوض اللاجئين وأتطلع إلى لقاءات مستقبلية مثمرة.

بإخلاص، جون د. تيسوت، مدير عمليات الأونروا- الضفة الغربية

أما على المستوى النقابي، فقد اصدر، بتاريخ ٢/٢/٢٠٠٧ اتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث بالضفة الغربية بيانا حمل الرقم (٢٨)، وقد حصلت "حق العودة" على نسخة منه حيث تناول، فيما تناول، موضوع التقليصات في قسم التعليم مؤكدا انه:

لقد حدثت تقليصات هامة وتؤثر سلبا بشكل واضح على المعلمين شملت النقاط التالية:

١- تشعيب الصفوف من الأول حتى الرابع لم يكن كاملا بل مجزءا وذلك على عكس السنوات السابقة مما أدى الى اكتظاظ الصفوف ونقص عدد كبير من المعلمين كان يفترض توظيفهم.
٢- دمج الصفوف: وهذا الامر ادى الى توفير وظائف اخرى واكتظاظ بعض الصفوف ليصل عددها فوق ٤٥ طالبا مما ادى الى زيادة عدد المعلمين في بعض المدارس مما استدعى نقلهم الى مدارس اخرى وبظروف صعبة غير مرضية لهم.
٣- الغاء حصص التفريغ: مما ادى الى تقليص اربع وسبعين وظيفة وانهاء خدماتهم.
٤- عدم تعيين اذنة جدد في المدارس: هناك سياسة مستحدثة في وكالة الغوث ومطبقة في جميع الاقطار حسب نظام (OSM) المعدلة والتي تعتمد تعيين اذنة جدد في المدارس استنادا على عدد الغرف بالمدارس. لماذا لم يتم تطبيقها في الضفة الغربية؟



مدرسة اناث مخيم الفوار الاعدادية

المصدر: مركز بديل

اجتماعات لاحقة وخطوات منتظرة:

وحسبما أكدت لجان الخدمات "لحق العودة" بعد اجتماعها اللاحق لبيان وكالة الغوث الوارد أعلاه، فانها لا زالت على موقفها المتمثل برفض سياسة التقليص المتبعة من قبل وكالة الغوث والذي هو آخذ في الامتداد إلى مختلف أوجه المساعدات الواجبة للاجئين الفلسطينيين، بصرف النظر عن الأسباب والأعذار المقدمة، وذلك لان التزام وكالة الغوث تجاه اللاجئين الفلسطينيين هو التزام قانوني وليس هبة او منة تتصدق بها الأمم المتحدة، ولا يجب أن يكون مشروطا أو متوقفا على حجم ميزانية الوكالة السنوية بل يجب أن يكون متماشيا مع الاحتياجات الإنسانية للاجئين. ورغم ذلك، فقد ارتأت اللجان عدم تصعيد الموقف توخيا لإيجاد حل مقبول لإشكالية التعليم. وقد أكدت اللجان في اجتماعها على أنها لا تعتبر نفسها في معركة مع وكالة الغوث، خصوصا وان الأخيرة وكالة تابعة إلى الأمم المتحدة صاحبة الالتزام الأصل تجاه الفلسطينيين واللاجئين تحديدا. ولذلك قامت اللجان بتوجيه كتاب إلى وكالة الغوث مطالبة بعقد اجتماع عاجل لتدارك الموقف، إلا أنها لم تتلق ردا رغم مرور أسبوع على توجيه الكتاب.

وفي خطوة أخرى، قامت المؤسسات الأهلية في مخيم الدهيشة بتوفير ٦٥ مقعد دراسي، تتسع ل ١٣٠ طالب، وذلك في سبيل حل أزمة نظام الشفتين الدراسيين ومشكلة الاكتظاظ في الصفوف. وتؤكد لجنة الخدمات ان هذا الإجراء قد جاء لتخفيف العبء على الطلاب والأساتذة ولا يشكل إعفاء لوكالة الغوث من مسؤولياتها ولا بديلا عن واجبات هيئة الأمم المتحدة تجاه الفلسطينيين.

والسؤال، إذا كانت المؤسسات الأهلية في مخيم الدهيشة لا ترى في تدخلها سوى حل مؤقت لا يعفي وكالة الغوث من مسؤولياتها، وما كان ليكون أصلا إلا لتوافر القدرة ولو بشق الأنفس، فما هو حال المدارس حيث لا توجد مؤسسات فاعلة وقادرة على التدخل العاجل؟

إن أهمية التعليم بالنسبة للاجئ الفلسطيني ليست محل شك او جدل، وقد أبرزت المتابعة لإشكالية التعليم أهمية الوقوف على حقيقة التقليصات الجارية، او سياسة التقشف المتبعة والمستندة إلى مبررات نقص الميزانية وتراجع الدول المانحة عن التزاماتها. إن تراجع الخدمات المقدمة للاجئين بمستويات غير مسبوقة أصبح امرأ يستقطب اهتمام العديد من الأطر والفعاليات خصوصا في ظل انعدام مؤشرات أيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. ولذا تبدو القضية أكثر عمقا من مجرد إجراءات طارئة وحلول وقتية لتجاوز الأزمة، فالمسالة برمتها لا تعدو كونها وجه آخر من أوجه تراجع المجتمع الدولي عن التزاماته تجاه الفلسطينيين وخصوصا اللاجئين.

مقاطعة إسرائيل أحد الإشكال النضالية اللازمة لانجاز مهمات التحرر

تقرير: سمر الديسي*

خاص- حق العودة: جهود المؤسسات والأطر الفلسطينية الفاعلة في حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وفي حملة مقاطعة إسرائيل ثقافيا وأكاديميا، لا زالت تتصاعد وتحقق انجازات قابلة للمراكمة. فقد تصاعدت هذه الحملة وأخذت تمتد أفقيا في مختلف الأوساط العالمية. ويغطي هذا التقرير أهم أخبار المقاطعة على مختلف الصعد.

بريطانيا: أكاديميون يقاطعون المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية

أعرب المجلس العالمي للحرية الأكاديمية في مطلع عام ٢٠٠٧، عن قلقه بشان المقاطعة غير الرسمية المفروضة من قبل الأكاديميين والمؤسسات البريطانية على الأكاديميين والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. فقد أفاد المجلس أن مؤسسات النشر البريطانية تفرض على الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين عدم تضمين او توقيع كتابتهم بما يشير إلى المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. ومن آخر مظاهر هذه المقاطعة غير الرسمية رفض مجلة الكتابات والدراسات المترجمة والتي تملكها دار نشر بريطانية من نشر مقالة خاصة بالبروفسور مريم شلسنغر، المسؤولة عن دراسات الترجمة والتفسير في جامعة بار ايلان الإسرائيلية. وقد أوضحت البروفسور جابي سالداهانا، محررة المجلة، في هذا الشأن بأنه يتم قبول أبحاث من إسرائيل ولكن ليس من مؤسسات أكاديمية إسرائيلية.

ان هذه المقاطعة لإسرائيل هي جزء من حملة المقاطعة الأكاديمية التي تتم بناء على نداءٍ من الأكاديميين الدوليين الذين يطالبون على الدوام بمقاطعة إسرائيل حتى تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة لإسرائيل لمحاربة ظاهرة المقاطعة الأكاديمية إلا أن المجلس العالمي للحرية الأكاديمية ما زال يستقبل تقارير من العديد من المؤسسات التي ترفض نشر مقالات لباحثين إسرائيليين. وقد أبدى البروفسور الإسرائيلي يوسف يشارون قلقه البالغ من أن تصبح ظاهرة المقاطعة أمر مشروع خاصةً في اجتماع منظمة الUCU والتي تضم أكثر من مئة ألف بروفسور دولي؛ حيث ان الاجتماع المتوقع عقده في أيار القادم سيتم فيه مناقشة موضوع المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل!

ألمانيا: أكاديميون يحتجون على معاملة إسرائيل معاملة خاصة ومميزة

في خطوة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل، قام خمسة وعشرون أكاديميا من ألمانيا، ذوو نفوذ بنشر عريضة تحث حكومتهم على تخفيف احتضانها لإسرائيل والبدء بالعناية في الفلسطينيين أيضا.

وقد نوه هؤلاء الأكاديميون إلى أن هذه المعاملة الخاصة لإسرائيل بسبب المحرقة (الهولوكست) وأسلوب الشفقة والتعاطف يخلق جوا من التوتر بين الشعب الألماني. وبحسب الأكاديميون فان المحرقة تلزم ألمانيا ليس فقط في الوقوف إلى جانب إسرائيل بل أيضا إلى جانب الفلسطينيين، حيث ان التشعب والمبالغة في رواية المحرقة واستغلالها أدى إلى الكثير من المعاناة في صفوف الشعب الفلسطيني على مدى ستين عاما.

وكررت العريضة بان جذور هذا الصراع الدموي في الشرق الأوسط على مدى ستين عاما هم الألمان والأوروبيون وعليه فان الشعب الفلسطيني غير مسؤول بتحمل مشاكل الأوروبيون في الشرق الأوسط.

فيما انطوت العريضة على إدانة العلاقة المميزة بين الدولتين والتي دفعت بألمانيا لتزويد إسرائيل بتكنولوجيا عسكرية متطورة رغم ان إسرائيل تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان.

جنوب أفريقيا: الأفوكادو والألماس جوهر حملة مناهضة التجارة مع إسرائيل

قام اتحاد التجارة الجنوب إفريقي، بحملة للحد من استيراد ثمار الأفوكادو من إسرائيل، في خطوةٍ إذا ما طبقت فإنها ستكون إحدى الطرق للحد من كافة أشكال الواردات من إسرائيل من خلال تفعيلٍ نشاط نقابات حقوق الإنسان والمناصرين. حيث أوضح الأمين العام لنقابة التغذية والعمال المتحدين، أن ثمار الأفوكادو تنتج في إسرائيل تحت ظروف قاسية واستعبادية تعتمد في أساسها على عمالة الأطفال وعلى الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة...وعليه فانه يمكن للمحال التجارية الاستغناء عن هذه السلعة المغمسة بدماء الفلسطينيين.

وفي تفحص الموضوع بشكل أدق اكتشفت خدمة الصحافة الداخلية في جنوب أفريقيا --Inter Press Service IPS بأن جدل استيراد الفاكهة من إسرائيل ما هو الا رأس الخيط ولا يقارن باستيراد مواد أكثر أهمية كتجارة الألماس ما بين إسرائيل وجنوب أفريقيا. ويسعى الائتلاف الجنوب إفريقي المناهض لسياسات إسرائيل العنصرية لطرح نداء يطالب بفرض العقوبات على إسرائيل خلال الشهور القادمة عبر التأثير في العمال الجنوب إفريقيين على أساس أن الماس القادم من إسرائيل هو ألماس مغمّس بدماء ومعاناة الفلسطينيين وبالتالي يجب حث الناس على عدم شراءه وقد بدأ بالترويج لهذه الخطوة فعلا. كما ويسعى الائتلاف إلى فرض حظر توريد مواد أخرى مثل معدات جوية ومروحية حربية لإسرائيل والتي تستخدمها لقتل الأبرياء من المدنيين الفلسطينيين العزل.

وقد قام هذا الائتلاف مؤخراً بتنظيم مظاهرة مناهضة لإسرائيل خلال المنتدى الاجتماعي العالمي الذي تم في كينيا أواخر الشهر الماضي.

بريطانيا: لجنة حكومية تنادي بفرض عقوبات على إسرائيل!

طالبت لجنة التنمية الدولية في مجلس العموم البريطاني حكومتها بفرض عقوبات على إسرائيل في ظل سياستها الظالمة بحق الفلسطينيين، وقد أثار هذا الأمر ضجةً واسعة خاصةً وأن إسرائيل هي احد الحلفاء الرئيسيين لبريطانيا في الشرق الوسط.

ففي تقرير لها أوضحت اللجنة أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم في ظل الاحتلال بسبب الممارسات الإسرائيلية التعسفية اللامحدودة كالحد من حرية الحركة واستهداف الاقتصاد الفلسطيني، مشيرةً إلى إحصائيات للأمم المتحدة تُقدر معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية بما يزيد عن ٧٠٪ وفي قطاع غزة وحده ٨٠٪، غير أن أكثر من نصف الفلسطينيين يعتمدون في قوتهم اليومي على المساعدات الخارجية وهذا بحد ذاته أمرٌ في غاية السخرية والاهانة لأرض تتمتع بثروة وخصوبة عاليتين.

وعليه فقد طالبت اللجنة حكومتها بالضغط على إسرائيل لتنهي ممارساتها الاضطهادية، وأولى هذه الخطوات هو حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على فض اتفاقية الشراكة الموقعة بينهم وبين إسرائيل؛ حيث أن هذه الاتفاقية تعطي الصادرات الإسرائيلية امتيازات دخول السوق الأوروبي، وبالتالي فإن الحد من هذه الامتيازات التي تتمتع بها البضائع الإسرائيلية هي بمثابة رسالة واضحة لإسرائيل بأن القمع الذي تمارسه بحق الشعب الفلسطيني مرفوض!

إضافة لذلك نوهت اللجنة إلى أن هذه الاتفاقية يجب أن تكون لاغية منذ عدة سنوات حيث انها تشترط بصريح العبارة احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي تنتهكه إسرائيل على الدوام، حتى أن المقرر الخاص للأمم المتحدة- جين زيغلر، إضافة إلى العديدين، أشاروا إلى هذا الأمر.

إن الحد من امتيازات إسرائيل في التجارة ما هو الا الخطوة الأولى في خط العقوبات والتي بإمكانها أن تشمل أيضاً الحد من بيع الأسلحة العسكرية لإسرائيل والتي تستخدم لقتل الفلسطينيين.

على صعيدٍ آخر أدانت اللجنة موقف بريطانيا والدول المانحة من سحب المساعدات للفلسطينيين في بداية العام الماضي إضافة لاحتجاز العائدات الفلسطينية من الضرائب بسبب اختيار الشعب الديمقراطي لحكومة حماس، الأمر الذي ضاعف من مصاعب ومعاناة الفلسطينيين.

وقد أشار التقرير الى ائتلاف كفاية الدولي (Enough) الذي أُطلق في الفترة ذاتها من التقرير والذي يضم نقابات ومنظمات وحملات وهيئات خيرية وعقائدية تنادي جميعها بالعدالة للشعب الفلسطيني لضمان سلام عادل وشامل ودائمٍ للمنطقة ككل. ويهدف الائتلاف بشكل عام للتذكير وتسليط الضوء على حملة: "أربعون عاماً على الاحتلال، ستون عاما على النكبة" والتي أطلقتها مؤسسات فلسطينية وعالمية وتستند إلى المطالبة بإنهاء الاحتلال، وبتحقيق المساواة التامة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وتعويضهم.

بشكل عام فان التقرير خلص الى أن الدعم البريطاني المستمر للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين يجب أن يتغير، ويجب أن يكون نداء نواب البرلمان في لجنة التنمية الدولية نقطة البداية لإعادة توجيه جذرية في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، وفرض العقوبات على إسرائيل هو الخطوة الأولى الهامة في هذا الاتجاه.

سويسرا: عريضة من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط

قامت جمعية سويسرا-فلسطين بنشر عريضة من اجل السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، في محاولة منها لإقناع الدول الأوروبية بتبني أساليب واليات جديدة في التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط.

وقد أشارت العريضة إلى اللامبالاة المتواصلة، وعلى مدى عقود من الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل تجاه حقوق الإنسان والقوانين الدولية، عبر الاحتلال وانتهاج سياسات الاستيطان التي تدمر مقومات الشعب الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، نوهت العريضة على أن الظلم الذي عانى منه اليهود في أوروبا لا يمكن أن يكون ذريعة للسماح بظلم جديد عبر خرق القوانين الدولية وحقوق الإنسان الفلسطيني.

واستطردت العريضة بالقول إنه آن الأوان للعدول عن سياسة القبول بالأمر الواقع المفروض من إسرائيل، والتي تمارسها منظمة الأمم المتحدة عبر تطبيقها القوانين بشكل اختياري معتمدة بذلك على حكومة الدولة العظمى في استخدام حق النقض (الفيتو).

وعليه، أن تلك السياسة، ومنذ إقامة دولة إسرائيل قد أهملت على الدوام مصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه، وفتحت المجال لإسرائيل للإيغال في ممارسة اضطهادها للفلسطينيين بما يلحق المزيد من الظلم بالعرب والمسلمين في المنطقة ككل.

وأجملت العريضة أن صناع القرار الأوروبيون ملزمون بالاعتراف بان هذا الظلم قائم.

إسبانيا: يوم التطهير العرقي في فلسطين بدلا من يوم المحرقة

فيما تقوم أوروبا بإحياء يوم السابع والعشرين من كانون الثاني من كل عام كيوم تذكاري للمحرقة "الهولوكست" الذي أقرته الأمم المتحدة، قامت بلدة أسبانية صغيرة باختيار هذا اليوم لإحياء "يوم التطهير العرقي للفلسطينيين" بدلاً منه.

وقد أعلنت هذه البلدة "سيمبوزيولوس"، ضاحية في العاصمة الأسبانية مدريد، والتي يقطنها حوالي عشرين ألف مواطن أنها تنوي اقامة مراسم ومناسبات عامة بمناسبة "يوم التطهير العرقي للفلسطينيين". وفور هذا الإعلان قام السفير الإسرائيلي في أسبانيا "فيكتور هارل" بإرسال برقية طارئة لمحافظ البلدة ويدعى سوزانا لين، والذي هو أيضاً عضو في الحزب الاسباني الحاكم، حزب العمال الاشتراكي، مطالبا إياه بإعادة النظر في القرار، الى جانب توجيه رسالة لوزير الخارجية الأسباني ميغيل موراتينيوس وللأمين العام لحزب العمال الاشتراكي.

وقد قامت الصحيفة اليومية الأولى في اسبانيا - صحيفة آل موندو-العالم بتغطية هذا الأمر بشكل مكثف وواسع حيث احتل الخبر عمود الافتتاحية تحت عنوان "اهانة لإسرائيل"!

وبناءاً على ذلك قرر وزير الخارجية الاسباني إلغاء "يوم التطهير العرقي للفلسطينيين" وفي الوقت ذاته التخلي عن مراسم إحياء المحرقة، بالإضافة لإلغاء أي إشارات تتصل بهذا الأمر من الصفحة الالكترونية الرسمية الخاصة باسبانيا. وقد علّق المحافظ "لين" على هذا الأمر بأن الألم لا ينتمي فقط لشعب واحد بالإضافة لاعتذاره عن أي إزعاج قد تسبب به. في حين أن مؤسسات حقوقية أخرى رأت أن الأمر ينطوي على بداية تحول ايجابية تجاه الحقوق الفلسطينية المهدورة.

اليونان: أسبوع التضامن مع فلسطين

نظمت لجنة المبادرة اليونانية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي تضم مجموعة من الاتحادات النقابية؛ المهنية والتجارية والأكاديمية، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني اليونانية، أسبوعا للتضامن مع الشعب الفلسطيني في اليونان. حيث امتد الأسبوع ما بين ١٧-٢٢/ كانون الثاني ٢٠٠٧، وتخلله جملة من الفعاليات أهمها: المناداة بالانضمام الى حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض المقاطعة عليها. كما طالب المشاركون حكومتهم في المظاهرة التي نظمت في اليوم الأخير من أسبوع التضامن بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مابين اليونان وإسرائيل، لان الأخيرة اكبر منتهك لحقوق الإنسان في العصر الحالي، ولا يجدر بدولة ديمقراطية تحترم ذاتها التعاون معها بأي شكل من الأشكال.

الولايات المتحدة وبريطانيا: "أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي" في اكبر جامعات الدولتين

بعد أن صوتت منظمة المحاضرين البريطانيين في أيار/ مايو الماضي على فرض المقاطعة الأكاديمية على إسرائيل بسبب سياسة الأبرتهايد الصهيونية، جرى العمل على تنظيم "اسبوع الأبرتهايد الإسرائيلي" ما بين ١٢/شباط- ١٦/شباط ٢٠٠٧ في كل من جامعة اوكسفورد، كامبريدج، ولندن في بريطانيا، ونيويورك، وهاملتون في الولايات المتحدة، ، وتورنتو ومورينتال و اوتوا في كندا. حيث تلقى محاضرات بهذا الشأن، يشارك فيها عدد من المحاضرين الإسرائيليين. وقد بادر إلى ذلك أعضاء منظمة الطلاب الفلسطينيين في كلية دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة لندن. ويشارك في هذا الأسبوع عدد من الطلاب من فلسطينيي الداخل. كما برز من بين الإسرائيليين المشاركين المؤرخ د.أمنون راز من جامعة بئر السبع، والكاتب يتسحاك لاؤور. وتتناول المحاضرات "الجذور التاريخية للأبرتهايد" و"إسرائيل وقناع الديمقراطية" و"الأبرتهايد في أرض فلسطين" وغيرها. وضمن ردود الفعل الإسرائيلية، قالت وزيرة المعارف الإسرائيلية، يولي تامير، إنها ترى خطورة في حقيقة مشاركة إسرائيليين "يتصرفون بعدم إخلاص للدولة".

فلسطين: الحركة العمالية الفلسطينية تدعو الى مقاطعة إسرائيل

في خطوة مميزة قامت الحركة العمالية الفلسطينية بالتعاون مع الحملة الشعبية لمقاومة الجدار بعقد مؤتمر صحفي في البيرة/ فلسطين، أعلنت خلاله انضمامها الفعلي لحملة المقاطعة وطالبت الحركات والأطر العمالية العربية والعالمية بالانضمام الى الحملة. هذا ويجر العمل حاليا على إعداد بيان موحد موقع من مختلف الأطر النقابية والمهنية الفلسطينية ليتم اعتماده كأساس للتحرك في مخاطبة العالم وقواه السياسية والنقابية والمجتمعية المدنية.

---

* سمر الديسي هي المنسقة الإعلامية في مركز القدس للنساء، ومسؤولة في حملة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان (OPGAI).



من فعاليات أسبوع مناهضة التمييز العنصري والجدار الإسرائيلي، مونتريال، كندا المصدر: www.stopthewall.org



يسار- جنوب أفريقي يظهر تصريح مرور. المصدر: أرشيف الأمم المتحدة

يمين- وثائق سفر لفلسطينيين حاولوا الدخول عبر جسر ألنبي، ومنعوا من الدخولالمصدر: حملة "الحق في الدخول"

مقاومة الأبارتهايد، واجب إنساني

بقلم: جيف هاندميكر، المحرر الضيف*

لدى مطالعة موضوعات هذا العدد من "حق العودة" حول "الأبارتهايد"؛ يختبر المرء مجموعة متناقضة من العواطف؛ فبينما تعرض معظم المقالات بالتفصيل الحقيقة الوحشية لسياسات الأبارتهايد الإسرائيلي؛ توجد مساهمات أخرى تترك لدى المرء إحساس بالتفاؤل بأن مثل هذا النظام لن يصمد إلى الأبد. وبالتأكيد كانت هذه هي الحالة بالنسبة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

فما الذي أدى إلى فناء نظام الأبارتهايد الجنوب-أفريقي؟

رؤية توحيدية وتعبئة جماهيرية

كما يوضح المخضرمان في مناهضة الأبارتهايد، بنغاني نجيليزا ، وأدري نيوهاف، أن التحرر من قرون من الاستعمار والتمييز العنصري الأوروبي؛ لم يتم بسرعة أو بسهولة؛ فالمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) نظم نفسه في مرحلة مبكرة من القرن العشرين في ائتلاف واسع له هدف مشترك، هو إنهاء السياسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا. وقد جاءت لحظة محورية في الخمسينيات من القرن الماضي عندما جرى تنظيم سلسلة من حملات المواجهة، تم من خلالها تعبئة مقاومة جماهيرية مدنية صدمت وزعزعت الحكومة والصناعة. في حين كان رد نظام الأبارتهايد على تلك الحملات وحشيا وعديم الرحمة. وتم تكرار إستراتيجية المقاومة الجماهيرية المدنية المرة تلو الأخرى، وفي النهاية، تشكلت الحركة الشعبية الديمقراطية في الثمانينات والتي أجبرت نظام الفصل العنصري على الدخول في مفاوضات سياسية مع الحركة التحررية، حيث قادت تلك المفوضات إلى نقل سلمي للسلطة عبر انتخابات ديمقراطية. وكانت هذه الحركات مدعومة من حركات تضامن معادية للأبارتهايد في جميع أنحاء العالم والتي حركت ونظمت المقاطعة الدولية ضد نظام جنوب أفريقيا. كل من الأفارقة الجنوبيين ومجموعات التضامن؛ وجدوا إلهاما في ميثاق الحرية؛ ذلك البيان من أجل التغيير الذي أصبح الرؤية التوحيدية لكل الحركات، وأخيرا، قاعدة للدستور الديمقراطي لجنوب أفريقيا.

ولكن ما هي الصلة بين حركة مناهضة الأبارتهايد الجنوب-أفريقية وبين الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة؟ الجواب هو، أن المقالات في هذا العدد من "حق العودة" تبين وجود سببين -على الأقل- لإجراء مثل هذه المقارنة: الأول، من اجل فهم كامل لطبيعة النظام الإسرائيلي، ومن اجل كشف عنصريته المتأصلة بالمقارنة بنظام الأبارتهايد السيئ السمعة في جنوب أفريقيا والذي تمت إدانته عالميا. والثاني، من اجل غرس الأمل من خلال التعرف على تجارب حركات مناهضة الأبارتهايد الجنوب الأفريقية.

الأبارتهايد الإسرائيلي أسوأ من أبارتهايد جنوب أفريقيا

مثلما يوضح جون دوغارد، المقرر الخاص في الأراضي الفلسطينية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، إذ يقول أنه من الأهمية بمكان إن نكون واضحين في إجراء المقارنات بين الأبارتهايد الجنوب أفريقي وبين الأبارتهايد الإسرائيلي، بين استعمار جنوب أفريقيا واستعمار فلسطين. دوغارد، المتكلم الهادئ، والمثقف المبدئي القوي، أنتج خلال السنوات؛ العديد من التقارير التي ساهمت مساهمة كبيرة لتفهم الشعوب الحقائق على أرض الواقع، وفهم حقيقة اضطهاد إسرائيل المستمر للفلسطينيين، كما يوضح "دوغارد"، أيضا، معنى تطبيق القانون الدولي، ونتائج الانتهاكات الإسرائيلية لهذا القانون، ليس بالنسبة لإسرائيل فقط، بل بالنسبة لكل الدول. في هذا العدد؛ يؤكد "دوغارد" بعبارات يقينية: " التدمير الواسع النطاق للبيوت، تجريف وتسوية الأراضي الزراعية، الهجمات العسكرية واستهدافاتها غير الشرعية ...الخ كلها ممارسات تتجاوز كثيرا أية ممارسات مماثلة لنظام أبارتهايد جنوب أفريقيا".

ترددت هذه الرسالة المتجهمة لـ"دوغارد"، في مقالات المساهمين في هذا العدد.

التفرقة العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

لقد كتب الكثير في أماكن أخرى حول الأعمال الوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما ذلك منظمات إسرائيلية مثل "بيتسيلم" و"هموكيد" (مكتب الشكاوي)، كما في الكتاب الأخير لـ"جيمي كارتر" "فلسطين: السلام وليس الأبارتهايد"، حيث أضاف الرئيس الأمريكي السابق صوته للنقاش، ليشترك مع الكثيرين، بمن فيهم المساهمين في هذا العدد من جريدة "حق العودة"؛ الذين جادلوا لمدة طويلة بأن اضطهاد وتمييز إسرائيل المنتظم ضد الفلسطينيين يضاهي الأبارتهايد؛ الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية من وجهة نظر القانون الدولي.

في هذا العدد من "حق العودة"، نجد معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) / القدس، يفسر أثر جدار الفصل العنصري الذي ينتهك العديد من الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، ويناقش معهد "أريج" بأن مبررات الجدار العنصري هي أبعد بكثير من هذه الانتهاكات، فهذه كذبة كبيرة لإخفاء وتغطية الهدف الحقيقي لإسرائيل المتمثل في القضاء على أية فرصة لإقامة دولة مستقبلية فلسطينية مستقلة.

هناك وجهة نظر من غزة في مقالة للدكتور عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة، حيث يوضح يونس "كذبة كبيرة" أخرى للحكومة الإسرائيلية، تتعلق بما يسمى بـ"الانسحاب" الإسرائيلي من قطاع غزة. ويجادل يونس بأن "الانسحاب" فشل في تغيير المنزلة القانونية لقطاع غزة كأرض محتلة، وهو نفس الشيء الذي أكده "دوغارد"، على سبيل المصادفة، في تقارير عديدة. وبدلا عن ذلك، سرعت إسرائيل تمييزها وعدوانها ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، حيث عززت إغلاق القطاع ومنعته من إمكانية الوصول للاحتياجات الأساسية، كما ترتكب إسرائيل الأعمال الوحشية التي ترقى إلى الحد الذي يوجب اعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

نظام التمييز العنصري في إسرائيل

لقد باتت ممارسة الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمرا مألوفا، وسوف تواصل هذه الممارسات نموها وتصاعدها. لكن ما يجري الحديث عنه بصورة اقل؛ هو وضع الأبارتهايد الموجود أيضا في داخل إسرائيل نفسها، بما ذلك إنكار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

تبرهن "فرجينيا تيلي" في مساهمتها، أن فكرة الحل القائم على أساس دولتين هو الذي قاد إلى الفوضى الحالية؛ حيث بناء الجدار و"الانسحاب" المزيف من قطاع غزة، كلها تستند إلى الأكاذيب. وتقول "تيلي" أن إسرائيل لم تظهر يوما رغبتها في تطبيق أية خطة تستهدف إقامة دولة فلسطينية، فعلى النقيض من ذلك؛ واصلت إسرائيل تعزيز استعمارها للضفة الغربية وضم المزيد من أرض الفلسطينيين. إضافة لذلك، فإن الحفاظ على مقولة حل الدولتين قد مكن إسرائيل من التنصل من تحمل مسئوليتها عن ذبح مواطنيها.

ويعمق نضال العزة، من مركز بديل، النقاش في مواجهة ركيزة سياسات الأبارتهايد الإسرائيلي، وبالتحديد دور الأيديولوجيا الصهيونية. ويوضح العزة كيف أصبحت الصهيونية، التي اعتبرتها الأمم المتحدة شكلا من أشكال العنصرية، كيف صارت هذه الأيديولوجيا الصهيونية العنصرية القوة الدافعة وراء استعمار إسرائيل للمنطقة، وكيف حافظت على السياسات العنصرية التي تضطهد وتميز ضد الفلسطينيين بصور منتظمة. وعوضا عن ذلك، يظهر العزة كيف قامت الحركة الصهيونية على امتداد العالم بتعبئة الدول الغربية لدعم إسرائيل بدون شروط، وعزل الفلسطينيين وكذلك الحكومات العربية، وفي الحقيقة، عزل أي شخص ينتقد دولة إسرائيل وسياساتها علانية.

أمثلة أخرى على الأبارتهايد الإسرائيلي تم توثيقها في مكان آخر؛ من قبل جمعية حقوق الإنسان في الناصرة، ومن قبل جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخليا في اسرائيل، ومن قبل منظمات يهودية إسرائيلية مثل "زخروت" واللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت.

والآن، إلى أين؟

يدعو كل من العزة ويونس ونهاد بقاعي إلى تبني قاعدة راسخة أكثر، من اجل تحليل للصراع يتجاوز العنف اليومي الواضح الذي ترتكبه القوات العسكرية الإسرائيلية، من أجل تحليل يعترف بوضوح بالسياسات العنصرية لإسرائيل كأحد الأبعاد الرئيسية للصراع، جميعهم مع البرغوثي (أدناه)، ومع "تيلي" وآخرين، قدموا تحليلا بصورة إنتقادية لكفاح المقاومة الفلسطينية، وحثوا على ضرورة إعادة النظر وإجراء بحث أساسي يتعلق بالاستراتيجيات.

الناشطان في حركات التضامن مع فلسطين، اريك هافركورت، وسونيا زيمرمان من هولندا؛ يعرضان الإلهام الذي يمكن إن توفره تجربة الحركة الجنوب أفريقية ضد الأبارتهايد، من أجل العمل في مجابهة الأبارتهايد الإسرائيلي. فقد تسبب تصاعد الممارسات الوحشية للقوات العسكرية الإسرائيلية في آثار كبيرة جدا في وجهة نظر الجمهور في هولندا، الذي كان مؤيدا أعمى لإسرائيل على مدى عقود، ويتسبب في "قلب الطاولة". ويستخلص الكاتبان ثلاثة دروس من حركة مناهضة الأبارتهايد والتي تستطيع تقوية حركة التضامن: الأول، درجة من "المنافسة" بين مجموعات التضامن التي تدعم الكفاح التحرري الفلسطيني مما يجبرها إن تكون أكثر إبداعا. والثاني، التركيز على استراتيجيات بديلة تستهدف الدور الذي تساهم فيه الشركات في تقوية نظام الفصل العنصري. وأخيرا، بناء خبرة ومراكمة تجربة قادرتين على كشف العلاقة الاقتصادية بين الدول الغربية ونظام الأبارتهايد.

تقترح "تيلي" أن تقويض إسرائيل لأسس الحل القائم على الدولتين قاد إلى وضع أصبح فيه الحل القائم على أساس الدولة الواحدة هو الحقيقة الجديدة، ولو أنه يعني النسخة الإسرائيلية للأبارتهايد، إلا أن المواجهة تصبح مع طبيعة الفصل العنصري لدولة أبارتهايد، ويصبح النضال من أجل بناء الدولة الديمقراطية العلمانية، على غرار النموذج الجنوب- أفريقي، الدولة التي توفر المساواة والكرامة لكل مواطنيها. وتظهر "تيلي" أن هذا التحول يبعث الأمل.

التتمة ص٨

المجتمع الدولي ونظام الفصل العنصري في فلسطين

بقلم: بروفيسور جون دوغارد *

تحظى المقارنة بين الحالة في فلسطين ووضع نظام الفصل العنصري الذي ساد في جنوب أفريقيا باهتمام متزايد على مستوى الرأي العام. وبدون شك؛ فإن هذه المقارنة ستجتذب المزيد من الانتباه، خاصة بعد نشر الرئيس الأمريكي السابق، جيمي كارتر، لكتابه: "فلسطين؛ السلام وليس الفصل العنصري". وبصفتي ناشط سابق ضد نظام الأبارتهايد الذي ساد في جنوب أفريقيا؛ وأقوم الآن بزيارات منتظمة لفلسطين بهدف تقييم حالة حقوق الإنسان في المنطقة، لحساب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ فإن المقارنة بين حالتي فلسطين وجنوب أفريقيا العنصرية تجتذب اهتماما خاصا بالنسبة لي.

وفي مواجهة هذه المقارنة، فإن النظامين مختلفان جدا؛ فقد كان الأبارتهايد في جنوب اقريقيا، نظاما مؤسسا للتمييز العنصري، أي أن النظام انشأ مؤسساته وشكلها لهذه الغاية؛ حيث استخدمت الأقلية البيضاء القوة للحفاظ على السلطة، والسيطرة على الأغلبية السوداء. وقد تميز بإنكار الحقوق السياسية للسود، وبتجزئة البلاد إلى مناطق بيضاء خاصة بالبيض، ومناطق سوداء مفروضة على السود، والتي سميت (بانتوستونات) أي المعازل. وقد فرض النظام إجراءات تقييدية على السود؛ لتحقيق تفوق الأقلية البيضاء وأمنها وإرساء نظام الأبارتهايد – الفصل العنصري.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم فرض قيود مشددة على حرية الحركة وتنقل السود. ان " نظام جواز المرور" كان يهدف إلى منع حرية حركة السود، ويضع قيودا صارمة لمنع دخولهم إلى المدن والذي تم تنفيذه بصرامة. وفي ذات السياق، تمت عملية إعادة نقل السود وتغيير مواضع إقامتهم بالقوة، وتم حرمانهم من الوصول إلى معظم المرافق العامة أو الانتفاع بها. هذا بالإضافة إلى منعهم من ممارسة العديد من أنواع المهن والأعمال. لقد تم تطبيق هذا النظام بواسطة أجهزة أمنية وحشية؛ كان للتعذيب دورا هاما ورئيسيا في فرضه.

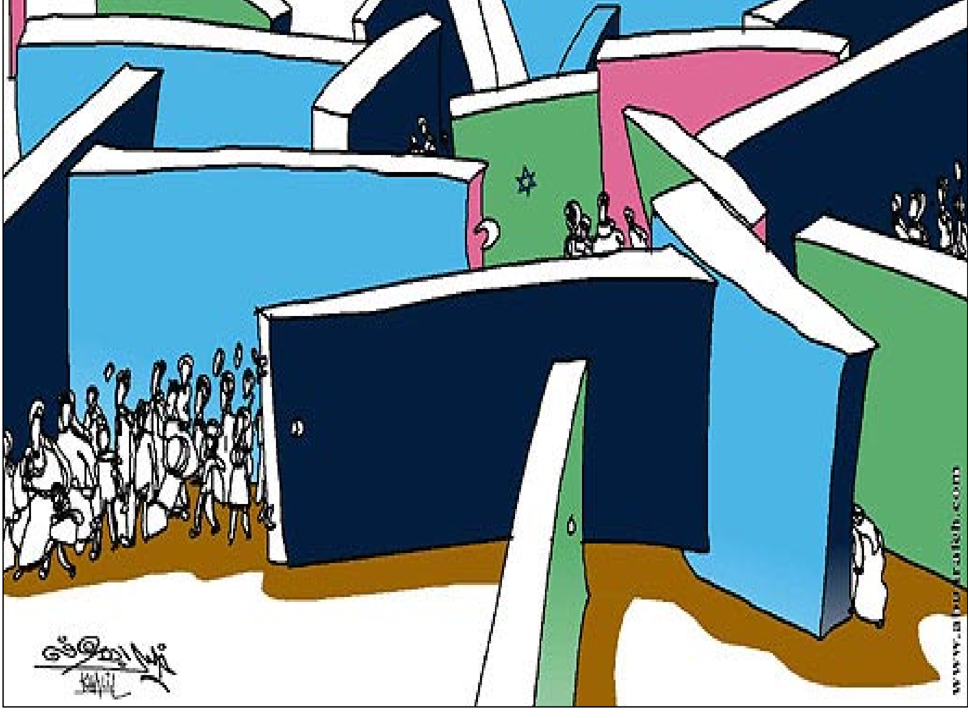
فلسطين أي؛ القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة أراض محتلة، تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. وبالرغم من أن القانون الدولي يعترف بواقع الاحتلال العسكري وينظمه؛ إلا انه يعتبره نظاما غير مرغوب فيه، الأمر الذي يستدعي إنهائه في أسرع وقت ممكن. وهذا يفسر السبب في أن الأمم المتحدة؛ ولما يقرب من أربعين عاما، أدانت الاحتلال العسكري مع إدانتها للاستعمار والفصل العنصري، باعتبارها جميعا حالات متعارضة مع النظام الدولي العام.

فمن حيث المبدأ، الغرض من الاحتلال العسكري يختلف عن الفصل العنصري. فوفقا للقانون الدولي، ليس القصد من الاعتراف بالاحتلال كحالة واقعية قد تحدث في مجرى العلاقات الدولية أن يكون نظاما قمعيا طويل الأجل؛ انما جرى تنظيمه في القانون الدولي باعتباره حالة واقعية مؤقتة تنشأ إثر انتهاء مواجهة مسلحة أو حرب في إقليم/ منطقة ما، يلزم خلالها المحافظة على القانون والنظام العام، انتظارا للتسويات السلمية. ولكن، ليست هذه طبيعة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

فمنذ عام ١٩٦٧ فرضت إسرائيل سيطرتها على الأراضي الفلسطينية بأسلوب القوة الاستعمارية؛ ولكنها في الوقت ذاته وتحت ستار الاحتلال، مارست دورا يتجاوز حدود القواعد الدولية المنظمة للاحتلال . فقد عملت دائما على مصادرة أجزاء من الأراضي التي تطمع فيها، تماما مثلما سيطرت على معظم الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، الخليل وبيت لحم، وعلى الأراضي الزراعية الخصبة على طول الحدود الغربية ووادي الأردن؛ حيث أرست نظامها الاستعماري عبر تشييد ما يعرف بالمستوطنات في جميع أنحاء الإقليم(فلسطين).

ولذلك يتسم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بالكثير من سمات الاستعمار. وفي نفس الوقت، يحوي الكثير من أسوأ سمات الفصل العنصري. فقد أصبح هذا الإقليم مجزءا إلى ثلاث مناطق: الشمال (جنين ونابلس)، الوسط (رام الله)، والجنوب (الخليل). ويتزايد التشابه مع بانتوستونات (معازل) جنوب إفريقيا العنصرية؛ حيث القيود على حرية التنقل والتي يجري فرضها على الفلسطينيين بقسوة، ويتم تنفيذها من خلال نظام التصاريح، وبواسطة نشر حوالي ٥٤٠ حاجزا عسكريا ونقطة تفتيش، مع متاريس وخنادق وإغلاقات على الطرق. وهذا النظام فيه تشابه كبير، لكن مع شدة أكثر تتجاوز ما كان في "نظام إجازة المرور" في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. إن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية؛ تذكر بالأجهزة الأمنية في الفصل العنصري؛ حيث أن أكثر من ٩،٠٠٠ فلسطينيا يقبعون في السجون الإسرائيلية والذين تثير أوضاعهم الكثير من الادعاءات المتكررة عن تعرضهم للتعذيب والمعاملة القاسية.

> **المطلوب من اجل فلسطين هو: معارضة فاعلة من ذلك النوع الذي ميز معارضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.**




إن الكثير من سمات الاحتلال الإسرائيلي تفوق ما اتصف به نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. التدمير واسع النطاق للمنازل، تجريف وتخريب الأراضي الزراعية، والتوغل العسكري والاغتيالات المنظمة، التي يجري تنفيذها الآن في فلسطين؛ كل هذه الأفعال تتجاوز أية ممارسات مماثلة في نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ويكفي الإشارة هنا إلى انه لم يتم أبدا بناء جدار للفصل بين البيض والسود في جنوب أفريقيا كما هو الحال في فلسطين.

وبالنظر للمعارضة المعلنة من جانب المجتمع الدولي للاستعمار والفصل العنصري والاحتلال؛ يتوقع المرء أن تتضافر الجهود من قبل المجتمع الدولي لمعالجة الحالة في فلسطين، عبر جهد جماعي ومعارضة موحدة ضد النظام الإسرائيلي البغيض. فالمطلوب من اجل فلسطين هو: معارضة فاعلة من ذلك النوع الذي ميز معارضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ولكن؛ وبدلا من ذلك، نجد المجتمع الدولي منقسما إلى معسكرين: بين معسكر غربي ومعسكر آخر يمثل (بقية العالم). هذا الانقسام يمنع مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء فعال بسبب ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو)، وبسبب الامتناع عن التصويت من قبل الاتحاد الأوروبي.

وليس هذا وحسب، بل قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبالتواطؤ من اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي)، في واقع الأمر، بفرض العقوبات الاقتصادية والحصار على الشعب الفلسطيني، لأن هذا الشعب قام، وبالوسائل الديمقراطية، بانتخاب حكومة غير مقبولة في إسرائيل والغرب. لقد فرض الغرب العقوبات على الشعب الفلسطيني متناسيا ومتجاهلا أن الالتزام الدولي يفرض عليه وضع نهاية للاحتلال والاستعمار والفصل العنصري.

في هذه الظروف؛ ينبغي على الغرب ألا يفاجأ إذا ما بدأ المعسكر الذي يمثل "بقية العالم" يفقد الثقة في مصداقية التزام المعسكر الغربي بمبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها. والغرب –على حق– عندما يشكو من عدم اهتمام "بقية العالم" بمشكلة "دارفور"، وبالحالات المشابهة في العالم، ولكنه في نفس الوقت، اذ يحافظ على سياسة الكيل بمكيالين كلما تعلق الأمر بفلسطين، لا يمكنه أن يتوقع من "بقية العالم" التعاون في ساحة النضال من اجل حقوق الإنسان.

* بروفيسور جون دوغارد هو خبير قانوني جنوب أفريقي وهو المقرر الخاص لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول فلسطين.

تتمة- مقاومة الأبارتهايد، واجب إنساني

ويتناول سالم ابو هواش، ناشط في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أشكال المقاومة مؤكدا على مسالتين: الأولى أن تحديد الشكل الأنسب للنضال ليست عملية مزاجية، أو أوتوماتيكية، أو استنساخا لتجارب أخرى، إنما يعتمد على فهم جدلية العلاقة بين الشكل النضالي المتبنى ومعطيات الواقع المعطى في مرحلة ما. والثانية أن أشكال المقاومة الشعبية المدنية في التجربة الفلسطينية زاخرة ولكن لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب حتى الآن.

ويتخذ عمر البرغوثي مدخلا مماثلا؛ ولكن مع تأكيد أقوى على المقاومة المدنية المستمرة، على شكل مقاطعة وسحب استثمارات وصولا إلى فرض العقوبات الدولية ضد الأبارتهايد الإسرائيلي، مرددا تجارب حركة مناهضة الأبارتهايد الأفريقية–الجنوبية؛ ويحث البرغوثي الفلسطينيين على مقاومة الإغراء للقبول بالقليل من خلال تخفيض مطالبهم عبر الدعوة ببساطة لإنهاء الاحتلال. وبدلا عن ذلك، يحث البرغوثي على ضرورة تبني رؤية واسعة للمستقبل، ويقول أن مثل هذه الرؤية لها وجهتها من حيث المبدأ، وهي الدولة الديمقراطية العلمانية التي يمكنها "استعادة الإنسانية" المفقودة في ظل الاستعمار والعنصرية الإسرائيلية.

رسالة البرغوثي هي تذكير قوي لما أكده "بيكو" في التعبير عن حاجة المجتمعات المضطهدة لتنظيم نفسها حول المفهوم أو الفكرة التي سماها: "الوعي الذاتي للأفارقة السود".

يوجد حاجة للكثير من العمل المجتمعي لتعزيز روح الاعتماد على الذات، والترويج لوعي ذاتي في أوساط جميع الأفارقة السود في جنوب أفريقيا... وهكذا، يجب بذل الجهد للحفاظ على تضامننا وصلتنا بالقضية، كما يجب علينا أن نقاوم كل محاولة لتجزئة وتفتيت مقاومتنا.

مسعى للإنسانية الحقيقية

لقد شكلت أفكار "الوعي الذاتي للأفارقة السود" لـ"بيكو" بداية محفزة لما أصبح أيديولوجيا نضالية مؤثرة، بصورة هائلة، في شحن الأجيال الحالية والمستقبلية من قادة سياسيين، ناشطين، أكاديميين تقدميين ومصلحين اجتماعيين، وكان ذلك في مرحلة حاسمة من مراحل الكفاح التحرري:

في عام ١٩٧٣، قال "بيكو":

لقد بدأنا مسعى للإنسانية الحقيقية، وفي مكان ما في الأفق البعيد، يمكننا أن نرى الجائزة المتألقة، دعونا نسير للأمام بشجاعة وتصميم، مستمدين القوة من محنتنا المشتركة ومن أخوتنا، ومع مرور الوقت سنكون في وضع يمكننا فيه أن نمنح جنوب أفريقيا، لتكون هي الهدية الأعظم– بوجه أكثر إنسانية.[1]

وبالرغم من أن "بيكو" قتل على يد شرطة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا؛ إلا أن كلماته وتراثه ألهما جيلا من الأفارقة الجنوبيين لمواصلة الكفاح من أجل جنوب أفريقيا بدون تمييز عنصري.

يمكن لكلمات "بيكو"، وهؤلاء النشطاء ضد الأبارتهايد، ومن بينهم المساهمون في هذا العدد من "حق العودة"؛ أن يلهموا الفلسطينيين الذين يواصلون كفاحهم من أجل العدالة، ومن أجل كرامتهم وإنسانيتهم، بما في ذلك، من أجل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

* يحاضر الكاتب في حقوق الإنسان في معهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي، هولندا. قانوني متخصص في حقوق الإنسان، وقد شهد زوال نظام الأبارتهايد عندما كان يعمل في مراحل مختلفة لمصلحة منظمات القانونيين الجنوب أفريقيين من أجل حقوق الإنسان من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠، ومنذ عام ٢٠٠٠ أصبح مشاركا نشطا في حركة مناهضة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي.

هوامش

[1] ستيفن بيكو "وعي الأفارقة السود ومسعى للإنسانية الحقيقية"، في موور، ب، (محرر) "لاهوت افريقي أسود: صوت جنوب أفريقي"، لندن، (1973 *C. Hurst & Co.*)، أعيدت طباعته في "أنا أكتب ما أحب"، (١٩٩٦).

دعوة الى إعادة تعريف الصراع فلسطينيا

بقلم: نهاد بقاعي*

لا بد لي أولا التأكيد على جملة من الضوابط المهمة، وهي اولا أن النقدية التي قد تطفو على سطح هذا المقال، لا تطمح باي حال من الأحوال الى التقليل من الدور التاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية، بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة عملها في مناخ من المستحيلات السياسية. وثانيا، في ان هذه الحركة الوطنية التي ترعرعت في كنف هذا الصراع، التي تأثرت فيه وأثرت فيه، هي حركة دينامية، استطاعت ان تجد لنفسها موقعا، عبر التكيف مع متغيرات حاصلة والتعامل معها.

في إطار التوصيف العام، نظرت الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ بلوغها سن الرشد في عشرينيات القرن الماضي، الى فلسطين (التي تشكلت لأول مرة كوحدة جيو–سياسية واحدة منفصلة عن سوريا الكبرى)، كوطن مهدد يتعرض لحملة استعمارية غريبة، تضرب بعرض الحائط رغبات الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير. بهذا المعنى، فإن نضال الحركة الوطنية الفلسطينية ظل منذ ذلك الحين ولغاية اللحظة نضال من أجل الشرعية. في المقابل، فقد نظرت الحركة الوطنية في الغالب الى الحركة الصهيونية على انها نقيضها الفطري، مع تركيزها على وجوب الفصل بين صدامها مع الصهيونية كحركة عدوانية، عنصرية استعمارية، وبين اليهودية كدين سماوي تكن له الاحترام. بل أن فصائل اليسار الفلسطيني وخصوصا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد ذهبت الى أبعد من ذلك، عندما اعتبرت ان عملية تحرير فلسطين هي عملية تحرير للجماهير اليهودية "التي حشدتها الامبريالية والصهيونية لتستعملها وقودا". خارج إطار هذا التوصيف الفضفاض، وشعارات عريضة قامت عليه لاحقا، كالتحرير والدولة وغيرها، فقد ظل التعامل الفلسطيني مع الصراع بشكل عام، وطبيعته، وحله، ووسائل حله، تتمايل على محاور عدة، وتتراوح بين مد وجزر، تصل في أحيان الى حد التضاد، والتي كان له الأثر الكبير في غياب رؤيا فلسطينية واضحة المعالم تجاه الصراع تقترب من حدود الاجماع الوطني. فيما يلي نستعرض أبرز هذه المحاور.

الصهيونية والرأسمالية: من يخدم من؟

نظرت فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية الى العلاقة بين الصهيونية والقوى الرأسمالية ومنها الإمبريالية على أنها وظيفية خدماتية، وعلى أنها إلتقاء مصالح بدرجة أقل. فنعتت الحركات والفصائل الفلسطينية، باختلاف تياراتها الفكرية والسياسية المشروع الصهيوني على أنه "ذراع طويل"، و "موطئ قدم" و "قاعدة بشرية" و "رأس حربة" وغيرها من المصطلحات في خدمة الرأسمالية والإمبريالية لضرب "حركات التحرر الوطني"، أو "الأمة الإسلامية" أو "الوطن العربي"، كل حسب مرجعيته الأيديولوجية والفكرية.

وقد عرفت عصبة التحرر الوطني (حزب شيوعي في عهد الانتداب) في برنامجها السياسي للعام ١٩٤٦، على أن الصهيونية هي "حركة عدوانية في خدمة الامبريالية ومعادية للأمة العربية ولليهود أنفسهم". وهي أفكار أعاد طرحها اليسار بقوة بعد النكبة. فقد حددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي الفصيل اليساري الأبرز فلسطينيا، على أن "الهدف الرئيسي للغزوة الصهيونية كان – ولا يزال – زرع قاعدة بشرية مسلحة تستند إليها الإمبريالية للوقوف في وجه حركة التحرر العربي التي يشكل انتصارها تهديداً للمصالح الإمبريالية في هذه المنطقة الحيوية من العالم." وبالتالي فمعركتها [الجبهة الشعبية] هي ضد الإمبريالية جمعاء وليس حكرا على الصهيونية. أما حركة فتح، فكانت اكثر تحفظا، حين اعتبرت الصهيونية "حليفا طبيعيا للاستعمار والامبريالية العالمية"، وهو ما أكده أيضا الميثاق الوطني الفلسطيني المقر في العام ١٩٦٨. ورأت الحركات الإسلامية ومنها حركتا حماس والجهاد الاسلامي في الصهيونية "رأس الحربة للمشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية".

عموما، فإن الخطاب الفلسطيني قد حاول جاهدا التقليل من أهمية "فلسطين" أو "أرض إسرائيل" في الفكر الصهيوني، وفي أن الإنجاز الذي حققته الصهيونية في إنشاء إسرائيل لم يكن ليتم بدون دور استعماري غربي فاعل، ولم يعر اهتماما كافيا في نشوء وتطور الييشوف– مجتمع الاستيطان في فلسطين في عهد الانتداب وإسرائيل منذ العام ١٩٤٨، إلا من باب الرفض ورد الفعل. وهو ما يفسر جزئيا اكتشاف الفصائل الفلسطينية في مرحلة لاحقة حقيقة استغلال إسرائيل لنفس هذه الأنظمة الرأسمالية الغربية لتمرير مخططات صهيونية بحتة، الأمر الذي يتطلب محاولة كسب هذه الدول الى الصف الفلسطيني. لم يكن هذا السلوك جديدا، فقد شكل الانتداب الآصل في هذه الجدلية. ففي الوقت الذي عنون فريق من الفلسطيين، وعلى رأسهم الشيخ عز الدين القسام، حكومة الانتداب كعنوان للجهاد المسلح، فقد نظر فريق آخر، ومن بينهم الحاج أمين الحسيني في مراحل متفرقة، على ضرورة تركيز الصراع على الحركة الصهيونية، وليس الانتداب وإبقاء باب المبادرات السياسية مع حكومة الاخير مواربا.

من هذا المنطلق، تعاملت الحركة الوطنية الفلسطينية مع الصهيونية وممارستها على أرض الواقع ضمن إطار "الفهم الضمني". فقد انحصر الخطاب على كون العنصرية هي احد أوجه الاستعمار، والتميز والفصل العنصريان هما وجهان من وجوه العنصرية. وبالتالي، فإن شعارات التحرير الكامل جاءت لتواجه الاستعمار، وهو أصل المشكلة، وليس مخلفاته التي ستزول حتما بزوال المُسبب.

الوحدة والتحرير: الشرط أم التكامل؟

بعد نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨، حمل عموم الشعب الفلسطيني أمل الخلاص من الأنظمة العربية، خصوصا وما رافق هذه السنوات من مد قومي كبير. وكانت فلسفة الفصائل الوطنية الفلسطينية تتمحور اساسا في جر الأنظمة العربية الى مواجهة عسكرية مع إسرائيل. غير أن الانكسار الخاطف للجيوش العربية في حرب العام ١٩٦٧، قد ادى الى تبدل وجهات النظر الفلسطينية. عموما، فقد برز في تلك الفترة توجهان إثنان، الأول قادته حركة فتح ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية، والقاضي بعدم التدخل في شؤون الدول العربية، وتركيز على تحرير فلسطين تحت شعار "فلسطنة الثورة" وحددته منظمة التحرير في الميثاق الوطني الفلسطيني على أن العلاقة بين تحرير فلسطين والوحدة العربية هي "علاقة تكاملية". اما التيار الثاني، فقد قادته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتي نظرت الى الصراع على انه ملتحم مع الأنظمة العربية "التحاما عضويا"، وبالتالي فإن استبدال الأنظمة الرجعية هو شرط أساسي لتحرير فلسطين، حيث ترى الجبهة ان التناقض مع الرجعية العربية "تناقضا رئيسيا لا ثانويا".

أما حركة الجهاد الاسلامي التي ظهرت في اواسط الثمانينيات، فقد اضافت ثنائية مصطنعة ما بين الديني والوطني، تحت شعار "مركزية فلسطين في المشروع الاسلامي المعاصر". ورغم ان الجهاد الاسلامي لا تطمح الى التدخل في شؤون الدول العربية او تغييرها، إلا ان المشروع الاسلامي المعاصر يتطلب، حسب المنطق، بدرجة كبيرة تبديل أنظمة الحكم القائمة.

بين الاستراتيجية والتكتيك، النظرية والتطبيق: تأرجح الخطاب

شكل الخلط بين الاستراتيجية والتكتيك، والفصل بين النظرية والتطبيق وما نتج عنه من تأرجح للخطاب الوطني مركبا أساسيا في غياب رؤيا اكثر عمقا. فقد شكل التأرجح الايديولوجي صفة ملازمة لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصا اليسار منها. وقد شهدت الحركة الوطنية فوضى ايديولوجية مزجت فيها التيارات والمشارب الفكرية المختلفة، فانتقل القوميون مثلا الى الاشتراكية، مطلقين على نفسهم إسم "اليسار الجديد" و "الماركسية القومية" تمييزا لهم عن الاحزاب الشيوعية. وما من شك ان التأرجح الأيديولوجي للحركات الفلسطينية على قاعدة استيراد الايديولجيا وتطبيقها جاهزة على نمط الوجبات السريعة على الواقع الفلسطيني، ومن ثم الانتقال الى ايديولوجيا أخرى، قد أنهك الفصائل الفلسطينية وكوادرها في محاولات إثبات رشد التوجه الأيديولوجي لكل حزب وفصيل، واشغلهم بدرجة كبيرة عن تطوير منهج عملي مشترك قادر على الجمع بين تيارات سياسية وفكرية مختلفة، في التعامل مع الصراع، وتوحيد الرؤية والاستراتيجية والخطاب. كما قادت الانشقاقات المتكررة الى تحالفات لم تكن بالضرورة ذات قواسم أيديولوجية أو فهم مشترك للصراع.

في الخلط بين الاستراتيجية والتكتيك، يظل مجرى العلاقة بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين الأبرز في هذا السياق. فإذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد حسمت برنامجها ضمن إطار التحرير في الخمسينيات، وارتقت به في أواخر الستينيات الى نموذج الدولة الديمقراطية العلمانية، فإن منظمة التحرير التي تشكل مظلة هذه الحركة قد دخلت سريعا منذ النصف الأول من السبعينيات في مشروع إقامة "سلطة وطنية مقاتلة على أي جزء محرر"، او ما عرف في الأدبيات الفلسطينية بـ "البرنامج المرحلي". بقي غياب الرؤية يراوح مكانه لحين اعلان الاستقلال، ومن ثم توقيع اتفاق اوسلو وما حمله من اعتراف باسرائيل. في ذات الوقت، فقد ظلت الحركات الأخرى، ونقصد أساسا الحركات الإسلامية كحماس تضع التحرير الكامل شعارا، ولكنها لا تعارض إقامة دولة مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كأحد شروط هدنة طويلة الأمد. استكمالا للخطاب المتأرجح للحركات الإسلامية وعلى رأسها حماس، فإن علاقة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية يغيب عنها الوضوح. فالخط الذي جاءت به حماس لا يرفض السياسات العملية لمنظمة التحرير أو الفصائل، وإنما يرفض منهج العمل برمته، في التعامل مع الصراع والمجتمع على السواء. ومع ذلك، فقد توصلت حماس الى توجه أكثر براغماتية وأقل وضوحا وفق قاعدة "منزلة بين المنزلتين"، أي العمل باستقلالية وبناء مؤسساتها وشبكتها التنظيمية بعيدا عن منظمة التحرير، وفي ذات الوقت لا تطرح نفسها عمليا كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

نار وماء: الكفاح المسلح والخيار السياسي

ظلت طبيعة العلاقة مع الكفاح المسلح والخيار السياسي في التوجه الى الصراع تتراوح بين مد وجزر. واذا طرحنا هذا المحور بقطبية واضحة، فإن الهدف ليس التقليل من حجم الوسائل النضالية الأخرى الذي يظل أمر تغطيتها خارج طاقة هذا المقال. واذا كان الهدف قد أقرته الحركة الوطنية في التحرير والدولة والعودة فإن الوسائل تتنوع. وطالما أن كل واحدة منفردة لن تحقق الهدف المطلوب، فقد كان الخلط بين الوسائل أمرا جديا وواجبا. منذ بداية الانتداب، حاول الفلسطينيون مثلا استمالة موقف حكومته دون "اللجوء الى العنف"، حيث اتسمت وسائل النضال الفلسطينية بتقليدية وسلبية المنهج، غير أن الثلاثينيات قد أزاحت السلبية جانبا لصالح العمل المسلح عبر ثورة الشيخ عز الدين القسام أولا والثورة الفلسطينية الكبرى ثانيا. فيما ظلت المبادرات السياسية تلقى دائما آذانا فلسطينية باستمرار حتى النكبة التي أعادت تشكيل الواقع السياسي الفلسطيني، واختمرت بعدها فكرة الكفاح المسلح كطريق "وحيد" لتحرير فلسطين لدى معظم الفصائل الفلسطينية المتشكلة حديثا. لم يكن التوجه شاملا بالضرورة، فقد تأقلم الشيوعيون الفلسطينيون الذين انخرطوا في الحزب الشيوعي الفلسطيني ما قبل النكبة سريعا في نظم سياسية جديدة، أبرزها الحزب الشيوعي الإسرائيلي والحزب الشيوعي الأردني.

عموما، فقد اعتمدت الفصائل الوطنية الكفاح المسلح، في أطر مختلفة، كعقيدة استراتيجية من أجل الوصول الى التحرير. فاعتمد اليسار كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مبدأ "العنف الثوري"، ووصفته حركة فتح بـ "الثورة الشعبية المسلحة"، ووصفته حماس والجهاد الإسلامي بـ "الجهاد". في المقابل، فقد ظل الخيار السياسي (الذي نعت عموما بالتسوية أو التصفية أو الحل السلمي في الأدبيات الفلسطينية) لا ينافس الكفاح المسلح في الأولويات الوطنية حتى الثمانينيات. وقد تكون عملية اغتيال عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح عصام الصرطاوي في العام ١٩٨٣، بسبب تأييده للحوار مع إسرائيليين مؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني خير مؤشر على مرحلة أعتبر فيها حتى مجرد الحوار خيانة وطنية عظمى.

في هذا العقد أيضا، أضيف الجهاد كأحد مفردات الكفاح المسلح في القاموس الفلسطيني بدخول حركات الإسلام السياسي المتمثلة في الجهاد الاسلامي وحركة المقاومة الاسلامية حماس ميدان النضال، وهي فكرة إمتدت الى داخل الخط الأخضر في الوقت ذاته مع تأسيس



المصدر: مجموعة مسيحيون من أجل السلام

أسرة الجهاد التي لم تدم طويلا بسبب قمعها من قبل السلطات الإسرائيلية. ولا شك ان الظهور المتأخر نسبيا للحركات الإسلامية تطرح جدلية أخرى ولكن متعلقة: التغيير أم التحرير. فقد ظلت الحركات الاسلامية بعيدة عن ان توافق على الخيار السياسي، ولكن لا تشارك في الوقت نفسه في الكفاح المسلح الذي ظل مشروطا بالإعداد لجيل التحرير الذي يتم عن طريق التغيير الاجتماعي والتربية والاعداد. بطبيعة الحال، فإن إنشاء حركة حماس، كامتداد لحركة الإخوان المسلمين في الأيام الأولى للانتفاضة الشعبية الأولى شكل لحظة الحسم لهذا السؤال الإشكالي، الذي جلب على الإخوان المسلمين في فلسطين وأماكن أخرى في العالم اتهامات بالقعود والتخاذل عن تبني المواجهة المسلحة ضد الاحتلال. في المقابل، فقد تبنت حركة الجهاد الاسلامي منذ البداية نظرية إسلامية ثورية، لا تشترط مقاومة الاحتلال بإعداد جيل التحرير.

وفي الوقت ذاته، فإن جل الفضل في بقاء باب الخيار السياسي مواربا فلسطينيا يعود أساسا، الى قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بشخصي الحاج أمين الحسيني وياسر عرفات بكونهما أكثر براغماتية في التعامل مع الطروحات السياسية، وأكثر توفيقا في المزج بين الخيارين.

ما بين التحرر الوطني والدولانية

انهمكت الحركة الوطنية في مرحلة ما بعد النكبة، كمرحلة تحرر وطني لا تزال قائمة بعملية معقدة وشاقة من "بناء الدولة"، وبرزت منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواخر الستينات كـ "شبه دولة بدون أرض"، أو كـ "حكومة منفى". ومن نافلة القول أن الطابع الدولاني لمنظمة التحرير، الذي أكدته دوما، قد جاء نتاج جهد سياسي وعسكري ودبلوماسي لا يستهان به، وظل في الكثير من الاحيان داعما وسندا لنشاطها العسكري، غير أنه شكل في أحيان أخرى كثيرة إرباكا جليا بين النهجين للجسم الواحد. واذا كان التحرر الوطني هو غاية الحركات الوطنية جمعاء في المراحل الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، ففي الحالة الفلسطينية فإن دينامية بناء الدولة قد بدأت قبل إتمام مرحلة التحرر الوطني، ولم تبدأ كحركات التحرر الوطني الأخرى في مرحلة ما بعد الاستقلال.

إن توقيع اتفاق أوسلو، ومن ثم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، قد شكلا مفصلا خطيرا على صعيد العلاقة التبادلية بين النهجين. فقد تعمد القائمون على السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اللحظة الأولى، على إبراز السمات الدولانية للسلطة الوطنية بشكل مبالغ فيه، بغياب الدولة، والانطباع بانهاء الاحتلال مع وجوده على الأرض. وفي الأخذ بعين الاعتبار ان إمكانيات الجمع أو التوفيق بين تطور السلطة الوطنية وخطاب التحرر الوطني وأساليبه كان أمرا مستحيلا، فقد تمت عملية الإسراع في نهج المأسسة (ما بعد الدولة) واستبدلت المفاهيم والثقافات وبرزت النخب، وتم إعادة صياغة التراث السياسي، على قاعدة الهروب إلى الأمام. لم تكن هذه العملية الانتقالية "سلسة" بطبيعة الحال، بل دفعت بالعديد من حركات التحرر الوطني الفلسطيني الى ارباك سياسي بالحد الأدني وإلى موت سريري في الحد الأقصى لم تخرج منه لغاية اللحظة.

فحركة فتح التي تزعمت مشروع التحرر الوطني الفلسطيني لعقود مضت أضحت اليوم أكثر قربا الى حزب سلطة (في مرحلة ما بعد الدولة) منها الى حركة تحرر وطني. فقد تماهت فتح مع منظمة التحرير أولا، ومع السلطة الوطنية ثانيا، وهي أطر دولانية بامتياز، مما دفعها أكثر من غيرها من الفصائل الفلسطينية الى "الانخراط في عملية البناء". غير أن حال الفصائل الأخرى لم يكن أفضل حالا من فتح، فقد تأقلمت الكثير من الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس واليسار بـ "الواقع الدولاني" للسلطة الوطنية، مبررة هذا الانخراط الدولاني بالحفاظ على سمات مرحلة التحرر الوطني.

خاتمة: الوقت لصالح من؟

يعتبر سؤال الوقت وحساباته، من أكثر الأسئلة إثارة فلسطينيا (وإسرائيليا). ولكنه ظل سؤالا مفتوحا لم تستطع الحركة الوطنية الإجابة عليه بعمق وشفافية. ففي النظر الى السياق والتراكم التاريخي لهذا الصراع، ظل السؤال حول ما هو المشروع المتقدم وما هو المشروع المتراجع، ظل عرضة للتبريرات والتحليلات التي لم تصب كبد الحقيقة في الغالب. وفي النظر الى إسرائيل، تراوحت النظرة الفلسطينية (والعربية) بين تضخيم جبروت هذه الدولة الى درجة الانسجام في كل شيء، وما بين الاستهزاء بها الى درجة انكسارها مع اول هبة ريح. عموما، فإن على الحركة الوطنية اليوم، وبالأخذ بعين الاعتبار ما آلت إليه فلسطين وأوضاع سكانها، الوقوف على عجل على هذه المحاور سالفة الذكر، بغية تحديد الخطاب والأهداف والرؤية، قبل أن يحسم السؤال الأخير نهائيا.

* نهاد بقاعي هو منسق وحدة الأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو محرر مشارك في جريدة "حق العودة".

منـارة أمـل: أبارتهـايد إسرائيـل

بقلم: د. فرجينيـا تيللي*



المصدر: مركز بديل

في السابع والعشرين من تشرين ثاني (٢٠٠٦) الماضي؛ استجاب إيهود أولمرت لضغوط دولية محمومة ولإشارات من الولايات المتحدة، من خلال خطابه أمام قبر "بن غوريون"، والذي قيل أنه يمثل خطابا لـ "معالم" سياسة جديدة. ولكنها كانت ملائمة تماما لكي يستخدم أولمرت لغة حريرية في إعادة التأكيد على نفس الشروط والظروف التي حالت دون أي تقدم تجاه السلام في الشرق الأوسط خلال سنوات. فقد أعلن السيد أولمرت في خطابه؛ أن المحادثات مع السلطة الفلسطينية لن تبدأ إلا بعد أن تقوم حكومة فلسطينية جديدة منتخبة بـ "نبذ العنف"، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود "كدولة يهودية"، وتتنازل عن حق العودة باسم الشعب الفلسطيني بأسره، وأن توافق على ضم "المستوطنات الحضرية الإسرائيلية الكبيرة"، التي تمزق الضفة الغربية، إلى إسرائيل بشكل نهائي.

وبعد هذا الإعلان الذي يتجاهل جميع التطلعات الوطنية الفلسطينية ولحاجاتهم الاجتماعية، قال السيد أولمرت: عندئذ ستقوم إسرائيل بإجراء "مفاوضات" مع الحكومة الجديدة (إلا إذا كانت إسرائيل لا تريد تلك الحكومة)، وستقوم إسرائيل بـ "تخفيض هام لعدد حواجز الطرق". والسؤال: كم هو العدد الذي تعتبره إسرائيل "هاما"؟ كما قال: أن إسرائيل ستقوم بـ "تحسين تشغيل المعابر الحدودية بين الضفة الغربية وقطاع غزة". والسؤال: ماذا تعني كلمة "تحسين" بالضبط في نظر حكومة إسرائيل؟ كما قال: أن إسرائيل ستقوم بالإفراج عن أموال ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل بشكل غير قانوني.

ولكن ماذا عن التقدم نحو اتفاق سلام إقليمي الذي جاء في مبادرة الدول العربية للسلام عام ٢٠٠٢م، والتي عرضت على إسرائيل سلاما كاملا مقابل انسحابها من الضفة الغربية؟ يقول السيد أولمرت: أن "بعض أجزاء" هذه المبادرة "ايجابية"؛ لكنه يكتفي بالردود الدبلوماسية، ويقول "اعتزم بذل الجهود من اجل تعزيز العلاقة مع هذه الدول". حسنا! ماذا عن المفاوضات مع الفلسطينيين؟ يأمل السيد أولمرت بأن هذه الدول ستقوم بـ "تعزيز دعمها لمفاوضات ثنائية مباشرة بيننا وبين الفلسطينيين"!

ولكن السلطة الفلسطينية وحركة فتح، طالما طالبوا بمفاوضات ثنائية مع إسرائيل؛ ولكن دون جدوى. وبالتالي فدعوة أولمرت فارغة من أي مضمون؛ إلا إذا كان المقصود منها أن تقوم الدول العربية بالضغط على الفلسطينيين للاستسلام للنموذج الذي يقترحه السيد أولمرت؛ الأمر الذي لا تستطيع القيام به حتى حكومات عربية.

كما قال السيد أولمرت أيضا؛ أن إسرائيل سوف "تساعد" الحكومة الفلسطينية الجديدة "في صياغة خطة من أجل الإنعاش الاقتصادي لقطاع غزة و"مناطق في يهودا والسامرة". ولأول وهلة، قد يبدو الأمر واعدا؛ الا انه غير ذلك حين ندرك ما هو معنى سوف "تساعد في صياغة خطة"، فهذا لا يعني أن إسرائيل ستساعد في تنفيذ أية خطة على اية حال. والأدهى من هذا هو: تعبير "مناطق يهودا والسامرة"، فهو بحد ذاته صيغة مشئومة على وجه الخصوص. أولا: لأن تعبير "يهودا والسامرة" يستخدم من قبل إسرائيل لتأكيد تصور وفكرة الإسرائيليين عن الضفة الغربية على أنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل. ان استخدام هذا التعبير في اللغة الدبلوماسية المتعلقة بمفاوضات السلام يشير إلى أن السيد أولمرت. وثانيا: يتبدى الدهاء في استخدام صيغة الجمع في إشارة إلى ان "إسرائيل ستخلي فقط "مناطق" من الضفة الغربية، وفي القول بأن إسرائيل "ستوافق على إخلاء العديد من المناطق والتجمعات التي أقيمت هناك"؛ وكأن الأمر منة كبيرة يمنحها اولمرت للفلسطينيين أو كأنها تنازل مؤلم تقوم به إسرائيل. والحقيقة المراد طمسها عن الآخرين من خلال هذه الصيغ هي؛ أن الضفة الغربية تشكل (إقليم) أو منطقة واحدة؛ ولكنها مقطعة الأوصال بالمستوطنات الإسرائيلية؛ وهي أصبحت مناطق عديدة فقط بسبب وجود المستوطنات فيها. وبعبارة أخرى، لقد عدنا إلى الوراء، إلى خطة أولمرت القديمة التي احترقت بالفعل على مذبح صمود لبنان. والخطاب في المحصلة عبارة عن تكرار ممل لنفس الكلام القديم والتافه.

تقع إسرائيل – فلسطين في قلب حمام الدم في الشرق الأوسط الذي بات بحق يزعزع الأمن العالمي. فلا يوجد محلل جدي للسياسات في الشرق الأوسط؛ يرى أن سياسة الاستقرار الإقليمي، ومن ثم استقرار العالم عموما؛ يمكن تحققهما دون حل لهذا الصراع. وهكذا فإن أحسن ما لدى إسرائيل هو الخداع من خلال عرض مفاوضات مفرغة من غايتها مقدما حيث لا يمكن لاية حكومة فلسطينية شرعية ان تنخرط فيها. ونظرا للشروط الاسرائيلية المسبقة، فإنها لن تحقق أي شيء بل ولن تستطيع حتى التحرك من نقطة البداية. وهكذا فبدلا من التحرك لعقد قمة طارئة وجدية، نرى أنها حاجة ملحة وطارئة؛ نحصل على لوحة غير جيدة البتة: السيد أولمرت يزحف لإنقاذ قيادته الجوفاء؛ ووسائل الإعلام تستبشر ثانية الأمل، من مداورة السيد محمود عباس وتملصه بتوزيع الابتسامات.

إن إفلاس خطاب السيد أولمرت أدى وظيفة واحدة مفيدة؛ هي: أنه يبرز ويحدد حالة الشلل الراهنة للعالم. في الحقيقة، لا أحد يعرف ما هو العمل في ظل مصادرة الأراضي يوميا في الضفة الغربية، حالة ضنك التي يعيشها الناس، وتدهور الوظائف أو فقدها؛ الأسر مقسمة، والآمال تم سحقها، وشروط الحياة اليومية في قطاع غزة أسوأ بكثير، حيث أن هناك نحو مليون شخص يواجهون المجاعة؛ بينما الهاونات والجرافات وحتى الدبابات تزهق أرواح الناس. ان نداءات الألم الصادرة من بيت حانون صارخة لماذا؟ لماذا؟ لم تتلق أي رد سواء من إسرائيل أو أي جهة أخرى. وكما أشار أحد المعلقين، لا احد يلاحظ غزة أو ينتبه لها طالما أن العدد اليومي للقتلى الفلسطينيين هو بالآحاد.

في عملية الدوران، تبحث الإدارة الأمريكية عن حل القضية الفلسطينية (والعراقية) من خلال قصف إيران. والتي ستحدث صدمة وتغيير في النظام الإقليمي وستحل القضية الفلسطينية من خلال قطع شبكات الدعم الإقليمية. ولذلك يظل العالم بأسره رهينة هذه المتاجرة العبثية السخيفة، وجموح الخيال الصهيوني الذي يصور أن حزب الله وحماس يقفان ضد إسرائيل لمجرد أنهما مأجوران لفعل ذلك.

ومع كل هذا الواقع، والإفلاس الأخلاقي لحكومات الدول الغربية؛ هناك أمور أخرى تحدث؛ الفلسطينيون يكسبون الحرب الدعائية ببطء، وإن بثمن باهظ.، وجرائم إسرائيل المروعة في لبنان وغزة افقدتها التمتع بحالة المد، فإسرائيل لم تكن يوما منبوذة دوليا بهذا الشكل على مدى سنوات وجودها. من جهة أخرى، يلاحظ أن الدول العربية أنهت المقاطعة المالية لحكومة حماس رسميا و على وشك إنهائها عمليا. لكن هذه الخطوات لا يجب ان تحجب عنا مواطن الضعف التي ما زالت قائمة. إن نداء "إنهاء الاحتلال" يبدو فارغا في ظل استمرار انتشار المدن الاستيطانية الإسرائيلية بصورة واسعة على أراضي الضفة الغربية، وبينما حركة التضامن لا زالت تركز بشكل رئيسي على أهداف سلبية؛ في محاولة لوقف إسرائيل عن قصف المدنيين الفلسطينيين العاجزين أو لوقف تجريف منازلهم. ولكي نعين ونحدد ما نريد أن نفعل، نحتاج أولا إلى النظر في كيفية وصولنا إليه.

أولا علينا، مواجهه الحقيقة القائلة: إن التلويح بجزرة الحل القائم على الدولتين أمام حمير العربة الدبلوماسية خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة؛ هو الذي أوصلنا مباشرة إلى هذه الكارثة. إن عملية أوسلو وخارطة الطريق لم تكونا فقط بلا جدوى؛ بل ماكرتين وخادعتين أيضا هي أشبه بالافتراس الجماعي لآمال الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية حيث لم توافق عليها إسرائيل على الإطلاق. فاتفاقات أوسلو التي وقعتها إسرائيل لم تشر أبدا إلى دولة فلسطينية، وخارطة الطريق دعت صراحة إلى دولة فلسطينية؛ ولكن إسرائيل وقعت عليها فقط بعد تسجيل أربعة عشر "تحفظا"، أولها تمنع إقامة أي دولة فلسطينية. وليس هذا وحسب، بل وقبل أن تحرك ساكنا تجاه التزاماتها؛ تطالب إسرائيل السلطة الفلسطينية بضمان الوقف التام لكل أشكال المقاومة الفلسطينية، والذي لا يكون إلا بجمع وتسليم كل الأسلحة "غير القانونية"، ووقف جميع عمليات تهريب الأسلحة ولا يهم اسرائيل كيف يمكن القيام بذلك. والمطلوب أيضا، تفكيك حركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى، وتفكيك هياكلها الأساسية وبناها التحية؛ أما كيف يتم ذلك فالجواب لدى إسرائيل حيث يجب إخضاع جميع مقاتلي المقاومة إلى الاعتقال والاحتجاز والاستجواب، ودعم منظومة قانونية تضمن استمرار الاعتقال والاحتجاز والاستجواب، وتضمن وقف التحريض، ونشر ثقافة السلام. ومن الواضح ان المقصود هنا غرس روح الاستسلام في أوساط الشباب الفلسطيني وليس السلام المدعى. إن النجاح الكامل في تنفيذ كل هذه التدابير المطلوبة ورد ضمن خارطة الطريق على ثلاث مراحل. وعلاوة على ذلك، تشترط إسرائيل على الفلسطينيين التخلي مقدما ونهائيا عن المطالبة بحق العودة والقدس.

بالطبع، لا يمكن لأي مراقب عاقل ينظر لهذه الشروط أن يدعي أنها قابلة للتطبيق؛ فهي تدل بوضوح على عزم إسرائيل على عدم الامتثال لخارطة الطريق، ويبدو الامر مخزيا جدا عندما يحمل هذا العالم المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن فشل العملية السلمية للفلسطينيين، ويطالبهم بالوفاء بالتزاماتهم تجاه خارطة الطريق، والتي تعني الهزيمة بالضرورة.

ثانيا، إن سيادة إسرائيل في فلسطين الانتدابية انتقلت إلى مرحلة جديدة؛ حيث تسيطر إسرائيل منذ مدة طويلة على المجال الجوي، البحر، والموانئ والحدود والاقتصاد والأراضي والمياه والبنية التحتية، والإدارة الاجتماعية لجميع سكان الإقليم. أما إسرائيل فقد أصبحت أيضا سيادية بمفهوم ماكس فيبر الشهير: "الدولة هي مجتمع إنساني يدعي احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية "بنجاح"، داخل إقليم معين". طبعا إسرائيل تدعي احتكار العنف، ولكن "غير ناجحة" ما دام الفلسطينيون يقاومون. واذا كانت أساليب إسرائيل الوحشية لا تعتبر "مشروعة" من جانب الفلسطينيين أو من قبل أي شخص لديه حساسية أخلاقية في العالم اجمع فان ذلك لا ينطبق على العالم بأسره. فمن جهة اخرى نرى أن المجتمع الدولي قد أيد إصرار إسرائيل على أن حماس والفلسطينيين مطالبون بـ "نبذ الإرهاب" و "الاعتراف بإسرائيل" باعتبارها مطالب "شرعية" الأمر الذي يعني في المقابل أن استمرار المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي تعتبر "غير شرعية" بنظر ذاك العالم.

وهذا تحول بالغ الأهمية؛ فحق السكان في مقاومه الاحتلال مكفول بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي؛ فإن مقاومة الاحتلال تصبح غير مشروعة فقط عندما يتم الاعتراف بالمحتل كصاحب السيادة المشروعة. وبطبيعة الحال، فان المجتمع الدولي لم يعترف صراحة بأن إسرائيل هي صاحبة السيادة في كل فلسطين الانتدابية؛ لان ذلك قد يؤدي إلى تقويض المزعزع أصلا إلا وهو التظاهر الجماعي بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأراضي التي من الممكن أن تنسحب إسرائيل منها في يوم من الأيام.

وخلاصة القول، إن إسرائيل استخدمت خارطة الطريق فقط لتخفي برنامجها الخاص للدولة الواحدة: الاحتفاظ بالسيادة على جميع الأراضي واستبعاد الشعب الأصلي. وفوق ذلك يجري التعامل مع إسرائيل كسلطة سيادية. ولكن هذه هي الخديعة: إسرائيل تذهب بعيدا في معاملتها الوحشية للفلسطينيين، وفي نفس الوقت يحتفظ المواطنون الإسرائيليون اليهود بحصانتهم المثيرة للانطباع من التأثر أو الاهتمام بهذه المعاملة– وفقط في الرواية الإسرائيلية الرسمية يدعى أن إسرائيل ليست سيادية!

وما هو المخرج من ذلك؟ الجواب: تغيير التعريف ووصف الحالة بما يتناسب مع الحقائق. حتى الآن يوجد سلطة دولة واحدة تسود في فلسطين؛ وهذه الدولة هي إسرائيل. إنها دولة فصل عنصري لأنها تستثني سكان الإقليم الأصليين (الشعب الفلسطيني) وتحرمهم من حقهم في المواطنة على أسس عرقية محضة. من اجل ذلك لنتذكر: الخطيئة الأصلية التي ارتكبت بحق الفلسطينيين قد اسلمتهم بصورة جماعية إلى الطرد والتهجير، ومصادرة أملاكهم، والنفي، وإلى احتلال قاس وإذلالي. لم تكن خطيئتهم كما يدعى؛ القيادة الرديئة، الفرص الضائعة، أو إصرارهم العنيد على مطالبهم، أو ياسر عرفات، أو أي من الشعارات التي ترفع وتقال. لكن السبب الحقيقي هو، ببساطة، لأنهم ليسوا ايهودا.

ماذا نجني من الاعتراف بهذه الحقيقة؟ يمكن أن نعرف أهمية ذلك من الدلائل التي عبر عنها شارون قبل غيبوبته وأولمرت من بعده، والقلق الشديد ينتابهم من الاعتراف بهذه الحقيقة ووصف الحالة كما هي. ماذا يمكن لإسرائيل أن تفعل إذا اعتبرت حقا الدولة التي تتحمل المسئولية عن حرمان سكان الإقليم حق التصويت؟ وكيف تستطيع استثناء سكانها الأصليين من المواطنة المتساوية إذا طالبوا بها؟ لأن الأسلوب الإسرائيلي هو الإدعاء بأنها دولة ديمقراطية على الطريقة الغربية. وبالتأكيد؛ لا يوجد ديمقراطية غربية واحدة في هذا الزمن تقوم بسحق عائلات بكاملها وتحولها إلى أشلاء ممزقة بقذائف الهاون؛ وفقط لأن هويتهم العرقية غير مرغوب فيها.

ومثل "استراليا البيضاء" ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا من قبل، إسرائيل تحاول أن تكون دولة عنصرية وديمقراطية في الوقت نفسه. وكالولايات المتحدة، جنوب أفريقيا، نيوزيلندا، وقبل ذلك "استراليا البيضاء"، على إسرائيل أن تعترف بسكانها المسلمين والمسيحيين كمواطنين، ثم تصارع في العمل الصعب من أجل ديمقراطية تعددية مثلنا جميعا.

كان هذا النجاح الشاق للحل في جنوب أفريقيا؛ الآن حيث الدولة تمثل الجميع؛ سبع عشرة لغة وروايات تاريخية متنوعة الاختلاف معترف بها ومحفوظة كرامتها، وقد حافظ البيض على ممتلكاتهم وثرواتهم؛ بينما الأفارقة السود ينضمون بصورة سريعة إلى الطبقات الوسطى والعليا. وبعد بدايات خاطئة في المجال الاقتصادي؛ بدأت الحكومة بتوجيه سياسات اجتماعية جديدة وقيادة الازدهار التجاري مع القارة الأفريقية، تقنين وتنظيم وتوجيه الثروة والنمو السريع في كافة أنحاء البلاد. الصحافة حرة ونشطة وفعالة. لكن، هل لا زالت جنوب أفريقيا تكافح من أجل المساواة العرقية والعدالة الاقتصادية؟ بالتأكيد نعم. وهل لا زالت جنوب أفريقيا تعاني من تركة امتيازات الاستعمار الاستيطاني؟ بالتأكيد نعم. لكن في غضون ذلك تستمر عمليات الكفاح من اجل المساواة والاحترام المتبادل؛ وهذه هي الشروط الإنسانية والمسئولية النبيلة للديمقراطية. جنوب أفريقيا قوية، تنمو، وفيها مجتمع حيوي؛ ويوجد هناك سلام.

وبتحديد ذلك، فإننا أمام حل دولة واحدة، نموذج إسرائيل للفصل العنصري، تضفي لنا الأمل. فهي تسمح لنا بالعمل على مستقبل آخر للفلسطينيين والإسرائيليين، دولة ديمقراطية علمانية موحدة، وفيها كل مواطن متساو في الكرامة والحقوق، ويستطيع البيتان القوميان اليهودي والفلسطيني مشاركة الوطن. وبهذا المنطق والهدف المشترك، تستطيع نضالات التضامن حول العالم أن تجد، على الأقل، إتجاها صحيحا.

---

* د. فيرجينيا تيلي هي أستاذة جامعية متخصصة في العلوم السياسية، تعمل حاليا في جنوب افريقيا، وهي مؤلفة كتاب: "حل الدولة الواحدة: انفراج نحو السلام في الطريق المسدودة بين الإسرائيليين والفلسطينيين". (مطبعة جامعتي ميتشيغان ومانشيستر، ٢٠٠٥).

التصوّر المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيـل

بقلم: د. أسعد غانم*

تعتبر وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" نتاج لمبادرة تقدم بها قبل ثلاث سنوات، السيد شوقي خطيب رئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل؛ حيث قام بدعوة حوالي ٤٠ من المثقفين والسياسيين الذين يمثلون كل التيارات الفكرية في المجتمع العربي في إسرائيل، وحصل على بعض التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث حضرنا إلى القدس في أربع أو خمس عطل نهاية الأسبوع؛ وذلك من أجل مناقشة جميع القضايا.

وشوقي خطيب هو رئيس لجنة المتابعة العليا للعرب في إسرائيل، وهي أعلى سلطة تمثيلية موثوقة بالنسبة لهم، كما أنه رئيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية في إسرائيل. وقد قام مؤخرا بنشر وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، وجذبت هذه الوثيقة اهتماما على المستويين الوطني والعالمي، كما انتزعت ردود فعل واسعة ومتنوعة جدا؛ من قبل الاتجاهات السياسية المختلفة اليهودية والعربية وغيرها.

خلال الاجتماعات في القدس، تم مناقشة حياة الفلسطينيين في إسرائيل في المجالات المختلفة: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التعليم والثقافة؛ وقد نتج عن هذه المبادرة التقييم الذي يشير إلى تدهور حياة الفلسطينيين في إسرائيل، في ثلاثة مجالات؛ الأول علاقتهم مع الدولة، فمنذ تشرين أول ٢٠٠٠، وعلى المستوى الداخلي حيث أصبحت القضايا الاجتماعية أكثر تعقيدا، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة العشائرية. والثاني، السياسة المحلية ووضع المرأة (وهذا خارج الفصول الثمانية للوثيقة، حيث تم تكريس ستة فصول للقضايا الداخلية). والثالث؛ هو علاقاتنا بالحركة الوطنية الفلسطينية.

اتفقنا منذ البداية، وكتسوية لوجهات نظرنا المتنوعة؛ أننا سندعم إقامة دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل، ولم نعد للوراء لهذه القضية، حيث توافقنا على أن إنشاء دولة فلسطينية يمكنه أن يحقق المطلب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة وتقرير المصير، وبالتالي كرسنا طاقتنا في البحث عن قضايا ومشكلات ومستقبل الفلسطينيين في داخل إسرائيل.

وقد كانت القضية الأكثر إثارة للجدل؛ هي نفس القضية التي جذبت الانتباه الأكثر من قبل وسائل الإعلام اليهودية؛ هي الموضوع الذي يختص بعلاقتنا بالأغلبية اليهودية وبالدولة. وقد كان واضحا لدينا مدى الحاجة إلى إيضاح الوضع وتقديم البدائل، آخذين بالحسبان أننا نسعى لتغيير وضعنا من خلال الترويج لتغيير جذري في قاعدة النظام الإسرائيلي وأساس المواطنة.

من وجهة نظرنا لا يمكن تعريف إسرائيل على أنها دولة ديمقراطية، بل يمكن تعريفها كدولة إثنوقراطية (حكم العرق) مثل تركيا، سريلانكا، لاتفيا، ليتوانيا، استونيا (وكندا قبل أربعين عاما)؛ فكل هذه الدول أشركت الأقليات في سياساتها، وفي أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ ولكن بطريقة محدودة جدا وبدون مساواة، ويأتي ذلك في سياق سياسات سيطرة ورقابة صارمة ومتواصلة؛ من اجل ضمان هيمنة الأغلبية وتهميش الأقلية. تشتمل المبادئ التي يقوم عليها النظام الإثنوقراطي بالآتي:

أولا، سيطرة مجموعة عرقية على النظام الرسمي للدولة.

ثانيا، التركيز على الانتماء العرقي (والدين) وليس على المواطنة؛ وذلك كمبدأ أساسي لتوزيع الموارد والقدرات، وتضعف مكانة "الناس" (مواطنين بشكل عام).

ثالثا، سياسات متدرجة عرقيا على أساس طبقات مصنفة عرقيا.

وأخيرا، حالة عدم استقرار دائمة.

ويوفر منطق الحكم القائم على أساس السيطرة العرقية أدوات لـ "مجتمعات متفاهمة"، وهذه الأدوات تفضل مجموعة محددة على المجموعات الأخرى؛ كما أنها تسيطر على محركات (ديناميات) العلاقة بين المجموعات العرقية المختلفة.

نحن نطالب أن تتوقف إسرائيل عن كونها نظاما إثنوقراطيا، ويجب أن تتبنى نظاما قائما على أساس الديمقراطية الرضائية المتبادلة أو الإجماعية؛ أي نظام ديمقراطي يجسد وجود مجموعتين، اليهود والفلسطينيين، مثل هذا النظام يضمن مصدرا حقيقيا للمشاركة الفعلية في القيادة وصناعة القرار.

وفيما يخص وضعنا المستقبلي في دولة إسرائيل، نطالب بما يلي:

- على الدولة أن تعترف بالعرب الفلسطينيين بصفتهم مجموعة قومية أصلية (وكأقلية بحسب المعاهدات الدولية).
- على دولة إسرائيل أن تقر بأنها وطن لكل من الفلسطينيين واليهود.
- على دولة إسرائيل الإقرار بحقوق الأقليات وفقا للمعاهدات الدولية، ويجب عليها أن تعترف بأن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل وضع خاص ضمن مؤسسات المجتمع الدولي، وأن يتم الاعتراف بهم بوصفهم مجموعة ثقافية قومية أصلية، ويتمتعون بالمواطنة الكاملة في إسرائيل.
- يجب أن تمتنع إسرائيل عن تبني سياسات ومخططات لمصلحة الأغلبية اليهودية. وعلى إسرائيل أن تزيل كافة أشكال التفوق العرقي؛ سواء كان ذلك على صعيد الممارسة أو على المستويات الهيكلية والقانونية أو الرمزية. كما ويجب على إسرائيل أن تتبنى سياسات العدالة التصحيحية في جميع مجالات الحياة من أجل تعويض الأضرار التي أوقعت على العرب الفلسطينيين بسبب سياسات التمييز العرقي لصالح اليهود.



النصب التذكاري لشهداء يوم الارض - مقبرة الشهداء سخنين

تصوير: مقبولة نصار

ولهذا الحد، فإن ردود الفعل على الوثيقة لم تتضمن أية مقترحات لبدائل معقولة لكيفية إشراك الفلسطينيين كنظراء مساوين لليهود في دولة إسرائيل. وأغلب الردود من الأغلبية اليهودية اتهمت الفلسطينيين في إسرائيل بتقويض أساسات إسرائيل كـ "دولة يهودية وديمقراطية". وفي الحقيقة، تجاهلت هذه الردود تماما ما يمثله النظام الحالي من انتهاك غير محدود لحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

إن رد الفعل اليهودي الذي يمثل الإجماع الصهيوني، تم التعبير عنه بعناية كل من الصحفي "تومي لبيد"، وأستاذ القانون "أمنون روبنشتاين"، والمؤرخ البروفيسور "أليكس جاكوبسن"؛ وجميعهم عرضوا الاستعداد القومي الشهير للاعتراف بحق تقرير المصير لمجموعة وحيدة في ظل واقع تعددي، وهو مطلب يرسو في أعماق القومية المتطرفة، التي مثلها وعبر عنها في القرن العشرين، كل من "فرانكو" في اسبانيا، "موسيليني" في ايطاليا، كما ظهرت في عدة بلدان أخرى، وكلها أدت، في النهاية، إلى كوارث ذات أبعاد تاريخية. هذا النموذج يتجاهل التسويات التي تم التوصل إليها في اسبانيا بعد "فرانكو"، في بلجيكا، وفي كندا منذ الثورة الهادئة، وفي العديد من الأمثلة الأخرى؛ التي وفر فيها الواقع التعددي حلولا مبنية على أساس الاعتراف المتبادل وحق تقرير المصير والحكم الذاتي لأكثر من مجموعة قومية أو عرقية ضمن إطار سياسي واحد.

في النهاية الأخرى لألوان الطيف السياسي في أوساط فلسطينيي إسرائيل أنفسهم؛ يوجد مجموعة تقترح أرضية مختلفة للاتفاق بين العرب بدون الموافقة على الحاجة إلى تسوية يمكن إن تكون مقبولة على غالبية المواطنين الفلسطينيين، مثلما فعلت وثيقة التصور المستقبلي. وهناك ممثلون عن الحركة الإسلامية وجزء من حركة أبناء البلد، بالإضافة إلى بعض المثقفين الذين لم يكونوا مشاركين في إعداد الوثيقة الذين يطالبون الآن بإلغاء الوثيقة، أو يصرون على اعتبارها "لا تمثل" — كما لو أن "التمثيل" يعني أن كل حزب وكل جهة يجب أن توافق عليها، أكثر من كونها أنجزت بالفعل. مع أن الوثيقة تم توقيعها ودعمها من قبل جسم قيادي وهو يقوم بحماية حقوق هؤلاء الذين يخالفون بعض جوانبها في التعبير انتقاداتهم.

وتجيب وثيقة التصور المستقبلي على كلا الطرفين من خلال أرضية وسطية؛ فهي تقدم بديلا للحق الإسرائيلي الذي يمثله بوضوح شديد وزير القضايا الاستراتيجية "أفيغدور ليبرمان"، وللقومية التي يمثلها. أعتقد، ولأجل توفير إمكانية لوجود عادل ضمن دولة ديمقراطية أن هذا هو البديل الوحيد للحق المتطرف.

أعتقد أن هذه الوثيقة يمكن تعريفها كحدث تاريخي في سجلات الفلسطينيين في إسرائيل، وفيما يخص علاقتهم بالأغلبية والمؤسسة اليهودية. فهذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها جسم وطني تمثيلي للفلسطينيين في إسرائيل، بإعداد وإصدار ورقة أساسية تصف الوضع القائم والتغييرات المطلوبة في المجالات الأوسع لحياة العرب: العلاقات مع الأغلبية اليهودية، الوضع القانوني، الأرض، القضايا الاقتصادية والاجتماعية، حالة ومكانة المؤسسات السياسية والمدنية... الخ. حيث تمت صياغة الوثيقة من قبل نشطاء يمثلون مختلف الميول السياسية في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل (بمن فيهم بعض الذين عارضوا مؤخرا المواقف التي تم تبنيها). كما أن الوثيقة حددت الانجازات الضرورية المطلوبة من اجل تعريف العلاقة بين الأغلبية والأقلية في دولة إسرائيل.

تستند الوثيقة الى ثلاثة مبادئ نظرية؛ شكلت التطور الإنساني الاجتماعي والسياسي والثقافي على مدى قرنين على الأقل؛ الأول هو مبدأ حقوق الإنسان، والثاني هو مبدأ المساواة المدنية: الحق الديمقراطي الأساسي في المساواة أمام القانون، والثالث هو حق الأقليات في تقرير المصير، بما في ذلك حق الاستقلال الذاتي في إدارة مجالات محددة من حياتها؛ مثل تعليمها الخاص وشؤونها الثقافية والدينية.

في رأيي أن الوثيقة تستند إلى ثلاثة مبادئ نظرية؛ شكلت التطور الإنساني الاجتماعي والسياسي والثقافي على مدى قرنين على الأقل؛ الأول هو مبدأ حقوق الإنسان، فقد طرحت الوثيقة الحقوق الأساسية للفلسطينيين في إسرائيل كبشر لهم الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حقوق المرأة وحقوق الطفل، الحق بالعيش في أمان ودون التعرض للعنف ...الخ، كما تطالب الوثيقة بإدراك هذه الحقوق وتحقيقها.

المبدأ الثاني هو مبدأ المساواة المدنية: الحق الديمقراطي الأساسي في المساواة أمام القانون، والمطالبة بإبطال القوانين والهياكل والرموز التي تعزل مواطني إسرائيل الفلسطينيين وتلك القوانين التي تضمن التفوق اليهودي. والمبدأ الثالث هو حق الأقليات في تقرير المصير، بما في ذلك حق الاستقلال الذاتي في إدارة مجالات محددة من حياتها؛ مثل تعليمها الخاص وشؤونها الثقافية والدينية.

ومن أجل إدراك هذه الأسس؛ يطالب كاتبو الوثيقة بتطبيق نظام اتحادي في إسرائيل، يمكنه استبدال النظام الليبرالي الحالي الذي يتم استغلاله بصورة آلية من قبل الأغلبية اليهودية، وهذا في حقيقته يمثل "طغيان الأغلبية" الذي يتم باسم الديمقراطية الليبرالية؛ حيث تتخذ الأغلبية خطوات وحشية ضد الأقلية الفلسطينية وحقوقها الأساسية.

---

* د. أسعد غانم هو رئيس قسم الفلسفة السياسية في كلية العلوم السياسية بجامعة حيفا. وهو رئيس مجلس إدارة جمعية ابن خلدون. لغانم العديد من الدراسات حول المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، كما شارك في تحضير وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"

غيتو إسرائيل؛ العنصرية شرط بقاء إسرائيل

بقلم: نضال العزة*

يحاول هذا المقال، بإيجاز، إلقاء الضوء على ماهية وعمق الفهم العربي–الفلسطيني لعامل العنصرية في توصيف الصراع وإدارته مع الحركة الصهيونية وإسرائيل فيما بعد. والمقال إذ يحاول أن يلقي الضوء على الخطوط الرئيسة التي عكست حركة الإدراك العربي – الفلسطيني لماهية وجوهر الصراع مع الاستعمار البريطاني (الانتداب) والصهيونية وإسرائيل عموما فانه لا يسعى إلى الوقوف على تفاصيل المؤثرات والعوامل الناظمة للتيارات الفكرية والسياسية، إنما يهدف إلى بيان ما ساد من مفاهيم عبر محطات الصراع الرئيسة والاستراتيجيات المتبناة. والمقال إذ يطرق الموضوع في سياق تطوره التاريخي عبر الوقوف على المحطات البارزة والمفاهيم السائدة في لحظتها، فانه لا يسقط من الاعتبار وجود آراء أو توجهات فكرية تمايزت عن تلك السائدة. وعليه، يركز المقال على تقدير عامل العنصرية في تكوين ونشأة وتطور إسرائيل من جهة، وكيفية التعاطي معه فلسطينيا باعتباره احد مكونات الصراع من جهة ثانية. ويخلص المقال إلى محاولة رصد التحولات، إن وجدت، على المستويين النظري والعملي في تعاطي القوى السياسية العربية والفلسطينية مع الطبيعة العنصرية لإسرائيل.

لم يغفل مفكرو الحركة القومية العربية، والفلسطينية كجزء منها، منذ اشتداد التغلغل الاستعماري في المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر، عن حقيقة ارتباط الصهيونية بحركة الاستعمار العالمي، وخصوصا البريطاني. كما وظهرت كتابات مبكرة، خصوصا من مفكرين فلسطينيين، أشارت بشكل ما، إلى الطبيعة العنصرية للصهيونية في معرض تناولها لخطر الحركة الصهيونية ودورها في الصراع. ولكن فهم مستوى فعل واثر العنصرية في تكوين الصهيونية كان قاصرا بدليل: أولا؛ فشلها في إدارة الصراع والتحالفات، وثانيا بعدم ايلاء عنصرية الصهيونية الاهتمام اللازم فكرا وممارسة، حاضرا ومستقبلا، وثالثا فشلها في تقدير سبب تفضيل حركة الاستعمار العالمي للصهيونية عليها برغم كل ما أبدته بعض تياراتها الرئيسة والفاعلة من استعداد للتحالف أو التعاون معها.

فمن جهة، ظلت الحركة القومية العربية تضع الاستقلال عن الحكم العثماني على سلم أولوياتها برغم تلمسها للتغلغل الأوروبي المتزايد في الشرق الأوسط، وبرغم إدراكها المبكر لمخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين على مشروعي الاستقلال والوحدة. حتى أن بعض تياراتها لم تجد حرجا في التعاون بصيغة تحالفية مع الدول الأوروبية الضالعة هي نفسها في دعم المشروع الصهيوني، وذات المطامع الاستعمارية غير الخافية. وتبين الوثائق التاريخية والأحداث اللاحقة أن انتقادات المفكرين الفلسطينيين لقرارات المؤتمر العربي الأول (١٩١٣)، "حيث لم يول خطر الصهيونية المكانة اللائقة"، لم تحل دون وقوع الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها في ذات الشرك فيما بعد. ومن جهة ثانية تبدى قصور كل من الحركتين القومية العربية والوطنية الفلسطينية في إغفال كنه عنصرية المشروع الصهيوني وأبعاده كأحد مكونات الصراع. فهما وان أدركتا مخاطر المشروع الاستيطاني على الأرض، وعلى السيادة، ومشروعي الاستقلال والوحدة، ظلتا غافلتين عن الطبيعة العنصرية للمشروع والذي يستهدف أكثر من ملكية الأرض وأكثر من مجرد السيادة عليها، وأكثر من مجرد تكريس حالة التجزئة العربية. ليس خافيا أن ما عرف في بدايات القرن المنصرم "بالعمل اليهودي" كمشروع تباشره الصهيونية وتسانده بريطانيا، قد واجه معارضة ومقاومة فلسطينية؛ ولكنهما برزتا كتحد لمشروع الاستعمار والاستيطان في إطار الصراع على الأرض والسيادة عليها وحسب، أما الطبيعة العنصرية لفكرة وكينونة "العمل اليهودي الخالص" فلم تكن ذات شأن في فكر المعارضة أو في إستراتيجية المقاومة.

بكلمات؛ الحركتان: القومية العربية، والوطنية الفلسطينية لم تريا استهداف الإنسان، وليس المقصود هنا بالاستهداف مجرد الإخلاء بالمعنى الفيزيائي، فالإخلاء شكل من أشكال الاستهداف وليس الوحيد، إنما المقصود استهداف الإنسان في قيمته كانسان أولا، وقيمه باعتباره من "الاغيار" ثانيا، وفي وجوده باعتباره ليس مجرد ضد قائم بل خطر مستقبلي مؤكد ثالثا.

إن مراجعة الكتابات المبكرة التي تناولت أو عرجت على الطبيعة العنصرية للمشروع الصهيوني ووليدته إسرائيل، سواء تلك التي سبقت عهد الانتداب البريطاني، أو تلك التي عاصرته وتلته، بل وتلت النكبة بزمن ليس بقليل، تظهر أنها ظلت غامضة وفجة إلى أن انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة. ويلاحظ أن تلك الكتابات أسبغت على العنصرية الصهيونية–الإسرائيلية مجرد أوصاف أخلاقية لا ترقى إلى مستوى التحليل المؤسس على أصول يمكن اعتمادها في صوغ برنامج قادر على مواجهة المشروع ومقاومته. بل وأكثر من ذلك، يمكن القول أن تناول الطبيعة العنصرية للصهيونية ووليدتها إسرائيل كان يستند إلى رؤى دينية وتاريخية "مضادة" تندرج ضمن دائرة السجال في إثبات و/أو نفي حق مدعى به، أو ملكية، أو واقعة ما. وغالبا ما تجاهلت تلك الرؤى، والتي لم تخرج عن دائرة الآراء الفردية، الواقع المعطى الملموس القائم في لحظته؛ فأهملت دراسته ولم تتكلف عناء الكشف عن عوامل "العنصرة" الفاعلة فيه. وقد أدى هذا إلى قصر إبراز الصراع وكأنه صراع ديني تاريخي و/أو صراع موضوعه حق ملكية الأرض والسيادة عليها؛ وكأنه صراع موغل في التاريخ منقطع عن حاضره في أسبابه ومكوناته؛ أو كأنه نزاع على عقار مختلف على ملكيته. يضاف إلى ذلك، أن بعض تلك الآراء سقطت في شرك العنصرية التي كانت تناهضها. لقد أفادت الصهيونية وإسرائيل من ذلك النمط من الكتابة و"التحليل"، بقصد أو بدون قصد، في تعزيز مزاعمها وأكاذيبها باستخدام دعاوى معاداة السامية، واستمرار الظلم التاريخي وغيرها.

مما لا شك فيه أن هذا القصور يعود في جزء كبير منه إلى حداثة فلسفة وحركة حقوق الإنسان المعاصرة في سنوات ما قبل ١٩٤٨، حيث لم تكن العنصرية، مفهوما وسلوكا، محرمة قانونا، أو معرّفة كسياسة لا إنسانية، بل كانت مجرد خلق قد يعاب من يأتيه. ولهذا بقي البعد العنصري للصهيونية وإسرائيل مضببا ومحاطا بتعابير اقرب إلى التوصيف الأخلاقي أو الأدبي غايته استنفار حماس المستمعين أو المتلقين لا أكثر.

هذا القصور ظل باديا حتى بعد النكبة عام ١٩٤٨، وخير دليل على ذلك مضمون شعار "التحرير" الذي رفع آنذاك. إن شعار التحرير الذي رفعته الدول العربية، والقوى السياسية آنذاك، كان موضوعيا ذا مضمون "متخلف" في تناوله للصراع وماهية حله. صورت عملية التحرير للفلسطينيين ومن خلفهم كل الجماهير العربية على أنها عودة بالزمن إلى الماضي، بمعنى: تمت صياغة الوعي العربي على نحو يعود فيه الفلسطيني تماما كما كان وحيث كان قبل النكبة من جهة، وبدت عالميا على أنها مجزرة لن تبقي ولن تذر من اليهود من جهة ثانية. وبهذا أضيف إلى عوامل "العنصرة" في التكوين الإسرائيلي عامل جديد هو عامل الإبادة على يد العربي/الفلسطيني المتربص خلف الحدود، أو عقر الدار. .إن عملية التحرير كما صورت آنذاك لم تؤد إلى مراكمة الإحباط والعجز في نفوس وإرادة الجماهير العربية فحسب بل أدت إلى استقطاب المزيد من الأعداء إلى المشروع العربي. وذلك لا يعدو كونه تعبير ينم عن قصور في فهم التحولات الحقيقية على المستويين: الدولي، والتكوين الخاص بإسرائيل الناشئة (الدولة – المجتمع).

على المستوى الدولي تبدى الفهم القاصر في امرين:

الاول: الدلالة العملية للاعتراف الدولي بإسرائيل من قوى المجتمع الدولي الرئيسة والمؤثرة. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي نشأت بموجب قرار دولي؛ ولا بد أن في الأمر أكثر من مجرد عدم فهم لواقع الأمور من قبل الدول والقوى العالمية، أو مجرد تصدير للمشكلة اليهودية، أو مجرد خلق لقاعدة استعمارية–استيطانية كلاسيكية متقدمة في قلب الشرق.

الثاني: سر اجتماع القوى الاستعمارية على مساندة إسرائيل وتفضيلها على الدول والقوى العربية المندلقة على التحالف مع قوى الغرب الاستعماري.

على المستوى الأول، تبدى القصور في فهم العلاقة الناظمة لتحالف الصهيونية مع قوى الاستعمار العالمي من جهة كما وتبدى في فهم مشيئة القوى الاستعمارية في بقاء إسرائيل من جهة أخرى. وعلى المستوى الثاني، تبدى القصور في عدم فهم نتائج النكبة، وفي عدم فهم مسار تطور إسرائيل الناشئة.

وبالطبع ليس في هذا إنكار لوجود آراء وتيارات متقدمة في تحليلها لعلاقة التحالف بين إسرائيل وقوى الاستعمار، أو لطبيعة الكيان الناشئ (إسرائيل)؛ لكنها بقيت إما فردية أو ثانوية مهمشة؛ حتى انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة. لقد نجحت قوى الثورة الفلسطينية في بيان العلاقة الناظمة لتحالف الصهيونية مع قوى الاستعمار والأخيرة مع إسرائيل. كما وتقدمت خطوات جد مميزة في قراءة التكوين الخاص لإسرائيل كقاعدة استعمارية استيطانية ذات دور وظيفي ليس له علاقة "بدعوى حل المشكلة اليهودية"، ويتجاوز دورها مجرد السيطرة على الأرض والسيادة عليها. ورغم ما أحدثته قوى الثورة من إبداع استراتيجي بالقياس إلى التجارب السابقة في فهم الصراع وإدارته، وفي طرح هدف "الدولة الديمقراطية" او المجتمع التقدمي... دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون"؛ إلا أنها عانت من خللين رئيسيين تجليا في الاتي:

الأول: "رفض تدويل القضية الفلسطينية"، هذا المبدأ الذي مثل عمليا ردة فعل على مساندة قوى الاستعمار العالمي لإسرائيل. حتى منتصف السبعينيات تجسد عمليا هذا المبدأ في عدم التفريق بين القوى الرسمية وغير الرسمية، وفي عدم ملاحظة الفروق بين مستويات فعل كل قوة على انفراد. واستمر الأمر على هذا النحو إلى أن جرى الانتقال بخطوات دراماتيكية إلى حلقة "الفعل" في الأوساط الرسمية، تحت شعار إنقاذ ما يمكن إنقاذه بالتعاون مع القوى الرسمية؛ وهذا ما عرف أو ما يحبذ البعض تسميته "بهجوم السلام الفلسطيني". إلى جانب ذلك، حركة الارتداد تلك أدت إلى تغييب شبه كامل للفعل الفلسطيني الرسمي عن ساحة العمل في الأوساط غير الرسمية– قوى المجتمع المدني.

الثاني: إهمال دراسة المجتمع الإسرائيلي؛ وليس المقصود هنا مجرد الاطلاع على الخارطة السياسة ودورات الانتخابات وبرامج الأحزاب... إنما المقصود دراسة التكوين المجتمعي للكيان الناشئ؛ هذا التكوين الاجتماعي والاقتصادي بتجلياته الايدولوجية والقانونية والمؤسساتية وحتى النفسية. ولعل اخطر نتائج هذا الإهمال على الإستراتيجية الفلسطينية إلغاء قرار الجمعية العامة الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية، وإسقاط البعد السياسي لمعاناة فلسطينيي ١٩٤٨، وكأنه إقرار ضمني بإسرائيل كدولة يهودية. وبالتالي أسقطت من جديد حقيقة أن إسرائيل المجتمع المتكوّن بقرار دولي أو الكيان المحدث قد تشكل ولا زال يشكل بنيويا بالاستناد إلى مفاهيم ايدولوجية عنصرية تساندها في ذلك صراحة أو ضمنا قوى الغرب المتزعمة لحركة "الدمقرطة" ونشر حقوق الإنسان.

ولتصحيح مسار الاستراتيجيا الفلسطينية في فهم الصراع وإدارته على كل المستويات يلزم توضيح ومراجعة عوامل "العنصرة" في الايدولوجيا الصهيونية وفي التكوين الخاص بالمجتمع الإسرائيلي أولا، ودور الاستعمار العالمي في تغذية هذه العوامل و/أو تعزيزها و/أو التغاضي عنها ثانيا. وقبل تناولهما، لا بد هنا من الإشارة إلى أن عوامل "العنصرة" في الايدولوجيا الصهيونية وتكوين إسرائيل ودور وموقف الاستعمار العالمي في ذلك، عنصران تفاعلا تاريخيا في نفس دائرة التقاء المصالح بين الطرفين، ولا زالا يتفاعلان استنادا إلى ضرورة المحافظة علي تلك المصالح التي تجمع إسرائيل بالاستعمار العالمي.

يمكن تحديد عوامل "العنصرة" في الايدولوجيا الصهيونية وتكوين إسرائيل فيما بعد على النحو الآتي:

– الفكر الاسترجاعي: وهو مجموع الأفكار والتعاليم والتصورات المستوحاة من تعاليم دينية وأحكام تلمودية وأساطير. ومن ابرز مقولات الفكر الاسترجاعي: "شعب الله المختار"، و "ارض الميعاد"، "العرق اليهودي الخالص/ النقي"، "إباحة دم، ومال، وعرض الغير"، "دنو الاغيار إلى ما دون مرتبة الإنسان"، "سمو العرق اليهودي على الاغيار وتميزه عنهم"...إلى غيرها من المقولات المكونة للإطار الناظم للتشكيل الصهيوني وإسرائيل.

– "العقلية الانعزالية" الناشئة عن التقوقع و العيش في "الغيتو" طوعا أو قسرا؛ حيث لم يعد بالإمكان تجاهل اثر حياة الغيتو على التكوين الصهيوني وإفرازاته. والسؤال المعلق هنا ما اثر ذلك على تكوين إسرائيل؟

يجمع الباحثون على أن الغيتو كاصطلاح ارتبط بالمناطق السكنية الخاصة باليهود التي وجدت في أوروبا في فترة زمنية محددة. ويجمعون أيضا على أن الغيتو في نشأته الأولى كان طوعيا ولم يتحول إلى نظام قانوني قهري إلا في العام ١٥٥٦، على يد البابا بولس الرابع.[1] وقد برر اليهود لأنفسهم وجود الغيتو بحاجات نابعة من أصول الديانة اليهودية وخصوصيتها أو تطبيقا لتعاليم التلمود، استنادا إلى ضرورة التميز عن الاغيار للمحافظة على النقاء العرقي، والصفاء الروحي والطهارة الخالصة وغيرها من التعاليم التلمودية. ويرى آخرون أن الغيتو ارتبط تاريخيا إلى جانب المعتقدات الدينية بعوامل اجتماعية واقتصادية تتصل بتكوين كل مجتمع في فترة زمنية محددة، ولم يأخذ شكل القمع السياسي إلا في أوقات متأخرة تبعا لحاجات النظام السياسي السائد. وبدون الحاجة إلى الدخول في التفاصيل، يمكن القول أن الغيتو سواء كان طوعيا، أو إجباريا، هو ظاهرة أوروبية ارتبطت بالوجود اليهودي، والاهم من كل هذا وذاك انه بنوعيه: الطوعي والإجباري، قد كان له دور حيوي في صياغة العقلية اليهودية الغربية "الاشكنازية" تحديدا؛ هذه العقلية التي أنتجت الصهيونية بتياراتها المختلفة السياسية والأصولية الأرثوذكسية. ولتوضيح ذلك نرى أن ما كتبه ديفيد شاشا في كتابه: "حضارة الاشكناز الحديثة: عودة الى الغيتو" يفي بالغرض حيث يقول:

...بدأ الأشكنازيم، الذين كانوا يعيشون في ظل الهيمنة المسيحية المختلفة جداً عن الهيمنة الإسلامية في أسبانيا، إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، بتطوير الحصرية الأهلانية التي كانت، في أكثر من ناحية، الصورة المطابقة للاضطهاد الذي كان يتلقاه اليهود. وأصبحت الجالية اليهودية، جوهرياً، جالية منظمة على غرار المجتمع المضطهد – أُجبر أعضاؤه على التكيف مع نموذج من السلوك والإيمان الضيق جداً والذِي لم يترك متسعاً لحقائق كون خارجي. لذلك تمسك الأشكناز بتفسيرات وتطبيقات متشددة وأحياناً غامضة جداً للهالاخا · (Halakha) اليهودية التي أجبرت أعضاءها على التصرف بطرق مقيدة بشكل استثنائي.

وتجسيدا لفكرة الغيتو وأثرها على تكوين إسرائيل الخاص نقرأ ما كتبه وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أبا إيبان؛ ففي كتابه "صوت إسرائيل"، أكد أن هدف إسرائيل يجب ألا يكون الاندماج في الفضاء العربي والإسلامي لأن الوطن اليهودي في رأي الصهيونية "يجب أن يخلو تماما من العرب". يبدو أن قادة إسرائيل كانوا منذ البداية مدركين لحقيقة أنهم يتجهون لخلق غيتو اسمه إسرائيل. فهل أدرك العالم والحركة العربية والفلسطينية ذلك؟

– تأطير معاناة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية وتصنيفها ضمن مفهوم العداء للسامية على نحو هو ذاته عنصري. لقد نجحت إسرائيل والصهيونية من ذي قبل في استثمار "اللاسامية" وتوظيفها لا للانعتاق بل لتبرير العنصرية ذاتها. وكما يقول نوعم تشومنسكي: "إذا كانت اللاسامية ظاهرة نشأت، كما يؤكد الباحثون المختصون، في أوروبا في أواسط القرن التاسع عشر، وتنامت مع تنامي الصراعات الداخلية الاجتماعية–السياسية، وتبلورت كشعار يستعدي العامة ضد اليهود، أو يستقطب العامة عبر التحريض الشوفيني، فإنها أي اللاسامية ذاتها، أصبحت أداة بيد الصهيونية تستخدمها لتحريض اليهود أو لتبرير عنصرية الصهيونية وإسرائيل". لقد أصبحت الحل السحري لإسكات أي انتقاد أو صوت يمس إسرائيل ولو جاء على سبيل العتاب. لقد وصل الأمر في كثير من الحالات إلى الابتعاد عن نقد إسرائيل، أو مهاجمة مشروعها، وقوانينها، وإجراءاتها ...من باب الاحتياط خوف الوقوع في قفص الاتهام باللاسامية– الوجه الآخر للعنصرية. وغني عن القول أن كثيرا من المفكرين والسياسيين والأطر على اختلافها قد تحاشت، ولا تزال، التعرض للصهيونية وإسرائيل وذلك لتجنب سطوة الاتهام. ولقد وقعت الحركة العربية والفلسطينية في ذات

المصدر: مجموعة مسيحيون من أجل السلام

الشرك توهما منها أنها بهذا قد تجني تأييدا عالميا أوسع. فهل السكوت عن، أو تجنب التعرض للطبيعة العنصرية للصهيونية وإسرائيل يخدم مشروع التحرر والإنسانية حقا؟! إن العزوف عن الحقيقة بالتجاهل أو لأي سبب كان لهو أقبح من عدم إدراكها، وبتعبير سياسي هو ديماغوجيا لا متناهية.

– رواسب مفهوم التحرير، كما صور بعد النكبة وقبل انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث لا زالت تمثل لليهودي عموما، سواء كان إسرائيليا أم لا، وللعالم أيضا، النمط المقابل تماما لمفهوم المجزرة أو الهولوكوست. والمقصود هنا، أن قوى الفعل السياسي العربي والفلسطيني، حتى تلك المسماة معتدلة، أخفقت حتى الآن في تبديد ما رسخ عن مفهوم التحرير لفلسطين في أذهان اليهود أنفسهم والإسرائيليين والعالم اجمع. وهذا لا يسقط من الاعتبار أن تحولا قد احدث على هذا الصعيد، ولكن بفعل قوى فاعلة من اطر المجتمع المدني وناشطيه.

إن عوامل "العنصرة" التي وظفت من قبل الصهيونية إبان نشأتها وقبل تأسيس إسرائيل مضافا إليها ما أبدعته إسرائيل نفسها، لا زالت تشكل الإطار العام الذي تدور فيه الشخصية اليهودية الإسرائيلية. إن هذه العوامل لم تلق الاهتمام الكافي من قبل القوى السياسية الفلسطينية والعربية. فعلى الرغم من وجود دراسات وكتابات تحليلية متميزة تناولت الموضوع، أي البعد العنصري في التكوين الإسرائيلي؛ إلا أن هذا البعد ظل هامشيا في الاستراتيجيا الفلسطينية نظريا وعمليا. إن المؤسسات الأهلية، وعدد من المفكرين والكتاب قد أسهموا في بيان عنصرية التكوين الإسرائيلي أكثر مما أسهمت به الحركة الوطنية. وقد تميز في هذا المضمار دور فلسطينيي الخط الأخضر ومفكريهم وأطرهم، وذلك بعد أن باشروا بإثارة قضيتهم كأقلية مضطهدة، ومستغلة، وذات حقوق سياسية ومدنية مهدورة، وخاضعة إلى نظام عنصري يبرر ذاته بمفهوم الدولة اليهودية الخالصة. وقد اخذ الأمر بالامتداد أفقيا في أوساط قوى المجتمع المدني الفلسطيني الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصا في ظل استمرار إسرائيل في بناء الجدار، وعزل غزة.

علاقة الاستعمار العالمي بالطبيعة العنصرية للصهيونية وإسرائيل:

أبدع الفكر العربي والسياسي الفلسطيني بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في تحليل علاقة الارتباط العضوي بين الصهيونية وإسرائيل وحركة الاستعمار العالمي، هذا الارتباط الذي يجد التعبير عنه في مظاهر ثلاثة هي: انتماء القيادة الصهيونية إلى الطبقة الرأسمالية الأوروبية والأمريكية فيما بعد، تلاقي المصالح، الرغبة في قسم ظهر الحركة العربية والوحدوية عبر إيجاد كيان يؤدي دورا وظيفيا في المنطقة. والسؤال الذي نعتقد انه لم يطرق بجد هو ما دور الاستعمار العالمي وأثره في التكوين العنصري للصهيونية وإسرائيل؟

يمكن طرق الموضوع مباشرة بكلمات أخرى ، ودون الحاجة إلى الرجوع إلى تفاصيل تاريخية، من خلال تناول سر استمرار تفضيل الصهيونية، وإسرائيل على أية قوى عربية / فلسطينية مهما أبدت الأخيرة من تعاون وإخلاص.

وللإجابة على هذا السؤال يمكن الوقوف على حقيقتين متداخلتين. الأولى: دفع الاستعمار العالمي باتجاه زرع كيان استيطاني في قلب الوطن العربي لأداء دور وظيفي (الذراع الضاربة، تكريس التجزئة، إدامة التبعية والتخلف). ولقد تم تناول هذه الحقيقة بالتحليل، وتم تضمينها في استراتيجيا التحرر عموما. والثانية حاجة الاستعمار العالمي إلى إدامة قدرة الكيان المحدث (إسرائيل) على أداء دوره الوظيفي. وفي هذا الصدد تركزت التحليلات على الدعم السياسي، والعسكري، والاقتصادي، وبالطبع الإعلامي المقدم لإسرائيل في سبيل تمكينها من أداء دورها الوظيفي. ولكن قلما تجد دراسة تتناول اثر صنوف الدعم المختلفة على التكوين العنصري لإسرائيل.

إنه لمن الثابت أن الاستعمار كان يريد للقائم بالدور الوظيفي أن يبقى مخلصا مضمون الجانب استراتيجيا. هذه الغاية التي تبرر أو تفسر سعيه دائما إلى المحافظة على ارتباط الكيان الوظيفي بالمركز، بصرف النظر عن التعارضات التكتيكية والتي تظهر ما بين فينة وأخرى، وعلى تميز هذا الكيان. ولعل هذا الأمر هوا ساس المفاضلة بين إسرائيل وأية دولة أو قوى عربية تقف بالباع والذراع إلى جانب الاستعمار. من هنا يمكن القول أن ضرورة المحافظة على الدور الوظيفي كما يراه الاستعمار العالمي يتطلب بالضرورة المحافظة على تمايز هذا الكيان عن المنطقة، بمعنى عدم القابلية للانصهار في المجتمعات المحلية. ومن هنا يصح القول والاستنتاج أنه إذا كانت الصهيونية في بدايتها قد صاغت الفكر الايدولوجي الاسترجاعي لتحقيق مشروعها العنصري، فان الحركة الاستعمارية قد غذت ذلك، وأكثر من هذا إنها ولإغراض المحافظة على الدور الوظيفي لإسرائيل وإدامتها ترى ضرورة المحافظة على تمايزها عن محيطها المشرقي. وتأسيسا على ذلك يمكن فهم دور الاستعمار في التكوين العنصري لإسرائيل حيث أن هذا التكوين هو شرط إدامة التحالف الاستراتيجي، وضمان القيام بالدور الوظيفي. وبمعنى آخر لا بقاء لإسرائيل إن لم تكن مختلفة جوهريا عن محيطها وغير قابلة للانصهار فيه إطلاقا. وعليه، يمكن فهم معادلة الكيل بمكيالين العالمية كلما تعلق الأمر بإسرائيل وسياساتها. وعليه أيضا يمكن فهم لماذا تصر إسرائيل على صوغ عنصريتها على نحو يضمن لها تميزها عن المجتمع المحيط.

بمعنى؛ انه إذا كانت قوى الاستعمار العالمي لم تخف رغبتها، (منذ حملة نابليون وخطة بالمر ستون وزير الخارجية البريطاني الذي التقط دعوة نابليون لليهود لتأسيس دولتهم المتميزة في الشرق مقابل إسناد حملته، حيث أسس لها بالمرستون (١٨٤٠) في السياسة البريطانية فيما بعد)، في إنشاء "كيان غريب" موال لها استراتيجيا في المنطقة، فان المؤشرات كلها تشير إلى أن تلك الإرادة كانت تنطوي على إدراك بان هذا الكيان يجب أن يكون غير قابل للانصهار في محيطه وذلك لضمان طواعيته، وولائه للمركز على المدى الاستراتيجي. وان عدم القابلية للانصهار هي التعبير عن ضرورة تمايزه إطلاقا عن المحيط، أو قل هي التعبير المخفف للعنصرية. قد لا يكون الأمر قدر على أن النتيجة ستكون كيانا عنصريا ولكن الثابت هو الرغبة في أن يكون مختلفا. وليس أدل على ذلك من التلاعب على البرجوازية العربية الناشئة التي كانت تتمنى خدمة قوى الاستعمار وقد عرضت نفسها كبديل مرارا وتكرارا، ولكن تم جرها إلى "خنادق الولاء" دون منحها المكانة البديلة لإسرائيل أو حتى المماثلة لها. لقد أدرك ذلك هرتزل مبكرا وصاغه في تطميناته لقوى الاستعمار حيث قال في كتابه "الدولة اليهودية": "... في فلسطين سنشكل جزءا من جدار أوروبا ضد آسيا...قاعدة أمامية للحضارة ضد الهمجية"، وقد وظفت هذه الدعوة من قبل الصهيونية وإسرائيل فيما بعد كقاعدة للانطلاق نحو بناء التحالفات لتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين وإدامته.

واليوم ذات الشيء يجري مع القوى السائدة المسيطرة، إذ يجري تطمينها ودعمها ولكن بحدود اقل من اسرائيل وذلك لسبب بسيط، عبر عنه الرئيس ريغان في خطابه دفاعا عن مشروعه في مطلع الثمانينيات "دمقرطة العالم بقوة التدخل المباشر" بالقول: "لا يجب السماح بتكرار ما حدث في إيران؛ ليس هناك نظام عربي أو إسلامي مضمون الجانب استراتيجيا كما هي إسرائيل في المنطقة".

خاتمة:

إن قوى الاستعمار العالمي، قديما وحديثا، أدركت وتعلم الطبيعة العنصرية للصهيونية وإسرائيل، وتدرك أن هذه الطبيعة هي شرط بقاء إسرائيل مضمونة الجانب لأداء الدور الوظيفي المنوط بها. لان عكس ذلك يعني تحولها لدولة قابلة للاندماج في المحيط المشرقي الأمر الذي قد يترتب عليه فقدان حليف استراتيجي إذا ما صار ينظر إلى الغرب بعين الشرق، أو ينظر للشرق بعين المشرقيين أنفسهم. ومن جهة ثانية يدرك قادة الصهيونية وإسرائيل أن شرط بقاء إسرائيل هو المحافظة على تمايزها عن المحيط وهو ما يتجسد فعليا في عنصريتها. لقد آن الأوان لمراجعة معادلة الصراع برمتها من قبل القوى العربية والفلسطينية من اجل وضع إستراتيجية نضالية تقضي على عنصرية إسرائيل، وتكشف مدى إسناد العنصرية من قبل دول تتزعم حركة الدمقرطة وحقوق الإنسان، وتخرج الفلسطينيين من دائرة البحث عن حقوقهم في التاريخ أو في أوهام سلام أوسلو. لم يعد من الصحيح التغاضي أو تجاهل عملية الادلجة العنصرية (التربية التلمودية)، الجارية منذ عقود في إسرائيل وفي أوساط اليهود والعالم. ليس من الحكمة الارتداد عن محاربة العنصرية بكل أنماطها خوفا من سطوة الاتهام بمعاداة السامية، أو لمجرد أن بعض التعاليم العنصرية ذات اسناد دينية؛ إن مواجهة الصهيونية والكشف عن عنصرية إسرائيل وتواطؤ الاستعمار في إدامة تلك العنصرية، تستدعي؛ لكي تكون العملية التحررية حقيقية، مناقشة تلك الأصول وتقيمها لا من وجهة القداسة، أو الحلال والحرام، بل استنادا إلى معايير العصر أي معايير وقوانين حقوق الإنسان.

❊ نضال العزة هو المنسق الإعلامي لبديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ماجستير قانون دولي/ حقوق الإنسان، وهو محرر مشارك في جريدة حق العودة.

الجدار ضمن سياسة العزل العنصري الاسرائيلية

بقلم: د. جاد اسحق*

في شهر حزيران من العام ٢٠٠٢ شرعت سلطات الاحتلال بتنفيذ سياسة الفصل أحادية الجانب بين إسرائيل و الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، من خلال إيجاد منطقة عزل تمتد على طول الخط الاخضر من شمال الضفة الغربية الى جنوبها، مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة العديد من التجمعات الفلسطينية ضمن معازل كثيرة، ومقوضة بذلك أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة و متصلة جغرافيا و مستدامة اقتصاديا.

يتم إطلاق اسم جدار العزل والفصل العنصري على ما تقوم إسرائيل بتنفيذه في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث يأخذ الجدار إحدى البنيتين التاليتين: أولهما، وهو الشكل السائد في معظم المناطق التي يخترقها الجدار، وهو الأسوأ، حيث يتكون من سياج صلب ذي طبقتين بعرض يتراوح ما بين ٤٠-١٠٠ مترا. ويحتوي على أسلاك شائكة، وخنادق، وطرق عسكرية و مسارات لكشف آثار الأقدام، بالإضافة إلى سياج معدني كهربائي ارتفاعه بين ٤-٥ أمتار محصنا بكاميرات الكترونية للمراقبة. أما الشكل الأخر، و هو الشكل السائد في المناطق العمرانية و تلك القريبة من الخط الأخضر، فإن الجدار العازل يتشكل من قواطع إسمنتية بعرض يتراوح ما بين ٣٠-٤٠ مترا، وارتفاع يتراوح ما بين٨-١٢ أمتار، و تتوسطه أبراج مراقبة عسكرية يبعد الواحد منها عن الآخر مسافة ٢٥٠ مترا.

وفي خضم محاولة اسرائيل إضفاء الشرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية، وفي ظل سياستها المتمادية في تجاهل القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة "بدوافع إنسانية" مشكوك في أمرها على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من أن تلتزم بتفكيك ما تم بناءه و تعويض المتضررين منه حسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٩ تموز عام ٢٠٠٤. و كان أخر تعديل قامت به، ما أعلن عنه بتاريخ ٢٠٠٦/٠٤/٣٠، حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار. هذا و قد أجريت عدة تعديلات على مسار الجدار في الضفة الغربية منذ البدء في بنائه.

و يمتد جدار العزل العنصري كما جاء في التعديل الأخير (٣٠ نيسان من عام ٢٠٠٦) الذي تم نشره على صفحة وزارة الدفاع الإسرائيلية مسافة ٧٠٣ كيلومترا على طول الضفة الغربية، من الشمال إلى الجنوب، منها ١٢٨ كيلومترا فقط ، أي ما نسبته ١٨,٢٪ من الطول الكلي للجدار يقع على خط الهدنة (الخط الأخضر). وعند استكمال بناءه، سيعزل الجدار ما مساحته ٥٥٥ كيلومترا مربعا من الأراضي الفلسطينية (أي ما نسبته ٩,٨٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية (٥٦٦١ كم^2)). بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار سيضم ١٠٣ مستعمرة إسرائيلية يقطنها ٤٠٨٠٠٠ ألف مستوطن بما فيها مستعمرات القدس الشرقية، أي ما نسبته ٨٥٪ من عدد المستعمرين المقيمين في الضفة الغربية؛ فيما سوف يعزل ما يقارب ٥٩ تجمعا فلسطينيا يقطنها ما يقارب ٩٠٠٠٠ فلسطيني.

المنطقة الامنة

في شهر أيلول من عام ٢٠٠٤، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أوامر عسكرية جديدة تنص على إيجاد منطقة عازلة بعمق يتراوح ما بين ١٥٠-٢٠٠ مترا على الجانب الشرقي للجدار من الجهة الفلسطينية فقط بحيث يمنع فيها إقامة أي بناء جديد؛ الأمر الذي سينجم عنه منع الفلسطينيين من الدخول إلى مساحات إضافية أخرى تبلغ في مجموعها ٢٥٢ كيلومترا مربعا، أي ما نسبته ٤,٤٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية (٥٦٦١ كم^2).

"منطقة الحرام/التماس"

وكجزء من سياسة الإغلاق والحصار، أصدر الجيش الإسرائيلي في الثاني من شهر تشرين أول من عام ٢٠٠٣، أمرا عسكريا لتنظيم دخول الفلسطينيين داخل خط المنطقة (المعزولة) التي أصبحت تسمى إسرائيليا ب " منطقة (SEAM ZONE) حرام، أو المنطقة المعزولة أو منطقة التماس؛ و هي المنطقة الواقعة بين الجدار العازل وبين خط الهدنة (الخط الأخضر) و تحويلها إلى مناطق عسكرية مغلقة. ويقضي الأمر الذي أصدره الجيش الإسرائيلي بمنع دخول الفلسطينيين الذين تجاوزوا ١٦ عاما من عمرهم إلى تلك المناطق منعا باتا، فيما عدا من كان مكان سكناه الدائم في منطقة التماس، شريطة أن يحمل تصريح خطي من الجيش الإسرائيلي يسمح له بموجبه دخول تلك المنطقة.

منطقة العزل الشرقية

عمدت إسرائيل إلى عزل منطقة الأغوار من خلال الحواجز العسكرية التي أقامتها على المداخل الرئيسة التي تصل منطقة الأغوار بمحافظات الضفة الغربية وعلى المداخل الفرعية التي تربط التجمعات الفلسطينية داخل منطقة الأغوار بعضها ببعض، والتي يصل عددها حتى هذا اليوم إلى ٢٥ حاجز عسكري ما بين رئيسي و ثانوي. و تأتي سياسة الإغلاق، وإقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية في منطقة الأغوار مكملة لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها إسرائيل وذلك لتضييق الخناق على المواطنين وإجبارهم على الرحيل، تمهيداً للاستيلاء الكامل على المنطقة وجعلها تحت السيطرة الإسرائيلية بضمان بقائها متصلة مع منطقة العزل الغربية عبر ممرات تربط ما بينهما.

المصدر: أريج

وتشكل منطقة الأغوار (منطقة العزل الشرقية) ما نسبته ٢٧,٥٪ من المساحة الإجمالية للضفة الغربية (٥٦٦١ كم^2). و تضم هذه المنطقة ٤٣ مستعمرة إسرائيلية يقطنها ما يزيد عن ١٢٠٠٠ مستعمر إسرائيلي بمساحة إجمالية مقدارها ٣٨ كم٢ (٢,٣٪ من المساحة الإجمالية لمنطقة العزل الشرقية - ١٥٥٥ كم^2، وبزيادة قدرها ٤ كم^2 عن المساحة الإجمالية للمستعمرات في عام ٢٠٠٢. هذا بالإضافة إلى بناء القواعد العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من منطقة الأغوار. و تجدر الإشارة الى أن ما يزيد عن ٥٢٠٠٠ فلسطيني يقطنون الأغوار الفلسطينية موزعين على ٤٢ تجمع فلسطيني.

الطرق الالتفافية الإسرائيلية و الطرق البديلة المقترحة

كثفت إسرائيل من نشاطاتها الاستعمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عقود الاحتلال المستمر؛ حيث تم الاستيلاء على ما يقارب أل ٨٠ كم^2 (١,٤٪) من أراضي الضفة الغربية لبناء شبكة من الطرق الالتفافية، أي ما يقارب ٧٩٥ كم، لربط المستعمرات الإسرائيلية بعضها ببعض، و مع إسرائيل، مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض و قطع أوصالها. و تجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يكمن في ما يعرف "حرم الشارع" أو (Buffer Zone) التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون ٧٥ متر على جانبي الشارع.

تمثل الطرق الالتفافية الإسرائيلية جزءاً من خطة العزل العنصرية التي تسعى إسرائيل إلى فرضها في الأراضي المحتلة. فمنذ بداية الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧، وحتى يومنا هذا، شددت إسرائيل من إجراءاتها العسكرية بحق المدنيين الفلسطينيين و فرضت قيودا على حرية تنقل السكان الفلسطينيين في تطبيق واضح لسياسة العقوبات الجماعية المحظورة بحسب القانون الدولي سواء كان عن طريق فرض إغلاق شامل على جميع الأراضي المحتلة، ومنع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل للعمل؛ إلا إذا توفر لديهم تصريح خاص صادر من الإدارة المدينة، أوعن طريق فرض حظر تجول على بلدة أو قرية معينة وهو الأكثر شدة حيث يمنع الفلسطينيين من الخروج من بيوتهم، أو إغلاق الطرق المؤدية لبلدة أو قرية معينة بواسطة الحواجز الحديدية أو الكتل ألإسمنتية والحواجز الترابية أو الخنادق منتهكة بذلك جميع الحقوق و الأعراف الدولية التي تشرع حق الفلسطينيين في التنقل بحرية من مكان إلى آخر.

الطرق البديلة المقترحة

وفي إطار تعزيز السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كشفت إسرائيل ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٤ عن مخططها الموسع لإحكام ربط المستعمرات الإسرائيلية بعضها ببعض و تعزيز الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية، من خلال بناء شبكة من الطرق البديلة مخصصة للفلسطينيين؛ وهي طرق ثانوية ذات مواصفات متدنية من حيث السعة المرورية المحدودة بطول ٥٠٠ كم، موزعة بشكل يحرم الفلسطينيين من استخدام الطرق الالتفافية الإسرائيلية المقامة حاليا على الأراضي الفلسطينية. حيث تعتبر هذه الطرق جزء من تكريس خطة الفصل الإسرائيلية الأحادية الجانب وذلك بحجة حماية المستعمرين الإسرائيليين؛ هذا بالإضافة إلى بناء ١٨ نفقا و ممرا تحت الأرض. وتبلغ تكلفة إقامة الطرق البديلة والإنفاق، كما عرضتها الحكومة الإسرائيلية، ١٥٨١ مليون دولار أمريكي. وتسعى إسرائيل جاهدة مستغلة هذه الدعاية "الطرق الفلسطينية" إلى حشد الدعم الدولي خصوصا من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، لتمويل رؤيتها الجديدة في الأراضي الفلسطينية والأهم من ذلك، لإضفاء شرعية دولية على ما تقوم به في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

و استكمالا لخطط العزل في الضفة الغربية، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الخامس عشر من شهر كانون أول من عام ٢٠٠٥ أمرا عسكريا (أمر بشأن مناطق مغلقة - يهودا و السامرة (رقم ٣٤) ٥٧٢٧-١٩٦٧)، تحظر بموجبه على "غير الإسرائيليين" من الضفة الغربية الدخول إلى إسرائيل أو الخروج منها إلا عبر نقاط العبور الحدودية، والتي تعمل إسرائيل حاليا على بنائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي دشنت عددا منها خلال العام المنصرم.

جدار العزل العنصري في ظل القانوني الدولي

قامت محكمة العدل الدولية في لاهاي في شهر تموز من عام ٢٠٠٤ بتقديم المشورة فيما يتعلق بالتبعات القانونية المترتبة على إقامة جدار العزل العنصري في الضفة الغربية. و قد استندت محكمة العدل العليا في مشورتها إلى القانون الدولي و ميثاق جنيف الرابع و نصوص معاهدة لاهاي و العديد من المعاهدات الدولية التابعة لحقوق الإنسان و قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فيها " قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ (عام ١٩٧٩) و الذي "يقرر أن السياسات والإجراءات الإسرائيلية بإقامة مستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأراض عربية أخرى محتلة منذ ١٩٦٧ لا تستند إلى أي أساس قانوني وتشكل عائقا خطيرا تجاه عملية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" . كذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢ (عام ١٩٧٩)، والذي يدعو " حكومة وشعب إسرائيل، على وجه السرعة، إلى وقف أنشاء وتشييد وتخطيط المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس" .

و يعتبر جدار العزل العنصري انتهاكا لحقوق الإنسان و خاصة حق تقرير المصير، والحق في حرية الحركة و التنقل، و الحق في العمل، والحق في الصحة، و الحق في التعليم، و الحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم، و الحق في زيارة الأماكن المقدسة. إن القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية يحث الفلسطينيين على التمسك بحقوقهم و خصوصا حق تقريرا لمصير، الحق الذي حرموا من ممارسته بسبب ما يسببه جدار العزل من قطع لأوصال الفلسطينيين و وحدتهم. ولذلك؛ لا يحق لإسرائيل أن تستخدم مصطلحات: " الدفاع عن النفس"، أو "ضرورة أمنية" ، كتبرير لما تقوم به من انتهاكات لحقوق الفلسطينيين و القوانين والأعراف الدولية؛ بل عليها أن تتوقف فورا عن بناء الجدار، وعلى كل الدول الأخرى أيضا أن ترفض مساندة إسرائيل في الاستمرار في بنائه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء المنطقة العازلة العنصرية هو انتهاك لجميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وخرقا لاتفاقية أوسلو المؤقتة التي تنص على أنه "لا يحق لأي من الطرفين أن يبادر إلى أو يقوم بخطوات قد تحدث تغييرا على وضعية الضفة الغربية وقطاع غزة لحين الانتهاء من مفاوضات الوضع النهائي. " (المادة ٣١، الفقرة ٧).

* د. جاد إسحاق هو المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج).

غـزة بيـن الأمـل والواقـع !

بقلم: د. عصام يونس*

ثار الكثير من اللغط، وتبعه جدل سياسي وقانوني، تمحور حول الوضع القانوني لقطاع غزة بعد أن أنهت قوات الاحتلال ما أطلقت عليه خطة الانفصال أحادي الجانب، في الثاني عشر من سبتمبر ٢٠٠٥. وبالرغم من كل الحجج التي حاولت قوات الاحتلال سوقها لتضليل الرأي العام، بأن قطاع غزة أصبح منطقة لا تخضع لسلطاتها؛ وبالتالي فهي غير مسئولة عن طبيعة ومستوى عيش السكان فيها، جاءت الكثير من التحليلات التي حاولت التصدي لهذا الادعاء، وأجمع خبراء القانون الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان، أن تنفيذ قوات الاحتلال لا يغير من الوضع القانوني لقطاع غزة، الأمر الذي عززه لاحقاً مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، وما ورد في تقارير البروفسور جون دوغارد، مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي أكد على عدم تغير المكانة القانونية لقطاع غزة.


حاجز ايريز العسكري
المصدر: مركز بديل

وكي نخرج من منطق الجدل والمحاججة القانونية، فلندع المعطيات على الأرض تعبر عن نفسها، وتحكي لنا ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة، وكيف تحول أمل السكان في الحرية من ربقة الاحتلال إلى كابوس، لم يتخيله الفلسطينيون حتى في أضغاث أحلامهم. وهنا، أستحضر مقالاً لزميلة أجنبية تعمل معنا في غزة، عنونته: "طبيعة الحياة في غزة شيء، وأن تعيش هذه الحياة شيء آخر"، وهي هنا تعيش جزءاً صغيراً من المعاناة والمأساة الإنسانية التي يعانيها سكان القطاع. فمنذ أن أنهت قوات الاحتلال تفكيك مستوطناتها ومواقعها العسكرية وسحب جنودها ومستوطنيها من أراضي القطاع، دخل الأخير في وضع يصل حدود الكارثة، وسأحاول أن أركز على أبرز جوانب هذه المعاناة، التي تأخذ أبعاداً ومسارات مختلفة، ولكنها تتوحد في أثرها الذي يمس بحقوق الإنسان الأساسية، وبمستوى معيشة السكان، بل وتمس بحقهم في الحياة.

لقد استخدمت قوات الاحتلال سيطرتها وتحكمها المطلقين بالمعابر والحدود التي تربط قطاع غزة ليس بإسرائيل والضفة الغربية فقط بل وحتى بجمهورية مصر العربية، وذلك بالرغم من عدم تواجد جنودها على معبر رفح كما هو الحال في السابق، وحولت هذه المعابر من وسيلة للتنقل والسفر، وطريقا تسلكه البضائع والمواد الخام إلى أداة لمعاقبة السكان جماعياً عقاباً تجلت فيه أسوأ أشكال التمييز العنصري، التي لم تشهدها بريتوريا في عهد نظامها العنصري.

فقد فرضت قوات الاحتلال حصاراً اقتصادياً عبر تحكمها في معبر المنطار، فمنعت دخول البضائع والمواد الغذائية إلى قطاع غزة، بالرغم من معرفتها بأن القطاع يعتمد في المواد الغذائية الأساسية على تلك المستوردة إما من إسرائيل أو الخارج وهي تمر عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية، حيث واصلت تلك القوات رفضها العمل على تشغيل ميناء غزة البحري وواصلت حظر الأجواء الفلسطينية أمام حركة الطيران المدني، كما أنها تواصل التحكم في معبر رفح، سواء فتحه أو إغلاقه أو حتى السماح بمرور المساعدات عنه. هذا وأسهم إغلاق المعابر في خسائر مادية كبيرة تكبدها التجار والصناعيين، كما ضاعفت من معاناة السكان، فمثلاً؛ تمنع قوات الاحتلال دخول الشاحنات الفلسطينية لنقل البضائع الفلسطينية من الموانئ الإسرائيلية إلى معبر المنطار (كارني) الأمر الذي يرفع كلفة النقل بشكل مبالغ فيه، حيث تثقل كلفة نقل البضائع لبضع كيلومترات من ميناء اسدود إلى معبر المنطار (كارني) كاهل التجار الفلسطينيين، حيث يكلف نقلها ٢٠٠٠$ فيما كلفة نقلها من جمهورية الصين الشعبية إلى ميناء اسدود ١٠٠٠$ فقط. هذا بالإضافة إلى الرسوم المرتفعة التي يجبر التجار على دفعها بدل أرضيات لتأخر البضائع في الموانئ الإسرائيلية خلال الإغلاقات، أو في انتظار دورها في الدخول، الامر الذي يدفع بعض أصحاب هذه البضائع أحيانا إلى إلقاءها في القمامة بدلاً من تحمل كلفة تفوق قيمة البضاعة نفسها. وبالطبع رفعت هذه الإجراءات من قيمة السلع في السوق المحلية في قطاع غزة، كمواد البناء والمواد الغذائية الأساسية والفواكه وأغذية الأطفال بما فيها الحليب، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى نسب غير مسبوقة في المجتمع الفلسطيني.

ولم يتوقف الأثر السلبي والخسائر المادية على الواردات من سلع ومواد خام، بل طال أيضاً المنتجات المصدرة، حيث اضطر المزارعون إلى إتلاف محاصيلهم المخصصة للتصدير سواء للضفة الفلسطينية أو لإسرائيل أو الخارج، وكذلك فعلت شركة التطوير الزراعي، التي اضطرت إلى إتلاف عشرات الأطنان من محصول الطماطم/البندورة وأمام عدسات الكاميرات عند معبر المنطار، فيما اضطرت إلى توزيع الجزء المتبقي من منتجاتها على الجمعيات الخيرية. فضربت هذه القيود على حرية تنقل البضائع صناعات قائمة ونشاطات صناعية ناشئة، ومشاريع تجارية كثيرة.

بالرغم من كل الحجج التي حاولت قوات الاحتلال سوقها لتضليل الرأي العام، بأن قطاع غزة أصبح منطقة لا تخضع لسلطاتها؛ وبالتالي فهي غير مسئولة عن طبيعة ومستوى عيش السكان فيها، جاءت الكثير من التحليلات التي حاولت التصدي لهذا الادعاء، وأجمع خبراء القانون الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان، أن تنفيذ قوات الاحتلال لا يغير من الوضع القانوني لقطاع غزة

هذا ولا يقتصر أثر الإغلاق على الحالة الاقتصادية، بل هو يطال أوجه الحياة المختلفة، فقد خلفت قوات الاحتلال وراءها كوارث بيئية، كأحواض تجميع المياه العادمة في شمال غزة، والتي تمنع قوات الاحتلال وصول المعدات اللازمة لمشروع وغايات نقلها، حيث تم تعطيل المشروع من قبل القوات الإسرائيلية لسنوات من خلال رفضها كافة الحلول التي اقترحت، كالخط الناقل إلى البحر. أضف إلى ذلك، أنها كانت تستهدف العاملين في إعداد الدراسات الخاصة بمشروع نقلها ومعالجتها في أحواض في المنطقة الشرقية، والتي كان لتدخل مركز الميزان ومكتب تنسيق الشئون الإنسانية دور في ايجاد حل جزئي للمشكلات الناشئة عن ذلك، إلا أن حظر دخول المعدات واستمرار استهداف الموقع المخصص لنقلها لا زالا يحولان دون الانتهاء من التجهيزات اللازمة. والحديث هنا عن ملايين الأمتار المكعبة من مياه الصرف الصحي، التي تجاوزت الأحواض المخصصة لها، ولتنتشر على مئات الدونمات الميحطة، والتي يتوقع خطر انهيار أحواضها ليهدد، ليس فقط حياة السكان، بل والحياة البيئية في بيت لاهيا وجباليا. هذا ناهيكم عن توقف عشرات مشاريع رصف الطرقات وإعادة تأهيل البنية التحتية، التي دمرت قوات الاحتلال أجزاءً كبيرة منها خلال اجتياحاتها المتكررة، فتجد مشاكل طفح مياه المجاري، وتجمع مياه الأمطار في الشوارع والطرقات أمراً عادياً في غزة!

لقد فرضت قوات الاحتلال حصاراً اقتصادياً عبر تحكمها في معبر المنطار، فمنعت دخول البضائع والمواد الغذائية إلى قطاع غزة... ولم يتوقف الأثر السلبي والخسائر المادية على الواردات من سلع ومواد خام، بل طال أيضاً المنتجات المصدرة... ولم تكتفِ إسرائيل بمنع أو عرقلة وتأخير مرور البضائع التجارية، بل أنها عمدت على منع وصول إمدادات الغذاء والدواء، الأمر الذي يهدد بوقوع كارثة إنسانية.

ولم تكتفِ إسرائيل بمنع أو عرقلة وتأخير مرور البضائع التجارية، بل أنها عمدت على منع وصول إمدادات الغذاء والدواء، الأمر الذي هدد بوقوع كارثة إنسانية، حيث المستشفيات تعاني من نقص شديد في الأدوية والمستلزمات الطبية. ولم تسمح قوات الاحتلال بمرور الإمدادات الطبية والانسانية إلا بعد تدخلات دولية وعلى شكل مساعدات، وفي الوقت الذي كانت تشعر فيه بأن خطراً حقيقياً يهدد حياة عشرات الآلاف من الأطفال والمرضى. كما أسهمت في تدهور حالة عشرات المرضى الذين يتعاطون أدوية خاصة كمرضى السرطان مثلاً، فلم يعد بمقدور وزارة الصحة توفيرها، كما انقطعت من الأسواق، وهذا أمر طال أنواع من المضادات الحيوية الخاصة بالأطفال.

كما هدد إغلاق المعبر حياة مئات الفلسطينيين من المرضى المحولين للعلاج بالخارج، فكانت حياتهم مرتبطة بفتح معبر رفح البري، ولكم أن تتخيلوا وضعاً يتهدد فيه الموت حياة إنسان، بسبب نقطة حدودية مغلقة، وعامل الوقت هو الحاسم، إذ ما الفائدة من تأخير فتح المعبر حينها. كما أن من تمكن منهم من الخروج والعلاج عانى كثيراً في طريق عودته حيث أضطر المئات منهم إلى الانتظار أيام على الجانب المصري من المعبر، ومنهم من تدهورت صحته وتوفى وهو في انتظار العودة، أما من توفى داخل المستشفيات المصرية فمنهم من دفن في العريش ومنهم من تحمل ذووه أعباءً مادية كبيرة لإعادة جثمانه بعد أن عانوا في سبيل الحصول على إذن تسمح بموجبه قوات الاحتلال بذلك.

كما أن قوات الاحتلال وإمعاناً منها في معاقبة السكان، منعت دخول إمدادات الوقود والمحروقات عبر معبر الشجاعية (نحال عوز)، وهو أمر جاء مباشرة بعد أن قصفت تلك القوات محطة توليد الطاقة الكهربائية، الأمر الذي هدد بموت المرضى على أسرة المستشفيات، ليس فقط بسبب نقص وانعدام الأدوية وإنما بسبب انقطاع التيار الكهربائي وتوقف مولدات الكهرباء الخاصة بالمستشفيات عن العمل، مما استدعى تدخل الاتحاد الأوروبي لتأمين إمدادات الوقود إلى المستشفيات. وهذا أمر طال أيضاً خدمة توصيل مياه الشرب إلى المنازل، حيث عانت معظم المناطق من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب، مما دفع البلديات إلى مناشدة المواطنين تخزين مياه للشرب في جالونات، والامتناع التام عن ري مزروعاتهم.

وفيما واصلت قوات الاحتلال منع وصول المواد الخام إلى ما تبقى من المنشآت الصناعية، فقد تضاعف أعداد العاطلين عن العمل بعد أن فقد آلاف العمال المحليين أماكن عملهم، وهروب أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية الكبيرة إلى خارج قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى مواصلة تلك القوات حرمان العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر. وجاء الحصار المالي المفروض على السلطة الوطنية ليزيد الطين بلة، ويرفع من أعداد الفقراء لدرجة بلغت نسبتهم حوالي ٧٠٪ من سكان القطاع، سيما بعد توقف حصول موظفي الحكومة على مرتباتهم، فأصبحوا فقراء كما لم يعد بمقدورهم مساعدة أقاربهم من العاطلين عن العمل.

هذا وألقى الإغلاق بظلاله على الحق في التعليم، حيث اضطر مئات الطلبة الجامعيين إلى البقاء في الخارج وقضاء إجازاتهم الطويلة بعيداً عن أسرهم، ومن استبد به الشوق وغامر بالعودة لقضاء الإجازة بين ذويه فقد عانى الأمرين وهو يحاول العودة إلى جامعته. والأمر نفسه انطبق على الطلبة الدارسين في جامعات قطاع غزة من أبناء المغتربين، فمنهم من اضطر للبقاء في غزة خلال الإجازة ومن غامر بزيارة ذويه فقد عانى كثيراً في طريق عودته، بل إن بعضهم فقد فصلاً دراسياً. وهذا أمر طال أيضاً رجال الأعمال، والعاملين في المؤسسات الأهلية والحكومية، حيث أحجموا عن السفر تخوفاً من أن تتقطع بهم السبل وألا يتمكنوا من العودة بسبب إغلاق المعبر، فعلقت المشاركة في عشرات الندوات والمؤتمرات الدولية والدورات التدريبية.

لكم أن تتخيلوا غزة وسط هذا الكم الهائل من المشكلات البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، من مشكلات البطالة والفقر، وانعدام شروط السكن الملائم، من تقييد حرية التنقل والحركة، وسط حالة من شل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه السكان، أعتقد أن العالم قرية صغيرة باستثناء غزة فهي بقعة معزولة عن العالم الخارجي، بقعة يمسخ فيها الحلم ويصطدم بواقع مرير مرارة العيش تحت ربقة الاحتلال.

---

* د. عصام يونس هو المدير العام لمركز الميزان لحقوق الإنسان/ قطاع غزة. حاصل على الماجستير في نظرية وممارسة حقوق الإنسان.

في ظل استمرار مظاهر التمييز بحقهم

الفلسطينيون يتحدّون الممارسات العنصرية الإسرائيلية

رام الله - خاص بـ "حق العودة":

تسيطر حالة من الضيق على المواطن المقدسي "ب.ن"، من حملة الهويات الزرقاء التي تصدرها سلطات الاحتلال لفلسطينيي القدس، جراء التعقيدات والإجراءات التي تعتمدها سلطات الاحتلال بحقه، لا لشيء إلا لمجرد اقترانه بفتاة فلسطينية من الضفة.

وتزوج هذا المواطن الذي طلب عدم الكشف عن هويته قبل نحو ثلاث سنوات، من فتاة تعرف عليها في العمل، لتبدأ رحلة معاناة يبدو أن فصولها لن تنتهي، مع تنامي حدة الإجراءات والتدابير التي تفرضها سلطات الاحتلال عليه، والتي تعقد حياتهما.

ويواجه هذا المواطن أسوة بآلاف المقدسيين تدابير إسرائيلية تمييزية متواصلة، فيما يبدو محاولة لدفع المقدسيين للرحيل عن مدينتهم والتنازل عن حقوقهم.

وعن ذلك يقول: نحن كمواطنين مقدسيين ذكورا وإناثا، نعاني بشدة من كثرة القوانين والقرارات الصادرة عن المؤسسات الإسرائيلية، ولا سيما وزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، والتي على ما يبدو تهدف إلى غربلة وإعاقة عدد حالات الزواج بين أفراد الضفة الغربية والقدس.

قوانين تمييزية

ويضيف قائلا: كما أن هناك رزمة طويلة من القوانين والإجراءات المتعلقة بما يعرف بـ "التأمين الوطني الإسرائيلي"، وترتبط بتغطية نفقات الولادة، وتسجيل الأولاد، ودفع مخصصاتهم، وغيرها، والتي تعتبر حقا لكل مقدسي، يجري فرضها، في مسعى "لتطفيش" كل من يريد اختيار شريك أو شريكة حياة من الضفة.

ويردف: تبدأ معاناتنا منذ اتخاذ قرار الارتباط بأحد من الضفة، علما بأن طبيعة ما يواجهه كل مقدسي يقترن بضفاوية، أسهل بشكل ملموس مما تعانيه المقدسية التي تتزوج بضفاوي، لأن الإسرائيليين يعتبرون أن كل ضفاوي يريد الاقتران بمقدسية، يقدم على هذه الخطوة، بهدف الحصول على "بطاقة هوية إسرائيلية"، وبالتالي فإنهم يرون فيه "إرهابيا" محتملا تنبغي محاربته، ولذا يعمدون إلى وضع سلسلة طويلة من العراقيل أمامه.

ويقول: عند الارتباط في بلادنا، وحسب العرف السائد لا يحتاج الفلسطيني سوى عقد قرانه "كتب الكتاب" بشكل اعتيادي، ولكن بالنسبة للمقدسيين الذين يريدون الارتباط بشاب أو فتاة من الضفة الغربية فهذا مختلف، إذا لا بد للواحد منهم عمل ذلك وفق المرجعية الإسرائيلية، أي كتب الكتاب في المحكمة في شارع يافا بالقدس الغربية، وهذا بلا شك نوع من التعقيد، ناهيك عن الرسوم الباهظة لكتب الكتاب الإسرائيلي، عموماً فإن هذا الإجراء يطبق على الجميع بمن فيهم المقدسيين الذين يرتبطون بمقدسيين/ات.

حجج جاهزة

ويستدرك: لكن بالنسبة إلى المقدسيين الذين يرتبطون بأحد من الضفة، فيطلب منهم بعد الزواج تحديد مكان السكن، الذي لا بد أن يكون في منطقة القدس، والتي يمنع على من هم من الضفة الإقامة فيها، وبالتالي يصبح المرء أمام خيارين أحلاهما مر، فإما أن يقدم طلبا للحصول على تصريح من مكتب الارتباط الإسرائيلي في "بيت إيل"، لتمكين الزوجة أو الزوج الضفاوي من الدخول للقدس، وهو ما يقابل بالرفض لدواع أمنية، أو أن يلجأ المقدسي أو المقدسية للإقامة مع شريك حياته الضفاوي خارج حدود بلدية القدس، وهو ما يستوجب المساءلة القانونية، عدا عن أنه يهدد بسحب الهوية الزرقاء، وهذا يعني فقدانه حق الاقامة في المدينة كمقدسي فلسطيني.

ويتابع: قد يفكر البعض بإدخال زوجته "الضفاوية" إلى القدس بشكل غير قانوني، ولكن هذا أيضا يضع المقدسي تحت طائلة المسؤولية القانونية.

وبموازاة ذلك، يبين هذا المواطن أن تحقيق ما يعرف بـ "لم الشمل"، لا يخلو بدوره من تعقيدات كبيرة، حتى على مستوى التقدم بطلبات.

ويضيف في هذا الصدد: بضمن التعقيدات تحديد سن الـ (٢٥ عاما فما فوق) للمرأة من حملة هوية الضفة، وللذكر سن (٣٥ عاما فما فوق) للتمكن من تقديم الطلب، ما يعني استبعاد فئة كبيرة من المتزوجين، أسوة بما هو الحال بالنسبة إلي، باعتبار أن زوجتي دون السن المذكورة، وبالتالي ليس بمقدوري التقدم بطلب لم شمل.

معاناة متواصلة

ويردف: هناك محطات أخرى من المعاناة، فعندما يريد المرء تسجيل زوجته الضفاوية في هويته المقدسية، يطلب منها تغيير هويتها لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، إلى جانب تبيان موقع بيت الزوجية حسب الأصول، وبالطبع فإن تغيير الهوية ليس صعبا، ولكن تسجيل مكان الإقامة "أي ما يعرف بتغيير وإثبات عنوان السكن" الجديد مسألة عسيرة، لأنه ليس ضمن صلاحيات الوزارة الفلسطينية، وبالنتيجة لا بد من انتظار الموافقة من قبل الإسرائيليين لتغير عنوان السكن.

وعند التوجه إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية لتسجيل الزوجة، يجب الانتظار كما درجت عليه العادة أمامها لساعات طويلة، مع تحمل الاعتداءات التي يمكن أن يرتكبها أفراد شركات الحراسة الخاصة العاملين هناك.

ويقول: كما هو معروف، وحتى تتمكن من دخول الوزارة، لا بد من إبراز أوراق ومستندات لا حصر لها، وإذا حصل وأن أشفق الموظف المسؤول على المقدسي يضيف على ملحق هويته المقدسية اسم الزوجة دون رقم هوية. لماذا؟ لأنها "ضفاوية"!!! أوليس هذا التمييز العنصري بعينه؟؟؟

ويستطرد بقوله: عند حصول حمل، لا بد من مراجعة مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، والتي لا تقل عنصرية عن وزارة الداخلية الإسرائيلية، وهذه توجه الشخص المعني إلى ما يعرف بـ "قسم الجباية"، والذي يقوم بالتأكد مما إذا كان المرء قد أتم دفع كافة المستحقات المترتبة عليه للمؤسسة الإسرائيلية، فإذا ثبت ذلك، يصبح بمقدور المرء أن يتمم معاملته ويفتح ملفا خاصا.

اشتراطات تعجيزية

ويردف: عندما تحصل الولادة، لا بد أن تتم في مشفى إسرائيلي أو مقدسي، وهذا شكل آخر من التمييز، لأن المرء يحتاج إلى استصدار تصريح طبي للولادة، وهو ما يقابل بالرفض عادة، وحينها يبقى الخيار الثاني تهريب الزوجة إلى القدس أو داخل الخط الأخضر، علما بأن أي مشفى إسرائيلي لا يقبل استقبال المرأة "الضفاوية" الحامل لعدم امتلاكها تصريح.

ويقول: بعد الولادة، لا بد من التوجه إلى وزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني الإسرائيليتين مرة أخرى لتسجيل المولود، وهنا تبدأ معاناة من نوع آخر، فالوزارة الإسرائيلية لا تسجل المولود حتى يقوم الأب بتنفيذ ما يعرف بـ "تنظيف ملف" لدى مؤسسة التأمين، وهناك لا بد من الانتظار لفترة طويلة، هذا على افتراض أن كل الأمور على خير ما يرام، ليقوم الإسرائيليون بعدها بإعطاء إيعاز بدفع مخصصات المولود، والتي تذهب لحساب الزوج "الأب"، مع أن القانون الإسرائيلي يوجب أن تذهب أساسا لحساب الزوجة "الأم"، ولكن هذا لا يحدث لأن الزوجة "ضفاوية".

ويضيف بقوله: لدى الرغبة بإخراج شهادة ميلاد، لا بد من إبراز رزمة كبيرة من الأوراق مرة أخرى، تشمل فواتير المياه والكهرباء والهاتف للسنوات الثلاثة السابقة، وكذلك الفواتير المتعلقة بضريبة "الأرنونا" (المسقفات) لنفس الفترة، و كذلك اصول فواتير "كلوشات" التأمين الوطني وإثبات السكن للمدة ذاتها، وغيرها لإثبات النسب، وهذا أمر بالتأكيد لا يخلو من صعوبة لافتة.

ويشير هذا المواطن في معرض تعليقه على هذه الإجراءات، إلى أن الهدف منها ترحيل المقدسيين.

وضمن هذا المنحى يقول: هذه الإجراءات والتدابير هدفها بمنتهى البساطة، دفع المقدسيين لانتقاء خيارات في حياتهم، وعملهم، وزفافهم بما يما ينسجم مع الأهواء الإسرائيلية، فإما الالتزام بجميع القيود الإسرائيلية والارتباط أكاديمياً وطبياً ومهنياً واجتماعياً بإسرائيل فقط، وإما الرحيل إلى الضفة أو خارجها للتمتع بكامل الحقوق والخيارات التي يريدون.

ويخلص قائلا: تريد سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال هذه الإجراءات، تحقيق الفصل الجغرافي والاجتماعي التام بين أهالي الضفة الغربية والقدس، ولكننا كمقدسيين ورغم كل شيء نعي هذه السياسة الإسرائيلية ومراميها، ولن نتنازل عن الأواصر الاجتماعية التي تربطنا بأهلنا في الضفة، ولن نسمح للإسرائيليين بأن يتحكموا بمناحي حياتنا المختلفة، فنحن أصحاب حق.



فلسطينيون يقفون أمام مكتب وزارة الداخلية الاسرائيلية في القدس — المصدر: منظمة بيتسيلم

وإذا كان هذا حال هذا المواطن، فإن قصة رائد حسن من قرية حزما، القريبة من القدس، تمثل شكلا آخر من مظاهر التمييز التي يعانيها المواطنون الفلسطينيون، بفعل وجود الجدار العازل.

مشاكل في التواصل

ويقطن حسن على بعد أقل من مئة متر من أخته نهاد، ولكنه لم يعد بمقدوره أن يلتقيها كالمعتاد، لأن جدارا خرسانيا يفصل بين منزليهما حاليا.

ويقع منزل نهاد في منتصف تل على مشارف حزما وهي بلدة على الحدود المشتركة بين القدس الشرقية العربية والضفة، وهو واحد من خمسة منازل عزلت عن بقية المنطقة التي يقطنها حوالي ٦٠٠٠ نسمة.

وقال خالد حميدة قريب نهاد وهو ضمن ٥٠ شخصا ينتمون لأسر تربطها علاقات قرابة عزلوا بالكامل عن أصدقائهم وذويهم ومجتمعهم أسفل التل "تلقينا إنذارا قبل (البناء) بأسبوع واحد، فقمنا بتوكيل محام، في هذه المدة وأعطيناه ٦٠٠٠ دولار، حيث حاول المحامي وقف البناء، بيد أن الحكومة الإسرائيلية، حصلت على إذن للمضي قدما في بناء الجدار.

ورغم أن سلطات الاحتلال تتذرع بضرورة الجدار لدواع أمنية، إلا أن أهالي حزما، يجزمون بعدم شرعية الجدار والأسباب التي يوردها الإسرائيليون لتبرير وجوده.

تضييق بأفق العيش

وضمن هذا المنحى، لا يتردد حميدة وهو يزيح ستار نافذته، في الإشارة إلى الجدار الذي يرتفع تسعة أمتار، ويعززه خندق وسور من الصلب بارتفاع مترين يقطع حديقته، موضحا أنه يلقي بظلاله على منزله الذي يبعد أمتارا قليلة فحسب.

ويقول حميدة: كان المنظر رائعا جهة البحر الميت، وقد كنا ندعو الناس من البلدة لتناول القهوة في المساء، لكنهم لم يعودوا يستطيعون القدوم إلى هنا الآن.

وتتردد شكوى أهالي حزما على ألسنة عدد كبير من الفلسطينيين الذين تضرروا من جراء إقامة الجدار في شتى مناطق الضفة.

وتبين حالة حزما كيف يهدد بناء الجدار ليس بفصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين فحسب، بل بالفصل بين الفلسطينيين أنفسهم وعزلهم عن جيرانهم، وذويهم ومجتمعاتهم.

سجن كبير

وفي تعليقها على الموضوع نفسه، تقول نهاد "إنه سجن" شاخصة ببصرها في اتجاه مكان عمل شقيقها بمحطة بنزين بوسط حزما كان يمكنها رؤيتها من قبل لكن يحجبها الجدار الآن.

وهي تشير إلى أن اقرب جيرانها على الجانب الذي تسكن فيه من الجدار هم الآن سكان مستوطنة يهودية أعلى التل.

ولا يزال أحد أبناء نهاد يتذكر جيدا، كيف احتجزه الجنود الإسرائيليون لبعض الوقت قبل فترة، لاقترابه من المستوطنة، ولكنه ذكر أنه كان يحاول فقط الوصول لمنزله.

ومن المستبعد نقل هؤلاء المستوطنين اليهود في إطار خطة إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي لتوسعة مستوطنات في الضفة، بما أن منازلهم جزء مما يدعى بـ "القدس الكبرى"، وهو ما يعني استمرار الجيرة بينهم وبين الفلسطينيين المعزولين على المدى الطويل رغم الخلاف الأيديولوجي.

طفولة معذبة

وفي الإطار نفسه، يبدو أقرباء لنهاد من الأطفال غير سعداء، فالجدار يحرمهم من كثير من الأمور حتى على مستوى التواصل مع أصدقائهم.

ويقول نسيم (١٣ عاما) متحسرا "ليتهم أقاموا الجدار أعلى التل على الجانب الآخر من منزلنا حتى نكون مع بقية البلدة.

ورغم كل شيء، يحاول حميدة أن يحافظ على قدر من التفاؤل، ويقول "ربما يقرر الإسرائيليون تغيير مسار الجدار"، ولكن على ما يبدو فإن أمله ليس كبيرا بعد فشل محاميه في القضية الأصلية.

وتقول جماعة حقوق الانسان الاسرائيلية "بتسيلم"، إن الفلسطينيين كسبوا حتى الآن قضية واحدة تطالب بتغيير مسار الجدار حول القدس.

ويضيف حميدة، والذي يأمل بأن تمنحه سلطات الاحتلال تصريحا بدخول القدس، بعد أن أصبح منزله الآن جزءا من القدس الشرقية، "إنها قضية سياسية يمكن مناقشتها".

وقد يتيح هذا التصريح لحميدة، في حال التمكن من الحصول عليه، فرصة عمل أفضل ويعطيه الحق في نيل خدمات اجتماعية ولكنه لا يعول كثيرا على هذه الآمال، مؤكدا بالمقابل أن الشعب الفلسطيني ورغم كل التدابير والممارسات والمخططات الإسرائيلية، لا يقبل بأن يتخلى عن حقوقه، وتطلعاته بأن يحيا بحرية وكرامة واستقلال مثل سائر شعوب الأرض.

يذكر أن محكمة العدل الدولية في "لاهاي"، أصدرت العام ٢٠٠٤، فتوى تشير إلى عدم شرعية الجدار، لأنه يقتطع أراض احتلت العام ١٩٧٦، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الإسرائيليين، الذين رفضت محكمتهم العليا فحواه، بيد أنها عمدت إلى الحكم بتعديل مسار الجدار في بعض المواقع، ولكن مع الحفاظ عليه.

المؤتمر الوطني الأفريقي : دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري

بقلم : بنغاني نجيليزا وأدري نيوهوف*

على مدى أكثر من ثمانية عقود؛ خاض المؤتمر الإفريقي (ANC) تجربة كفاحية متواصلة وشاقة من اجل الحرية والديمقراطية في جنوب أفريقيا. وهذه التجربة الكفاحية الغنية التي تتوجت في النهاية بالانتصار على نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد"؛ تحتوي على الكثير من الدروس الهامة والملهمة، وخاصة بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني ضد النظام الاستعماري-الاستيطاني-العنصري في فلسطين (الأبارتهايد الإسرائيلي). وأهم ما يمكن أن تقدمه هذه الدروس للكفاح الفلسطيني؛ يكمن في إلهام الفلسطينيين لاستكشاف وبلورة إستراتيجيات جديدة للنضال. ولعل إحداها يتمثل في التفكير بضرورة إعادة النظر في كيفية إعادة بناء منظمة التحرير وهيئاتها الوطنية وبرنامجها الوطني؛ كحركة سياسية تمثل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، ويعيد تنظيم الكفاح الفلسطيني والسير به قدما لتحقيق أهدافه.

المؤتمر الوطني الأفريقي: خلفية تاريخية

امتد كفاح الممالك الأفريقية ضد "البوير" الهولنديين، وضد المستوطنين البريطانيين البيض على مدار أكثر من ٢٣٠ عاما؛ حيث دارت حروب متواصلة على الأرض والمواشي، بين السكان الأصليين الأفارقة وبين المستعمرين الهولنديين والبريطانيين. وفي الستينيات من القرن التاسع عشر (١٨٦٠ وما تلاها)، جلب البريطانيون جيوشا كبيرة مزودة بالخيول والأسلحة الحديثة بهدف فرض سيطرتهم على جنوب أفريقيا؛ وقد أدى ذلك إلى إضعاف قوة الممالك تدريجيا وصولا إلى انكسارها في عام ١٩٠٠م. ثم تم تشكيل ما عرف باتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩١٠، وقام البريطانيون بإسناد السلطة للبوير الهولنديين والمستوطنين البيض البريطانيين؛ ولكن هذا الاتحاد الناشئ لم يعترف سوى بحقوق المستعمرين البيض.

وهكذا؛ كان على الأفارقة السود أن يبحثوا عن سبل للكفاح من أجل الدفاع عن أرضهم وحريتهم؛ ففي عام ١٩١١ وجه "بيكسلي كا إيساكا سيم" (Pixley ka Isaka Seme) نداء إلى جميع الأفارقة دعاهم فيه إلى تناسي خلافات الماضي والى الاتحاد معا في منظمة وطنية واحدة، وقال "نحن شعب واحد، هذه الانقسامات، وهذا التنافس غير المشروع هي سبب كل المصائب التي نعيشها اليوم".

وفي ٨ كانون الثاني / يناير ١٩١٢؛ اجتمع رؤساء وممثلين عن "الشعب" والمجتمعات الإفريقية، وممثلين عن منظمات كنسية وغيرهم من الشخصيات البارزة في "بلومفونتين" (Bloem-fontein)، حيث تم تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي (African National Congress). وتم الإعلان عن أهداف المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) المتمثلة بتوحيد الأفارقة جميعا ليكونوا شعبا واحدا، وبضرورة الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

وبين عام ١٩١٢ وعام ١٩٤٨؛ فضل المؤتمر الوطني الأفريقي في تعامله مع السلطة العنصرية منهج الحوار، حيث آمنت قيادة المؤتمر بإنسانية البيض في جنوب أفريقيا، وأنه يمكن الوصول إلى تسوية عادلة عن طريق الإقناع؛ ولكن هذه القناعات تم دحضها من قبل النظام العنصري الذي واصل سياسة الاقتلاع ضد الأفارقة السود ونزع ملكياتهم. ومع ذلك، لم تتخل قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي عن السعي لإيجاد حلول من خلال الحوار. ولكن مع إضافة واستكمال استراتيجيات أخرى؛ هدفها الضغط على النظام العنصري من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات؛ وهكذا شكل منهج الحوار الركيزة الأولى في مسيرة الكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي.[1]

طاقة جديدة من الشباب:

مع زيادة الهجمات على حقوق السود، وبعد الإعلان عن الفصل العنصري كسياسة رسمية للدولة؛ بدأت رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، التي كان من بين قادتها نلسون مانديلا، والتر سيسلو واوليفر تامبو، تطالب من داخل المؤتمر بتغييرات في الإستراتيجية، وارتأوا أن هناك حاجة للمزيد من المقاومة المسلحة من جانب المؤتمر الوطني الأفريقي. وقامت رابطة الشباب بوضع برنامج للعمل[2] يدعو للإضراب والمقاطعة وتحدي السلطات العنصرية. وتم تبنى هذا البرنامج من قبل المؤتمر عام ١٩٤٩، وكان ذلك في العام الذي تلا استلام الحكم من قبل الحزب الوطني.

حملة التحدي:

كانت "حملة التحدي" إولى الحملات الرئيسية التي تم تنظيمها لمقاومة نظام الأبارتهايد. وخلال حملة التحدي هذه، ظهرت حركة مقاومة جماهيرية ضد نظام الأبارتهايد.

ولما كان نظام الفصل العنصري يهدف إلى تكريس الفصل التام بين المجموعات العرقية المختلفة من خلال القوانين، بما فيها فرض قوانين وقيود صارمة على الحركة والتنقل، وكذلك الترحيل الإجباري؛ فقد عمدت تلك الحملة إلى كسر قوانين وأنظمة الفصل العنصري؛ حيث سار "غير الأوروبيين" عبر المداخل المخصصة لـ"الأوروبيين فقط" وطلبوا الخدمات في مكاتب البريد المخصصة لـ"البيض فقط". وكسر الأفارقة قوانين التنقل العنصرية، كما قام الهنودو "الملونون" والـ"متطوعون" البيض بدخول البلدات الأفريقية بدون الحصول على تصاريح. وقد شجع نجاح حملة التحدي هذه على المزيد من الحملات ضد قوانين الفصل العنصري.

> **إن "حملة المليون توقيع" والإضراب عن الطعام لمدة يومين، ومقاطعة الإيجار في "سويتو"، تمثل بعض الأمثلة فقط عن كيفية قيام الحركة الديمقراطية الجماهيرية بتنظيم حملة المقاطعة الداخلية؛ والتي شكلت الدعامة والحافز الرئيسي للاستجابة الدولية الواسعة، وحملات الدعم والمساعدة التي قادت، في النهاية، إلى الحظر الدولي الشامل ضد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.**

حاولت حكومة الفصل العنصري وقف حملة التحدي من خلال العمل على إدانة قادة الحملة، وعبر تمرير قوانين جديدة تهدف إلى تخويف الجمهور ومنعه من العصيان. لكن الحملة حققت بالفعل مكاسب ضخمة؛ فقد وثقت صلات التعاون بين المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الهندي، وزادت عضويتهما مما أدى إلى قيام وتشكيل مؤسسات جديدة. حيث عملت هذه المؤسسات والمنظمات معا من أجل تنظيم مؤتمر لكل الناس في جنوب أفريقيا؛ والذي عبر عن مطالب الشعب، وحدد المؤتمرون أي نوع من الدولة يريدون لجنوب أفريقيا أن تكون. وفي مؤتمر الشعب الذي انعقد في "كيب تاون" في ٢٦ / حزيران/ ١٩٥٥؛ تم تبنى ميثاق الحرية[3] الذي حدد مطالب وأهداف الشعب.

> **ساهمت كلتا الركيزتين: الحوار والمقاومة المسلحة، في محاصرة نظام الفصل العنصري؛ ولكن الركيزة الأكثر أهمية كانت حركة الجماهير الواسعة في داخل البلاد، حيث كانت حركة الجماهير الركيزة الثالثة التي عبرت عن نفسها في الحملات الشعبية التي قادها المؤتمر الوطني الأفريقي... وقد أصبح النداء من اجل ضغط دولي عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات ركيزة رابعة وهامة في كفاح المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل الديمقراطية.**

حادثة "شارفيل" والكفاح المسلح

في عام ١٩٦٠ تم إطلاق حملات ضد قانون التنقل المعروف بقانون المرور، (pass law)؛ ففي ٢١ آذار طلب من الناس ترك تصاريحهم في البيوت والتجمع في مراكز الشرطة حتى لو ادى الامر الى اعتقالهم. بادرت الشرطة بفتح النار على الحشود السلمية وغير المسلحة في "شاريفيل"، فقتلت ٦٩ شخصا وجرحت ١٨٦ آخرين. هذا الحدث وضع نهاية لطريقة الاحتجاج السلمي التي استمرت لعدة عقود من الزمن؛ حيث تم حظر المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب المؤتمر الأفريقي (PAC)، كما تم اعتقال الآلاف من النشطاء.

في عام ١٩٦٠، تم الإعلان عن تأسس الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي (أوفخنتو ويسيزوي)[4]، وكان هدفه الرئيس مهاجمة رموز الاضطهاد، وليس مهاجمة الناس المدنيين. ومنذ عام ١٩٦٠؛ أي بعد حوالي ٥٠ عاما على تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي، وحتى اندماج الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي في قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٤؛ كانت المقاومة المسلحة الركيزة الثانية للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي.

تحريك الجماهير

ساهمت كلتا الركيزتين: الحوار والمقاومة المسلحة، في محاصرة نظام الفصل العنصري؛ ولكن الركيزة الأكثر أهمية كانت حركة الجماهير الواسعة في داخل البلاد، حيث كانت حركة الجماهير الركيزة الثالثة التي عبرت عن نفسها في الحملات الشعبية التي قادها المؤتمر الوطني الأفريقي؛ مثل: "حملة التحدي" ضد القوانين غير العادلة للخمسينيات. وقد افادت هذه الحملات من التحليل الذي يؤكد أن جماهير المضطهدين أنفسهم ستحدد مسيرة ثورتهم. وكانت ذروة الحركة الجماهيرية هي تشكيل الحركة الجماهيرية الديمقراطية (MDM). وقد جاء تأسيس الحركة الجماهيرية الديمقراطية ليملأ الفراغ الناشئ عن حظر النشاطات والتشكيلات السياسية، بما فيها حظر نشاطات المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان أهم ما حققته الحركة هو تجميع وتوحيد جميع التشكيلات المناهضة للأبارتهايد؛ بما فيها نقابات عمالية واتحادات تجارية، منظمات طلابية، منظمات نسوية، منظمات غير حكومية، مكونات مجتمع مدني، تشكيلات أكاديمية، وتشكيلات متعاطفة من قطاع الأعمال...الخ. وقد عملت جميع هذه التشكيلات تحت مظلة الجبهة الديمقراطية الموحدة (UDF). ثم تواصلت الحملات المنظمة ضد نظام الأبارتهايد، وكان من بينها "حملة المليون توقيع" التي تدين الفصل العنصري في عام ١٩٨٤؛ وبعد عامين من تلك الحملة جرت أكبر الخطوات في تاريخ جنوب أفريقيا، خطوات وأنشطة أخرى تم اتخاذها مثل: مقاطعة الإيجار في "سويتو"، والإضراب عن الطعام لمدة يومين احتجاجا على استثناء المواطنين السود من المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

الضغط والتضامن الدولي

مع تواصل النداءات لحملات الدعم والمساندة الأممية من بقية العالم، ومع توسعها، وزيادة زخمها، تشكلت الركيزة الرابعة للكفاح، وأصبحت حقيقة واقعة؛ وكان قد تم بالفعل في العام ١٩٥٩ أن الرئيس البيرت لوثلي، ومن ثم رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، قد وجه نداء إلى الشعب البريطاني طالبه بمقاطعة النظام في جنوب أفريقيا؛ حيث قال فيه:

"...لقد كان رد السكان غير البيض في جنوب أفريقيا على الهجمات ضدهم بان قدموا العرائض وأرسلوا الوفود للسلطات؛ وعندما لم تنجح تلك الطريقة تحولوا إلى المقاومة السلبية والمقاطعة".[5]

ومنذ تلك اللحظة فصاعدا؛ أرسل المؤتمر الوطني الأفريقي الوفود لإطلاع المجتمع الدولي على الحاجة الضرورية لعزل نظام الفصل العنصري. وفي عام ١٩٦٢ تم توجيه نداء للعمل في الولايات المتحدة من قبل الرئيس لوثلي ومارتن لوثر كنج؛ وقد أصبح النداء من اجل ضغط دولي عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات ركيزة رابعة وهامة في كفاح المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل الديمقراطية.

لقد تم تفعيل الضغط الدولي تدريجيا ومن خلال عدم تفويت الفرص؛ ففي عام ١٩٦٩ قامت إدارة القروض الائتمانية لبنوك أمريكية بإلغاء قروض بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي، بعد قيام مؤسسات وأفراد بسحب حوالي ٢٣ مليون دولار من ودائعهم في تلك البنوك. وفي عام ١٩٧٣ تم إلغاء قروض بقيمة حوالي ٧٠ مليون دولار من اتحاد / مجموعة من البنوك الأمريكية والأوروبية. وقد استمر هذا الاتجاه حتى أعلنت جنوب أفريقيا دولة مجمدة الديون في عام ١٩٨٥ بسبب هروب رؤوس الأموال.

إن نجاح الدعوات من اجل تحقيق العزلة الدولية كان يعود جزئيا إلى الدور الذي لعبه الأفارقة في المنفى؛ ومن خلال العمل الدءوب من أجل رفع مستوى الوعي لدى المجتمع الدولي بالأعمال الوحشية الذي يرتكبها نظام الفصل العنصري.

القوة تكمن في الرؤية:

لقد حددت الرؤية في ميثاق الحرية الذي عبر بوضوح عن رؤيته لمستقبل شعب جنوب أفريقيا؛ حيث عرف الميثاق هذه الرؤية كما يلي:

نحن شعب جنوب أفريقيا، نعلن للجميع في بلادنا، ونريد للعالم بأسره أن يعلم؛ أن جنوب أفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيها، السود والبيض، وأية حكومة لن تستطيع ادعاء ممارسة السلطة دون الاستناد إلى إرادة الشعب كله؛ ولما كان أبناء شعبنا قد حرموا من حقهم الطبيعي في الأرض، وحرموا من الحرية والسلام من قبل حكومة وجدت على أساس الظلم والإجحاف؛ ولهذا لن تكون بلدنا مزدهرة وحرة حتى يعيش شعبنا بأخوة فيما بينهم، ويتمتعون بحقوق متساوية وفرص متكافئة ؛ وهذا لن يكون إلا في دولة ديمقراطية مبنية على إرادة الشعب بكامله؛ دولة تستطيع تأمين الحقوق الطبيعية للناس بدون تمييز بسبب العرق أو اللون، الجنس أو المعتقد. ولهذا؛ نحن شعب جنوب أفريقيا، البيض والسود، وعلى قدم المساواة مع كل إخوتنا في الوطن، نعلن تبني ميثاق الحرية هذا، ونحن نتعهد بالكفاح موحدين معا؛ ولن تعوزنا الشجاعة ولا القوة حتى ننتصر وتتحقق التغييرات الديمقراطية على أرض الواقع.

وفي عام ١٩٥٨ خطب البرت لوثلي، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، وكان عنوان خطابه: "رؤيتنا هي مجتمع ديمقراطي". حيث قال:

التساؤل هو: هل هذه الرؤية لمجتمع ديمقراطي في جنوب أفريقيا هي رؤية قابلة للتحقيق أم أنها مجرد سراب؟ أقول، إنها قابلة للتحقيق، فمن طبيعة الإنسان أن يتوق ويكافح من أجل الحرية، "جرثومة" الحرية موجودة في داخل كل فرد، في داخل كل شخص ينتمي إلى الإنسانية. والواقع؛ أن تاريخ البشرية هو تاريخ العمل والنضال من أجل الحرية، وأن ذروة إنجازات البشرية كانت الحرية وليس العبودية، وكل إنسان يناضل من أجل الوصول لتلك الذروة".[6] وقد كان على حق.



من فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي، ديربان، جنوب أفريقيا ٢٠٠١ المصدر: مركز بديل

* بانغاني نغيليزا (من جنوب أفريقيا) وادري نيوهوف (من هولندا) خبراء مستقلون ودعاة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

هوامش

1. Umzabalazo : تاريخ المؤتمر الوطني الأفريقي.
2. برنامج عمل: بيان السياسات التي تم تبنيها في المؤتمر السنوي للمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، (١٧ كانون أول ١٩٤٩).
3. ميثاق الحرية، تم تبنيه في مؤتمر الشعب، كيب تاون (٢٦ حزيران، ١٩٥٥).
4. بيان صادر عن قيادة الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، Umkhonto WeSizwe (أومخنتو ويسيزوي)، (١٦ كانون أول، ١٩٦١).
5. دعوة من قبل البرت لوثلي، وبالاشتراك مع د. ج.م نيكر وبيتر براون، موجهة للشعب البريطاني لمقاطعة جنوب أفريقيا.
6. رؤيتنا هي "مجتمع ديمقراطي": خطاب في اجتماع عام تم تنظيمه من قبل مؤتمر الديمقراطيين الجنوب أفريقيين في جوهانسبرغ، عام ١٩٥٨ من أجل الاستماع للرئيس العام المؤتمر الوطني الأفريقي، وتم إصدار أوامر حظر (حركة ونشاط) بحق الرئيس لوثلي مباشرة بعد هذا الخطاب.

١. جائـزة العـودة لادب الأطفـال

موضوع القصة

يتمحور موضوع القصة في تعزيز مفاهيم الأطفال تجاه حقوقهم عموما، وخصوصا حقهم في العودة الى قراهم الأصلية التي هجر آبائهم وأجدادهم منها. وذلك من خلال التطرق الى المحاور التي يراها المؤلف/ة مناسبة، كالتهجير، والحياة في مخيمات اللجوء، وسياسة الفصل والتهجير الإسرائيلية، والحنين الى القرى الأصلية، وغيرها.

شروط الجائزة

١. أن تكون القصة ملائمة للأطفال وعلى أن يحدد الكاتب الفئة العمرية المستهدفة.
٢. أن تكون لغة القصة: اللغة العربية.
٣. أن لا يزيد عدد كلمات القصة عن ١٠٠٠ كلمة.
٤. أن تكون القصة أصيلة، ومبتكرة، ولم يسبق نشرها بأي شكل من الأشكال.
٥. من الممكن للكاتب أن يرفق القصة برسومات أو صور متصلة بموضوع القصة، سواء كانت من إنتاجه أو إنتاج شخص آخر شاركه العمل و/أو أجاز له استخدامه لهذا الغرض.
٦. لا تعاد النسخ المشاركة في المسابقة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

تسلم القصص المرشحة في ملف الكتروني من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف وعنوان الإتصال به، على عنوان البريد الالكتروني media@badil.org أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع الى مركز بديل كما هو مبين في أسفل هذا الإعلان.

آخر موعد لتقديم القصص المشاركة: ٣١ آذار ٢٠٠٧.

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

يتكفل مركز بديل أيضا:

– بطباعة ونشر القصص الثلاث الفائزة بشكل مصوّر ومنفرد وذلك خلال العام ٢٠٠٧.
– ويمنح مركز بديل لكل فائز/ة ١٠٠ نسخة من الإصدار مجانا.
– بتكريم أصحاب أفضل عشر مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية خلال حفل الاختتام.

لجنة التحكيم:

١. سلمان ناطور
٢. عيسى قراقع
٣. زكريا محمد
٤. أنطوان شلحت
٥. رناد قبج
٦. محمد علي طه
٧. محمود شقير

٢. جائـزة العـودة لأفضـل بوسـتـر للنكبـة

موضوع البوستر

أن يتضمن البوستر المشارك رسمة أو تصميما فنيا مستوحى من النكبة كالتهجير، النكبة المستمرة، وحق العودة.

شروط المسابقة

١. في حال شمول البوستر على نص مكتوب، يرجى اعتماد اللغة العربية، كأساس (ومن الممكن إضافة اللغة الانكليزية).
٢. أن يكون البوستر أصيلا لم يسبق نشره بأي شكل.
٣. في حال استخدام الكمبيوتر للتصميم يرجى استخدام ألوان (CMYK)
٤. لا تعاد البوسترات المرشحة الى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

تقبل البوسترات المرشحة بحجم A3 (٣٠x٤٢ سم). وترسل النسخة الالكترونية للبوستر، بدرجتي وضوح ودقة عاليتين (High Resolution) (في الحد الأدنى ٢٥٠-٣٠٠) بملف من نوع jpg.) (JBEG) أو gif.) (GIF) . على ان تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمصمم/ة او الفنان/ة على بريد ألكتروني: resource3@badil.org أو يسلم باليد او يرسل بالبريد السريع على عنوان بديل كما هو مبين في اسفل هذا الإعلان.

آخر موعد لتقديم البوسترات: ٣١ آذار من عام ٢٠٠٧.

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

يتكفل مركز بديل أيضا:

– بطباعة البوستر الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٤٠٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في فعاليات إحياء الذكرى التاسعة والخمسين للنكبة في أيار ٢٠٠٧.
– إقامة معرض خاص بالأعمال المشاركة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصية اللجنة، خلال حفل الاختتام وتوزيع الجوائز.
– بتكريم أصحاب أفضل عشر مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية خلال حفل الاختتام.

لجنة التحكيم:

١. خليل أبو عرفة
٢. عبد عابدي
٣. يوسف كتلو
٤. شريف واكد
٥. مقبولة نصار

بديل / المركز الفلسطيني لمصـ
منسـق الإئتـلاف الفلـ
إعـــــلا
جائـزة العـودة السـ

يعلن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ومنسق الائتلاف ا
الوطن والشتات، عن انطلاق مسابقة جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٧. وتأتي هذه ا
المقدمة منها حقهم بالعودة الى ديارهم الاصلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف قطاعات
التعبير عن إبداعاتهم. على ان تتوج فعاليات جائزة العودة السنوية مع انطلاق فعاليا

تقسم جائزة العودة السنوية للعام ٠٧

١. جائزة العودة لأدب الأطفال
٣. جائزة العودة للأوراق البحثية
٥. جائزة العودة للقصد

شـروط

١. لمركز بديل الحق في إستخدام ونشر جميع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها
٢. يسمح لكل شخص بالاشتراك في أكثر من حقل من حقول المسابقة، ولكن ليس له
٣. إضافة إلى لجان التحكيم، يمنع طاقم موظفي مركز بديل، ومجلس إدارته، ولجنة
٤. لكل فلسطيني/ة الحق في الاشتراك في المسابقة بصرف النظر عن مكان الإقامة أ
٥. من الممكن لأكثر من شخص الاشتراك في عمل واحد والتقدم به لإحدى جوائز العو
٦. آخر موعد لتقديم المواد المشاركة في جوائز العودة هو ٣١ آذار ٢٠٠٧، ويعتذر مر

حفـل توزيـ

ينظم مركز بديل حفل توزيع الجوائز في مدينة بيت لحم، يوم الثلاثا
الشخصيات الوطنية والمهتمة، حيث سيتم تغطيته إعلاميا بصورة لافتة. و
للمشاركات المتميزة، بالاضافة الى عرض الأفلام الثلاث الفائزة، وإقامة معر

تسليم المواد المرشحة بـ

تتم فقط الى مقر مركز بديل، بيت لحم، شارع الكركفة (بجانب فندق بيـ
من المعلومات والاستفسار حول جائزة العودة السنوية يمكنك زيارة موقع
dil.org
أو من خلال الاتصا
هاتف: ٧٠٨٦
تلفاكس: ٤٦
بريد ألكتروني: g

٣. جائـزة العـودة

موضوع الورقـة البحثيـة

يتناول موضوع الورقة البحثية "اللاجئون الفلسطينيون: تحديات وآفاق"،حيث من الممكن تناول محاور أكثر تحديدا تحت هذا العنوان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: حقوق اللاجئين في سياق حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، منظمة التحرير واللاجئون الفلسطينيون، اللاجئون الفلسطينيون في الخطاب السياسي الفلسطيني، حركة العودة والبرنامج الوطني الفلسطيني، وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

شروط المسابقة

١. أن لا تزيد الورقة البحثية عن ٥٠٠٠ كلمة.
٢. أن تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
٣. أن تراعى منهجية الكتابة الأكاديمية، وأصول التوثيق وبيان المراجع.
٤. أن تكون المادة البحثية أصيلة فيها من الإبداعية والجدة والفكر المستقل، ولم يتم نشرها من قبل بأي شكل.
٥. ان يحافظ البحث على موضوعيته ويتجنب الباحث/ة اللغة الخطابية والتعابير المشحونة والمواقف المسبقة التي لا تستند الى حقائق.
٦. لا تعاد الأوراق المقدمة الى اصحابها.

موعد وطريقة التقديم

ترسل الاوراق البحثية المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث وعنوان الاتصال به، وملخص موجز للبحث لا يزيد على ٥٠٠ كلمة وذلك على البريد الالكتروني media@badil.org او أن تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع الى عنوان بديل كما هو مبين في أسفل هذا الإعلان.

آخر موعد لتقديم العروض: ٣١ آذار من عام ٢٠٠٧.

...ادر حقوق المواطنة واللاجئين ...سطيني لحق العودة

...ن إنطلاق

...نويـة للعام ٢٠٠٧

...الفلسطيني لحق العودة بهذا لجمهور المبدعين والمبدعات من أبناء الشعب الفلسطيني في ...لجائزة كجزء من جهود مركز بديل الرامية الى تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي ...الشعب الفلسطيني، وإطلاق الطاقات الكامنة فيهم، وخلق منبر وطني للمهتمين من اجل ...ت إحياء الذكرى التاسعة والخمسين للنكبة في ١ ايار من عام ٢٠٠٧.

...٢٠ الى خمسة حقول موزعة كالتالي:

٢. جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة

٤. جائزة العودة للتاريخ الشفوي

...ص التلفزيونية القصيرة

...عامة

...مناسبة، على ان لا ينتقص ذلك من حقوق المرشح الفكرية والأدبية.
...أن يقدم أكثر من عمل واحد لذات الحقل.
...الرقابة على عمله، من الاشتراك في المسابقة.
...و اللجوء.
...ودة السنوية.
...ركز بديل عن قبول أيا من المواد التي تصله بعد هذا التاريخ.

...ع الجوائز

...ء في تاريخ ١ أيار ٢٠٠٧. بحضور الفائزين، ولجان التحكيم، ولفيف من ...سيتم خلال الحفل تسليم الجوائز للفائزين بالإضافة الى الجوائز التقديرية ...رض بأفضل البوسترات المقدمة الى الجائزة.

...اليد أو بالبريد السريع

...ت لحم). ويتكفل مركز بديل بإرسال رسالة تأكيد بوصول المشاركات. لمزيد ...بديل على شبكة الانترنت:
www.bad...
...ل مباشرة بمركز بديل:
٠٠٩٧٢٢٢٧٧...
٠٠٩٧٢٢٧٤٧٣...
media@badil.or...

...للأوراق البحثية

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي
كما يتكفل بديل أيضا:

- بطباعة الأوراق البحثية الفائزة الثلاث ونشرها في كتاب خاص او في إصدارات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل صاحب/ة البحث الفائز ١٠٠ نسخة من الإصدار مجانا.
- للجنة التحكيم ان توصي بنشر عدد من الأبحاث غير الفائزة. حيث لبديل العمل على نشرها.
- يكرم بديل أصحاب أفضل عشرة أبحاث، بحسب تقدير لجنة التحكيم، ويمنح أصحابها جوائز تقديرية خلا حفل الاختتام.

لجنة التحكيم:

١. د. أسعد غانم
٢. د. نورما مصرية
٣. أ. عمر البرغوثي
٤. د. عزيز حيدر.
٥. د. صبري مسلم
٦. د. مصلح كناعنة
٧. أ. شوقي العيسة

٤. جائزة العودة للتاريخ الشفوي

موضوع ورقة التاريخ الشفوي

يتناول موضوع جائزة العودة للتاريخ الشفوي "تاريخ إحدى القرى/المدن الفلسطينية المهجرة في الرواية الشفوية، على ان تغطي عددا من المحاور ومنها الحياة قبل العام ١٩٤٨، التهجير في العام ١٩٤٨، حياة اللاجئين والمهجرين في الشتات، ونضال المهجرين واللاجئين من أجل العودة".

شروط المسابقة

١. أن لا تزيد الورقة البحثية عن ٧٠٠٠ كلمة باستثناء الهوامش والمراجع.
٢. أن تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة باستثناء ما يرد على لسان الرواة.
٣. أن يراعى في البحث منهجية كتابة التاريخ الشفوي.
٤. ان يراعى في البحث أصول توثيق المصادر والمراجع.
٥. يراعى في البحث وسائل التوثيق والتقنيات العلمية والفنية المناسبة.
٦. ان يراعي الباحث/ة حقوق الرواة حيث يتحمل وحده/ها المسؤولية الأدبية و/أو القانونية.
٧. أن تكون المادة أصيلة لم يتم نشرها بأي شكل.
٨. لا تعاد الأوراق المقدمة الى اصحابها.

موعد وطريقة التقديم

ترسل الاوراق البحثية المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان البريد الالكتروني media@badil.org ، أو أن تسلم باليد او ترسل بالبريد السريع على عنوان بديل كما هو مبين في اسفل هذا الإعلان.

آخر موعد لتقديم العروض: ٣١ آذار من عام ٢٠٠٧.

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي
كما يتكفل بديل أيضا

- بطباعة ونشر الأبحاث الثلاثة الفائزة في كتاب خاص او في إصدارات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل صاحب/ة البحث ١٠٠ نسخة من الاصدار الذي يحوي هذه الأبحاث مجانا.
- للجنة التحكيم ان توصي بنشر عدد آخر من الأبحاث غير الفائزة، ولبديل العمل على نشرها.
- يمنح بديل أصحاب أفضل عشرة أبحاث جوائز تقديرية في حفل الاختتام.

لجنة التحكيم:

١. د. عادل يحيى
٢. د. سونيا نمر
٣. د. مصطفى كبها
٤. د. عدنان مسلم
٥. د. نايف جراد
٦. د. عدنان شحادة

٥. جائزة العودة للقصص التلفزيونية القصيرة (Feature)

موضوع الفيلم

يتناول الفيلم جانبا من حياة اللاجئين الفلسطينيين، وتمسكهم بحقهم في العودة الى ديارهم التي هجروا منها، ومن الممكن التطرق الى محاور مختلفة، مثل القرى المهجرة، الحياة في المخيمات، إحياء الذاكرة، ذكريات الجيل الأول من اللاجئين، وغيره.

شروط المسابقة

١. أن يكون وقت القصة التلفزيونية (Feature) من ٥-١٠ دقائق.
٢. أن تكون اللغة المعتمدة هي العربية.
٣. من الممكن أن يكون الفيلم (القصة التلفزيونية (Feature) دعائيا، او وثائقيا – تسجيليا، او دراميا.
٤. الفيلم/ القصة التلفزيونية (Feature) غير محصور في أسلوب أو طريقة معينة، ولكن يشترط التصوير بتقنية: (DV digital)
٥. يجب أن تكون الفكرة أصيلة وجديدة ومبتكرة ولم يسبق نشر العمل و/ أو تداوله.
٦. لا تعاد المواد المشاركة المقدمة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

يتم تسليم الأفلام المشاركة على أقراص DVD تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمنتج وعنوان الاتصال به وخطة العمل الخاصة بالعمل، (script) وذلك على البريد الالكتروني:
media@badil.org
أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع الى عنوان بديل كما هو مبين في أسفل هذا الإعلان.
آخر موعد لتقديم العروض: ٣١ آذار من عام ٢٠٠٧.

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي
ويتكفل مركز بديل أيضا

- بعرض الأفلام الثلاث الفائزة في حفل توزيع الجوائز في ١ أيار ٢٠٠٧، وعلى صفحات الانترنت وشبكات التلفزة.
- يكرم مركز بديل أصحاب أفضل عشر مشاركات بمنحهم جوائز تقديرية خلال حفل الاختتام.

لجنة التحكيم

١. محمد بكري
٢. رائد عثمان
٣. سهير إسماعيل
٤. إبراهيم ملحم
٥. ليلى صنصور
٦. نائل الشيوخي
٧. رفعت عادي
٨. محمد فوزي

التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية:

إستراتيجية فعالة للنضال ضد النظام الاستعماري- العنصري الإسرائيلي

بقلم: سالم ابو هواش*

مارس الشعب الفلسطيني، منذ عام ١٩١٧ وحتى اليوم، أشكالا متعددة من النضال ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، ومن ثم ضد الاستعمار والعنصرية الإسرائيلية. وقد اتسمت كل مرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني بتقدم أحد الأشكال على الأخرى، وأحيانا تعايشت أشكال نضالية مختلفة في نفس المرحلة. فمنذ العام ١٩١٧ وحتى الإضراب الشهير عام ١٩٣٦ كانت المقاومة الشعبية المدنية هي الشكل الأبـرز؛ حيث عقدت المؤتمرات الوطنية والشعبية وقدمت العرائض وتم تنظيم الإضرابات، جنبا إلى جنب مع أساليب الحوار والتفاوض والاتصال مع سلطات الاستعمار. وبين عامي ١٩٣٧-١٩٣٩ كانت الثورة الشعبية المسلحة هي الشكل الرئيس السائد على الأشكال الأخرى. وفي أعوام ١٩٤٧-١٩٤٩ كانت الحرب النظامية مع العمل الفدائي المحدود هي التي ميزت شكل المواجهة بين العرب والفلسطينيين من جانب، وبين المستعمرين البريطانيين والإسرائيليين من جانب آخر. ومنذ ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٨ كانت السمة الأبرز هي التوجه للأمم المتحدة والمطالبة بتطبيق قراراتها، كما شهدت أشكالا للمقاومة المدنية؛ مسيرات، مؤتمرات وإضرابات ضد التوطين وضد الأحلاف العسكرية.

ومنذ عام ١٩٦٨ وحتى انتفاضة عام ١٩٨٧ كان العمل الفدائي والكفاح المسلح هو السمة الأبـرز، وبين عام ١٩٨٨-١٩٩٣ كانت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بكل مكوناتها من أساليب المقاومة المدنية هي الشكل الرئيس للمواجهة. بعد أوسلو تمت مأسسة الصراع من أجل احتوائه واستيعابه من قبل النظام الإسرائيلي؛ حيث بدأت الصورة بالتغيير مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠. ومنذ ذلك التاريخ اتسمت المواجهة بتعايش أشكال متعددة للمواجهة، لكن طغت صورة المواجهة المسلحة العنيفة على هذه المرحلة حتى الآن، وغالبا ما كانت السياسة الإسرائيلية هي المسئول المباشر عن طغيان العنف على هذه المواجهة.

مع التأكيد على وجود الكثير من المعطيات والوقائع التي تشير إلى أوجه شبه كبيرة بين نظام الأبارتهايد السابق في جنوب أفريقيا وبين النظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي، مع ضرورة التحذير من محاولة تعميم النموذج الجنوب الأفريقي في مطلق الأحوال؛ لكن يتوجب الاستفادة من الدروس الغنية لتلك التجربة.

بعد الاستعراض السريع لمحطات المقاومة الفلسطينية ضد استعمار فلسطين؛ لا بد من تأمل بعض المفاهيم والدروس التي تساعد على فهم هذا السياق المتنوع، وهذه التجربة الغنية للكفاح الفلسطيني، وما هي العوامل المحلية، الإقليمية والدولية التي تحدد أشكال النضال؟؟ وكيف نقيم فعالية أشكال النضال المختلفة؟؟ وكيف يتوجب التعامل معها ضمن استراتيجيات ناجحة؟ وبالتحديد ما هو الشكل النضالي الملائم للمرحلة الحالية والمقبلة؟

حقا، يصعب الإجابة على كل هذه الأسئلة في إطار مقالة، وخاصة أن موضوعة أشكال النضال تثير جدلا دائما على كافة المستويات الدولية والفكرية، منها ما يتناولها على أساس مدى مشروعيتها، وغيرها على أساس مدى الجدوى والفعالية ومدى قدرتها على إجبار العدو على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني، أو قدرتها على ردع الجلاد وحماية الضحية. ومما يزيد من تعقيد المسألة هو طبيعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي تستخدم كل وسائل القتل الفتاكة كسبيل رئيسي لإحكام سيطرتها وهيمنتها على الشعب الفلسطيني ومصيره، وطبيعة الاستعمار الإسرائيلي العنصري الإحلالي-الاقتلاعي الذي يهدف للسيطرة على الأرض ذاتها واستبعاد أصحابها الأصليين، وليس مجرد استغلال موارد البلاد كما في الاستعمار التقليدي غير الاستيطاني. وما يزيد من صعوبة المعالجة الهادئة هو ارتهان إسرائيل لأعظم قوة مادية في تاريخ البشرية، الولايات المتحدة، مما يجعل الجهود الدولية للبحث عن حل لهذا الصراع الدامي، إما أنها تذهب أدراج الرياح أو تميل للضغط على الشعب الفلسطيني لقبول المنطق الإسرائيلي، مما يزيد في استعصاء البحث عن حلول بالطرق السلمية.

في أشكال النضال ومحاولات التعميم

عندما تنجح تجربة كفاحية في مكان ما، يميل الكثير من الناس وخاصة المفكرين والثوريين والسياسيين إلى الاستفادة منها أو تعميمها أو نقلها إلى بلدانهم، وذلك بدون تمحيص وتدقيق وحتى بدون التعمق في مقدماتها وخلفياتها، فغالبا ما يتم النظر إليها في مرحلتها المزدهرة أو الفترة الزمنية التي تحقق حركة ما النصر عبر استخدام إستراتيجية أو تكتيك معين. فبعد انتصار ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا جرى ميل عالمي لدى الثوريين لتبني إستراتجية الانتفاضة المسلحة، ولكن ذلك المثال لم يتكرر بنفس الشكل أبدا، وما أن نجح أسلوب حرب الشعب من الريف إلى المدن في الصين حتى وجد من يتبناه وينظر له ويحاول تعميمه، ولكن لم يتكرر أيضا. كوبا ثم فيتنام طبقتا حرب العصابات والحرب الشعبية المسلحة بأشكال أخرى وجدت لها أنصارها ومن يحاول أن يعممها أيضا. والبعض يشير إلى تجارب الكفاح المسلح ضد الاحتلال النازي في بعض الدول خلال الحرب العالمية الثانية كتجارب مهمة، بالرغم من كونها نوع من العمل وراء خطوط العدو كعنصر مساعد للجيوش المحاربة. وهناك من دعا بالنسبة لفلسطين المزاوجة بين الحرب النظامية (جيوش عربية) مع حرب شعبية فلسطينية. وأيا كانت المسوغات والدعوات التي ترى أفضلية لشكل على آخر، أو تصر على تقديس نموذج بعينه فإنها تظل ضيقة وقاصرة نظريا عن معالجة الصورة الأشمل؛ خاصة في الصراعات الطويلة والمعقدة. فمعظم الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والاستغلال خاضت أشكال عديدة من الكفاح والمواجهات مع مضطهديها، سواء تعايشت تلك الأشكال معا في مرحلة معينة أم تتابعت عبر مراحل الكفاح الطويلة.

ويدور الحديث كثيرا هذه الأيام عن تجربة غاندي في المقاومة المدنية السلمية في الهند ضد التاج البريطاني، وعن تجربة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، وفي كلا التجربتين الهندية والجنوب أفريقية عناصر متشابهة مع اختلافات وإن كانت المقاومة السلمية المدنية طاغية في الهند أكثر منها في جنوب أفريقيا. مع العلم أن كلا التجربتين تطورتا في سياق تاريخي طويل، واحتوت على أشكال متعددة للنضال إلا أن الشكل الحاسم كان المقاومة المدنية السلمية هي التي قادت تحقيق أهداف الحركتين التحرريتين. مع التأكيد على وجود الكثير من المعطيات والوقائع التي تشير إلى أوجه شبه كبيرة بين نظام الأبارتهايد السابق في جنوب أفريقيا وبين النظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي، مع ضرورة التحذير من محاولة تعميم النموذج الجنوب الأفريقي في مطلق الأحوال؛ لكن يتوجب الاستفادة من الدروس الغنية لتلك التجربة.

ومع تناول التجارب المختلفة حول العالم، يجدر التأكيد أنه لا يمكن لحركة ما أن تقرر ما هو شكل النضال الرئيس؛ فأشكال الكفاح المختلفة تتقرر وفقا للعديد من العوامل المعقدة وضمن سياق تاريخي، وتتصل هذه العوامل بطبيعة الصراع وطبيعة العلاقة بين طرفي الصراع، وعوامل لها علاقة وطيدة بثقافة طرفي الصراع، والوسائل المستخدمة في السيطرة، والبدائل المتاحة للحركة التحررية مع الابعاد الإقليمية والدولية...الخ. وبالتالي لا يمكن تعميم أي شكل من نهاية ما أو في فترة نجاحه، وتطبيقه على حالة أخرى مهما كانت درجة التشابه بينهما؛ لأن ما يختزنه الشعب والحركة التي تقوده من تجربتها وثقافتها وتاريخها، وكذلك الطرف الآخر للصراع، يكون لها الدور الحاسم في سلوك طرفي الصراع، ومهما بلغت المهارة لدى أفراد بعينهم ومدى معرفتهم ورغبتهم في تطبيق نموذج معين مارسته حركة أخرى في قيادة شعب ما، فإن ذلك لن ينجح أو يفيد في سياق الحالة التاريخية ومستوى تطور حركة شعب آخر. وعليه فإن الاستفادة من دروس الآخرين هو أمر ضروري ومشروع وله فائدة كبرى، وهو مختلف عن تعميم أشكال معينة أو محاولة نقلها وتبنيها كإستراتيجية مناسبة لكل الحالات أو كعقيدة أيديولوجية، فهذا سيكون خطأ قاتلا وغير ذي قيمة في الواقع الخاص.

تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة ومنظمة التحرير الفلسطينية

تؤكد تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة أنها، أيضا، تأثرت بتجارب الشعوب الأخرى. فمع بدايات تشكيل أنوية الفصائل الفلسطينية في الخمسينيات والستينيات؛ تأثرت القيادات الفلسطينية بتجربة الحرب الشعبية المسلحة الناجحة في الصين، كما تأثرت بتجارب فيتنام وكوبا والجزائر، وفي ظل غياب أي دور فعال للأمم المتحدة ومع هزيمة الأنظمة العربية عام ١٩٦٧ وصلت الفصائل الفلسطينية المكافحة إلى نتيجة مفادها أن العمل الفدائي هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين مستلهمة ذلك من تجارب عالمية.

جاء في المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٨ أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكا. ويؤكد الشعب الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية لتحرير وطنه والعودة إليه..." وجاء في المادة العاشرة "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كل الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة المسلحة". وجاء في المادة ٢١ "الشعب العربي الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها".

وفي المادة ٢٩ "المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني". وجاء النشيد الوطني الفلسطيني ليعبر عن نفس الاتجاه: "بلادي بلادي ... يا أرض الجدود. فدائي فدائي... سأمضي فدائي وأقضي فدائي.. إلى أن نعود". ومن ثم أغاني وأناشيد الثورة الفلسطينية تشدد على تمجيد الفدائيين والعمليات الفدائية ؛ ولكنها غالبا ما ركزت على تمجيد البطولات الفردية؛ وعلى تمجيد القادة كأفراد أيضا.

وجاءت عملية تعديل الميثاق عام ١٩٩٦ في الدورة الحادية والعشرين في غزة "إن المجلس الوطني الفلسطيني.. إذ ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمد في الدورة التاسعة العشرة المنعقدة في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، والتي أكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية واعتماد مبدأ الدولتين"، .... "وبناء على اتفاقية مبادئ أوسلو، ومرجعية مدريد...الخ". يقرر المجلس دعوة اللجنة القانونية إلغاء مواد الميثاق التي تتعارض مع هذه التطورات وتقديم التعديلات للمجلس المركزي لإقرارها.

صحيح كان العمل الفدائي الرافعة الرئيسة للكفاح بين أعوام ١٩٦٨ و ١٩٨٨، وقد عبر في سنواته الأولى عن استعداد عال لدى الشباب والرجال والنساء الفلسطينيين للالتحاق بصفوف المقاومة، إلى الحد الذي لم تكن الفصائل قادرة على استيعاب هذه الأعداد أو تفعيلها والاستفادة من طاقتها. ولكن في هذه المرحلة أيضا تطورت أشكال الكفاح السلمي الجماهيري في داخل الأرض المحتلة ١٩٦٧ كما في داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، تدريجيا من يوم الأرض والدفاع عنها إلى حركة متواصلة ممتدة شملت مقاومة الاستيطان، إضرابات الأسرى وحركة الجماهير المتضامنة معهم، كفاح العمال والنقابات المختلفة ضد إجراءات الاحتلال بحقهم وبحق نقاباتهم، حركة معلمي القطاع الحكومي، والمدارس الخاصة في القدس، وكفاح الطلبة الفلسطينيين ضد قيود الاحتلال على الحريات الأكاديمية، وحركة العمل التطوعي الواسعة، وكفاحهم معا ومع المرأة الفلسطينية ضد الاستيطان ومشروع الحكم الإداري الذاتي ومشروع روابط القرى وخطة التقاسم الوظيفي، التوعية والتثقيف والتنظيم، تنظيم المسيرات والإضرابات والمؤتمرات وإحياء المناسبات الوطنية...الخ. كانت هذه الأشكال الكفاحية تلفت باستمرار اهتمام وسائل الإعلام وتجند الأنصار والمؤيدين، كما تستجلب قمعا



مقاومون للجدار في قرية بلعين المصدر: www.stopthewall.org

قاسيا من جانب سلطات الاحتلال التي كانت ترد على أي نشاط سلمي بالاعتقالات،و منع التجول والعقوبات الجماعية وفرض نقاط التفتيش والقيود على الحركة، وإطلاق النار على المتظاهرين العزل وممارسة القتل، في محاولات للسيطرة بالقوة على نمو حركة شعبية سلمية لمقاومة الاحتلال؛ فكانت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) جامعة لكل هذه الأشكال الشعبية للمقاومة المدنية، وشكلت نقطة تحول وسيادة لشكل المقاومة الشعبية الفلسطينية غير المسلحة، وإن تخللها عنف شعبي عفوي، ومنظم أحيانا؛ مثل استخدام الحجارة والزجاجات الحارقة.

انتفاضة ١٩٨٧ : نموذج للمقاومة الشعبية المدنية

اشتملت انتفاضة عام ١٩٨٧-١٩٩٣ على أوسع مشاركة شعبية فلسطينية وتميزت بطابعها الديمقراطي العميق؛ حيث المبادرة الجماهيرية والمشاركة الشعبية في تحديد أهدافها،وفي برامجها وآليات عملها، بحيث توفر تناغم كبير بين قيادتها وجماهيرها،وقد تجلى ذلك في الالتزام ببيانات الانتفاضة وبتعليماتها، وفي التضامن والتكافل الاجتماعي العميق، والإحساس الشامل بالأمن والأمل، كما في الشعور بالانتماء والحرص على المصلحة العامة...الخ.

قامت الانتفاضة على قاعدة التنظيم الاجتماعي الفلسطيني المستقل: تفتح الأسواق متى يقرر الفلسطينيون، وليس متى يقرر جيش الاحتلال، تغلق الطرق متى أرادت قيادة الانتفاضة وجماهيرها، يذهب العمال للعمل وفقا لقرار الانتفاضة، وصولا إلى الامتناع عن دفع الضرائب وأشكال من العصيان المدني الشامل، كما في تجربة بيت ساحور وغيرها. وكان لها عدة ركائز سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تستند إلى تجاوب وفعالية ومبادرة الجماهير الفلسطينية، كأساس لكل إنجازاتها. ان تجربة الانتفاضة الأولى توجت مخاض طويل في مسيرة الكفاح الفلسطيني؛ وتؤكد أن لا فرد ولا حزب ولا حركة مهما بلغ ذكاؤها، يمكن أن يقرر شكلا معينا وحيدا للنضال التحرري. فما كتب في الميثاق الوطني، وما كتب في أنظمة وأدبيات الفصائل لم يجد طريقه إلى التطبيق سوى في فترات محددة، ولم تنسجم الممارسة مع المعاني التي قصدت، كما أن الدعوة عام ١٩٩٦ لإلغاء بنود في الميثاق الوطني التي لا تنسجم مع رسائل الاعتراف المتبادل واستحقاقات أوسلو؛ لم تمنع من اندلاع موجة جديدة من المواجهة، غلب عليها الطابع المسلح، وإن وجدت أشكال أخرى مرافقة فلم تحظى بالاهتمام اللازم من قبل وسائل الإعلام، التي وربما بسبب سيطرة الإعلام الغربي المناصر لإسرائيل ترغب دوما في التركيز على العنف. واليوم، ومع تلاشي فرص التسويات السياسية، ومع مأسسة المواجهة مع حماس بعد مأسستها سابقا مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما توفره عملية المأسسة للاحتلال وللنظام العنصري الإسرائيلي من فرص للاحتواء والسيطرة، وفتح الشهية للتفكير في بلورة "قيادات معتدلة" كما عملت دوما؛ ويضاف لذلك كله، ما آلت إليه القوى المسلحة من تدهور في نظرتها للصراع، وعملية تحويل الكثير من المقاتلين ضد الاحتلال، إلى مقاتلي مصالح فئوية ضيقة ضد الداخل الفلسطيني؛ كل ذلك يدفعنا لدعوة كافة القوى المناضلة والمناضلين، ومؤسسات المجتمع المدني لإعادة تنظيم الذات في حركة مقاومة جماهيرية غير مسلحة (مدنية)، مستفيدين من تجربة كفاح شعبنا الطويلة، ومن تجارب الآخرين في هذا المجال. فالنتائج التي حققتها انتفاضة عام ١٩٨٧ في عدة سنوات، وحجم الخسائر القليلة قياسا بالأشكال الأخرى ونتائجها، تؤكد لنا مدى فعالية أسلوب المقاومة الشعبية المدنية. وقد استخدمت قوات الاحتلال في حينه كافة الوسائل المتاحة أمامها لوقف الانتفاضة لكنها لم تتمكن، فذهبت إلى مدريد ومن ثم لمفاوضات أوسلو، ورغم أن إسرائيل راوغت إلا أنها اضطرت للتعامل مع القيادة الفلسطينية والاعتراف بـ "م ت ف"، الأمر الذي مهد لمرحلة أوسلو وما بعدها. وبالطبع هذا لا يسقط ضرورة تقييم مرحلة أوسلو والاستفادة من دروسها وعيوبها.

لماذا المقاومة الشعبية المدنية؟

المقاومة الشعبية المدنية (غير المسلحة) تستطيع ممارسة النضال على جميع الجبهات المفتوحة والضرورية وبأقل الخسائر؛ بدءا من العمل السياسي مرورا بالجبهة: الثقافية -الفكرية، والاقتصادية، وانتهاء بالاجتماعية-التنموية. والمقاومة الشعبية غير المسلحة هي الأسلوب الذي يستطيع شعبنا من خلاله الاستفادة من جميع الموارد والطاقات البشرية في الوطن وفي المنافي، يستطيع أن يشترك فيها الرجال والنساء، العامل والمزارع، الطفل والشيخ، وكل صاحب مهنة وكل ذي موهبة، كل صاحب علم، وكل من يمتلك شعورا إنسانيا، ولذلك فهو الشكل الأمثل لتعبئة كل الطاقات الفلسطينية والمساندة لها. ويجب أن تستند هذه المقاومة إلى ثبات مطلق على مبادئ سياسية واضحة وأهداف محددة، وأن تستند إلى رؤية إستراتيجية واضحة للمستقبل. المرونة والمبادرة مطلوبتان، فالتركيز على شكل المقاومة الشعبية المدنية لا يعني أبدا التخلي عن خيارات وبدائل أخرى؛ لكن الاستعداد لخيارات أخرى شيء، واللجوء إلى استخدامها في أي وقت ولأي سبب هو شيء آخر، وقد ينطوي على أضرار لا يمكن إصلاحها.

حكومات العالم تتخذ القرارات السياسية، ولديها جيوش، تستطيع أن تستخدمها في الحروب والمواجهات، وتستطيع أن تحاصر أو تهزم مجموعات مسلحة أو جيوش أخرى، ولكن كيف يمكنها أن تجبر الناس على استهلاك نوع معين من العصير أو الفاكهة؟ عندما يرغب الناس بمقاطعة خدمات معينة أو الإضراب، الاعتصام، أو الصيام؛ كيف يمكن للحكومات أن تتحكم في إرادتهم؟؟ هنا بالضبط يكمن مصدر قوة المقاومة المدنية لأنها تعتمد على الإرادة الحرة للفرد وقوته الروحية، كما تعتمد على العمل الجماعي الواسع والمشاركة لكل الألوان والأطياف والأعمار والمهن، وكلما اتسعت كلما أصبحت أكثر تأثيرا. وفي ظل المرحلة التي تسيطر فيها الولايات المتحدة على القرار السياسي الغربي الذي يمكن أن يؤثر على إسرائيل؛ يتوجب التطلع إلى قوة الرأي العام العالمي، والمجتمع المدني العالمي والحركات المناهضة للعولمة؛ بأنها قوة صاعدة ومهمة، ويمكنها أن تصبح حاسمة التأثير إذا ما تمت الاستفادة منها بشكل فعال، وجعل المقاومة الشعبية الفلسطينية


جنود الاحتلال يطلقون النار في قرية بلعين
المصدر: www.stopthewall.org

هي الأكثر تأييدا وقبولا في أوساطها، وتحقيق ذلك يتطلب إعادة الاعتبار للبعد الشعبي-الديمقراطي للمقاومة الفلسطينية عبر اعتماد أساليب المقاومة المدنية.

أمر آخر يجب التوقف أمامه؛ وهو أن إسرائيل استغلت بشكل فعال العمليات التي يسقط فيها مدنيون إسرائيليون، أو إطلاق الصواريخ الفلسطينية البدائية، من أجل عزل الشعب الفلسطيني ومحاصرته عالميا. وهذه العمليات التي تأتي غالبا في إطار رد الفعل على الاعتداءات الإسرائيلية المخططة، غالبا ما تستغلها إسرائيل لتنفيذ مخططات أخرى تتعلق بالأرض والبنية التحتية الفلسطينية، عوضا عن استهداف المناضلين الذين "لا تأمن جانبهم"، وسواء كانوا من المقاتلين أم من المدنيين الذين تلصق بهم تهمة "النية للقيام بعمل ضد مدنيين إسرائيليين"، أي تغتال وتقتل على النوايا ، ولا أحد يراجع الناطق العسكري الإسرائيلي عن موهبته الخارقة في معرفة النوايا الفلسطينية بالتفصيل؟! وعوضا عن ذلك لا يسأل الفلسطينيون أنفسهم عن ذلك أيضا! ولا يقومون بتكذيب مسبب وذي دلالة للإعلانات الإسرائيلية المتكررة المبررة للقتل. وفوق كل ذلك، ورغم محدودية أثر الصواريخ الفلسطينية، تصورها وسائل الدعاية الإسرائيلية والمؤيدة لها وكأنها سلاح مواز للقوة النووية الإسرائيلية، وكأن وجود دولة إسرائيل أصبح مهددا. وقد مكن ذلك إسرائيل من تصوير حربها على الشعب الفلسطيني كحرب على "الإرهاب" وكأنها موازية لحرب الولايات المتحدة على "الإرهاب". وهي تمكن إسرائيل، في النهاية، من التهرب من استحقاقات يفرضها القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار...الخ.

أما على مستوى الداخل الفلسطيني؛ فرغم الشعبية التي تحظى بها عمليات المقاومة المسلحة حتى الآن؛ بسبب عدم وجود سبل أخرى للرد على الاعتداءات الوحشية التي يمارسها الاحتلال، فإن استمرار ردود الفعل الفلسطينية الارتجالية يدفع الغالبية العظمى من الفلسطينيين العادين إلى التفكير بأن هذه هي الطريقة الصحيحة للتعامل مع الاحتلال، وانه لا دور لهم سوى انتظار نتائج هذه المواجهات. ولذلك على القوى الفلسطينية أن تتحرر من عقلية رد الفعل والعفوية والخوف من عدم إثبات الذات "نحن هنا"!، وتتطلع إلى أهمية الضبط التام للنفس والسيطرة على الذات، والنظر في ممارسة طرق النضال الشعبية والجماهيرية المشروعة؛ من أجل كسب معركة الدعاية أولا؛ وإشراك كل فئات الشعب في الكفاح وفي القرار ثانيا، وحتى يعاد الاعتبار للفروق بين الجلاد والضحية ثالثا. مما يمكن من الانتقال من حالة ردود الفعل إلى حالة الفعل المنظم المخطط واضح الأهداف، وفي إطار إستراتيجية مدروسة وواضحة، وأية استراتيجيات مرافقة أو بديلة يمكن الاستعداد لها بالتنظيم والجاهزية المناسبة لحجم وطبيعة الصراع.

يجب أن تستند المقاومة الشعبية إلى ثبات مطلق على مبادئ سياسية واضحة وأهداف محددة، وأن تستند إلى رؤية إستراتيجية واضحة للمستقبل. المرونة والمبادرة مطلوبتان، فالتركيز على شكل المقاومة الشعبية المدنية لا يعني أبدا التخلي عن خيارات وبدائل أخرى؛ لكن الاستعداد لخيارات أخرى شيء، واللجوء إلى استخدامها في أي وقت ولأي سبب هو شيء آخر، وقد ينطوي على أضرار لا يمكن إصلاحها.

مدخل عملي: حملة لمقاطعة إسرائيل وعزلها

يمكن لشعار مقاطعة إسرائيل، سحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حتى تلتزم بقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة أن يكون مدخلا لكل الراغبين بالمشاركة في مسيرة الكفاح الفلسطيني ليساهموا بمبادراتهم وإمكاناتهم. وأهم ما يميز هذه الحملة عما سبقها أنها تضع نهايتها فقط عند تحقق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتطبيق فعلي لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، أي عودة اللاجئين واستعادة أملاكهم وتعويضهم، وتحقيق المواطنة الكاملة والمساواة التامة لفلسطينيي ١٩٤٨، واللاجئين الذين سيعودون لديارهم الأصلية ضمن دولة إسرائيل. وبالتالي هي تقدم أهدافا واضحة، بعيدة المدى؛ كما تقدم منهجية الحملات للعمل من أجلها، ويتسع نطاق الحملة على مستوى العالم، لكن مطلوب فعالية فلسطينية أكثر؛ وخاصة من قبل القوى السياسية، بحيث لا تبقى الحملة في نطاق المؤسسات غير الحكومية فقط، بل يجب أن تشمل كل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. وهي تحتاج إلى ترويج ثقافتها، وشعاراتها العامة، كما تحتاج إلى مبادرة محلية يومية.

والحملة هي احد أشكال المقاومة المدنية، ويمكن لأشكال المقاومة المدنية أن تكون فعالة جدا في مجالات عديدة تتصل بالعلاقة بين الشعب الفلسطيني وممارسات الاحتلال، يمكنها أن تعالج القيود على حركة السلع وقوة العمل، متابعة الكفاح ضد التوسع الاستيطاني، ضد عزل وتهويد القدس، التضامن مع الأسرى، مبادرات تنموية وعمل تطوعي، ....، كل شيء وكل الناس يمكن أن يحددوا أهدافا ويعملوا معا لانجازها بطرق سلمية وعبر المشاركة الشعبية، متحررين من الخوف والتردد والإحساس بفقدان الأمل، والانعزالية والتفكير في الهموم والمصالح الشخصية. ويمكن للنتائج الايجابية للمقاومة الشعبية المدنية أن تظهر فورا، ليس على صعيد الأهداف السياسية الكبرى بعيدة المدى، بل على صعيد المساهمة في تحسين ظروف الحياة واحترام الذات والتضامن بين أفراد المجتمع، وفي تزايد المشاركة الشعبية وارتقاء مستوى الوعي... نتائج عديدة تظهر سريعا وأخرى تحتاج إلى الكثير من الصبر وطول النفس وقوة الإرادة لمراكمتها.

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، لجان مناهضة التطبيع، لجان المقاطعة، مؤسسات وقوى المجتمع المدني المختلفة بما فيها الفصائل السياسية خارج السلطة، حركة التضامن العالمية، كلها معا يمكن إن تشكل جبهة متحدة ضد النظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي، وفي إطار شكل المقاومة الشعبية المدنية. وهي تقوم بذلك الآن فعليا؛ لكن تحتاج إلى التقدم نحو إستراتيجية واضحة، مع توحيد صفوفها أكثر، كما تحتاج إلى قيادة فلسطينية تعطيها الدعم وتعطيها الثبات السياسي الراسخ على الحق والهدف. كما يساعدها التوقف الفلسطيني التام عن القيام بأعمال تستغلها إسرائيل في دعايتها، وإلى درجة عالية من ضبط النفس، حتى لو قامت إسرائيل بارتكاب الجرائم، فهي فعلت وستفعل المزيد منها. فالشعب الفلسطيني جزء من البشرية يتمتع بأخلاقيات وقيم إسلامية وعربية منحازة بقوة؛ للحرية والعدل والمساواة والسلام، وعدالة القضية الفلسطينية واضحة كالشمس، ومع ذلك؛ يبدو أن على الفلسطينيين أن يجدوا حلولا وطرقا لكل شيء يتعلق بمستقبلهم، وأن عليهم أن يشرحوا ويبرهنوا مرارا وتكرارا عن صدقهم وعدالة قضيتهم، يجب ان يعمل الفلسطينيون وفقا لقاعدة أن أحدا لن يتذكر عدالة قضيتهم عندما يخطئون، وأن لا أحد يتذكر جرائم إسرائيل عندما يرد الفلسطينيون عليها بالمثل. وعليه، لا بد من إدراك كل المعادلات وموازين القوى؛ إدراك حجم وطبيعة القوة والضعف الموجودة لدى شعبنا، وحجم ونقاط ضعف وقوة عدونا، وكل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية لنشاطاتنا؛ وإلا لن نتقدم للأمام مهما بلغت بلاغة شعاراتنا وخطاباتنا ومها بلغ صدق نوايانا.

* سالم ألو هواش هو ناشط سياسي وحقوقي في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

مقــاطعــة الأبـارتـهايــد الإســرائيلــي

مقاومـة مدنيـة فعالـة تستلهـم نضـال جنـوب أفريقيـا

بقلم: عمر البرغوثي*

القتل، أشلاء الأطفال، هدم المنازل، تدمير البنى التحتية، الحصار والتجويع ... مسلسل يتكرر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما كان يتكرر في معازل جنوب أفريقيا في زمن الأبارتهايد، دون رادع؛ ويسود صمت رهيب أو استنكار خجول مُخجِل لينتهي المسلسل كما في كل مرة، بضحايا أكثر وحقوق أقل. فقد تراوحت ردود الفعل في العالم على الاجتياح الإسرائيلي الدموي الأخير لقطاع غزة، الرازح أصلاً تحت وطأة الحصار والتجويع المنظم، بين التنديد والوعيد الفارغ من جهة والتواطؤ الوقح من جهة أخرى، مع استثناءات قليلة اتسمت بالمبدئية. في المحصلة شعر الشعب العربي–الفلسطيني أنه، مرة أخرى، يقف وحيداً تقريباً في وجه قوة عسكرية عاتية لا تحترم قوانين ولا مبادئ أخلاقية، بل حتى تعتبر الفلسطيني شبه إنسان، أو إنسان نسبيّ، لا يستحق كافة الحقوق المنوطة بالبشر عموماً.

لذا، فقد آن الأوان لمقاومة مدنية فاعلة (فلسطينية وعربية) تحاصر حصارنا عبر كسب تأييد الرأي العام العالمي لعزل إسرائيل في كافة المجالات الحيوية وإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي وإنهاء اضطهادها المركّب للشعب الفلسطيني. بعد الفشل المدوي للنظام الرسمي العالمي في تحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية إزاء جرائم إسرائيل الكولونيالية والعنصرية، آن الأوان لدعوة المجتمع المدني الدولي لتحمل هذه المسؤولية بتبني كافة أشكال المقاطعة ضد إسرائيل. فقط هكذا تحقق الانتصار على النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

أشكال النضال: بين السياسة والقانون والأخلاق

برأيي، يجب ألا يتمسك الشعب الفلسطيني بأي شكل للمقاومة بشكل دوغمائي أو عدمي دون دراسة جدواه ومدى صلاحيته للوصول لأهدافنا المنشودة ضمن السياق المحيط، ودون أخذ البعد الأخلاقي والقانوني بعين الاعتبار. إن كانت مقاومة كل من الاحتلال والعنصرية واجباً غير خاضع للجدل، فأشكال هذه المقاومة ليست مقدسة ولا جامدة. في كل الأحوال، لا بد لمقاومتنا أن تحترم المبدأ الأخلاقي الأممي الذي يحرم استهداف المدنيين الأبرياء ويشترط التناسب بين درجة المشاركة في الجريمة والعقوبة العادلة لها. أما كون العدو لا يحترم هذا المبدأ، فهذا لا يبرر انزلاقنا نحن إلى حضيض أخلاقي، فنحن أصحاب حق ومبادئ لا نقارن أنفسنا بلا–أخلاقية إسرائيل.

أما من الناحية العملية–البرغماتية، فإن العمليات المسلحة ضد المدنيين الإسرائيليين، بغض النظر عن مدى تواطئهم في إدامة الاضطهاد الإسرائيلي المركّب لشعبنا، حقاً أضرت بالنضال الوطني الفلسطيني، بالذات في حقبة ما بعد ١١ سبتمبر، حيث سمحت للآلة الإعلامية الصهيونية واسعة التأثير بتشويه صورة نضالنا التحرري، المنطلق جوهرياً من قيم إنسانية سامية تنشد العدالة والمساواة والسلم، بإظهاره كإرهاب أعمى يقتل الأطفال والمدنيين، تماماً مثل إرهاب "القاعدة"، بينما لم تكن الصورة بهذه البشاعة من قبل، حتى في الإعلام المهيمن في الغرب. وقد شعر كل من يعمل منا في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وعن حق شعبنا في تقرير مصيره، بالذات في ساحات الغرب وارتباطاً بحركات التضامن فيها، بهول الثمن الذي دفعته قضيتنا بسبب هذه العمليات. دعني أؤكد أننا نناضل فقط لنحقق انتصارات ترفع الظلم والاضطهاد عنا وتقربنا لأهدافنا، للعدالة، لاستعادة حقوقنا المسلوبة، لحياة كريمة في وطن حر، سيّد، وديمقراطي، وليس حباً في الانتقام أو الموت والاستشهاد والتضحية كأهداف بعينها. إن المقاومة الأصيلة ثقافة ونهج وهدف ومبدأ، لا صنم.

كما إن ظروف الهيمنة الإسرائيلية–الأمريكية الشاملة تقريباً على الساحة العسكرية–الأمنية، وإدراكنا الواعي لانقسام الشعب الفلسطيني إلى ثلاثة أجزاء شبه معزولة عن بعضها البعض (٦٧، ٤٨، وشتات)، والحصار المحكم على كل منها (سواء إسرائيلياً

إن كانت مقاومة كل من الاحتلال والعنصرية واجباً غير خاضع للجدل، فأشكال هذه المقاومة ليست مقدسة ولا جامدة. في كل الأحوال، لا بد لمقاومتنا أن تحترم المبدأ الأخلاقي الأممي الذي يحرم استهداف المدنيين الأبرياء ويشترط التناسب بين درجة المشاركة في الجريمة والعقوبة العادلة لها. أما كون العدو لا يحترم هذا المبدأ، فهذا لا يبرر انزلاقنا نحن إلى حضيض أخلاقي، فنحن أصحاب حق ومبادئ لا نقارن أنفسنا بلا أخلاقية إسرائيل.

في الواقع، عدا عن حقيقة التشابه الموضوعي الكبير بين النظامين، فإن الدافع الأهم لإصرارنا في حملة المقاطعة على تشبيه إسرائيل بجنوب أفريقيا ينبع من فهمنا لعمقٍ تأثير صورة جنوب أفريقيا في وجدان الرأي العام الغربي خصوصاً، ولوجود قوانين دولية واضحة تحدد آليات فرض العقوبات ضد نظام الأبارتهايد في أي دولة وجد.

أو عربياً)، لا تسمح لنا بتوقع أن ترقى المقاومة المسلحة يوماً إلى مستوى التحديات المفروضة علينا، أو أن يصبح دورها حاسماً في تحقيق انتصارات تراكمية مستدامة على الأرض لتحقيق أهداف النضال الوطني الفلسطيني. فحتى مع العملية الفدائية البطولية في كرم أبي سالم قرب غزة في منتصف العام المنصرم، والتي توجت بأسر جندي إسرائيلي قد يبادل بمئات الأسرى الفلسطينيين، يجب ألا نخدع أنفسنا بالأوهام. إن هذه العملية النوعية هي استثناء للقاعدة غير قابل للتكرار كثيراً أو للمراكمة. فإن أنتجت أربعة عقود من الاحتلال العسكري للضفة وغزة صواريخ "القسام" البدائية، وذات التأثير النفسي بالأساس، فلا يمكننا أن ننتظر عقوداً أخرى ونحن نحلم بامتلاك صواريخ شبيهة بما في ترسانة حزب الله، مثلاً، والتي حقاً اثبتت فعاليتها في تحقيق ميزان رعب، وفي التصدي -- بنجاحٍ غير مسبوق -- للعدوان الإسرائيلي في الصيف الماضي عندما حاول تجاوز هذا الميزان. إذاً، ما العمل؟ هل نركع لمشيئة إسرائيل ونرضى بعظام ترميها لنا كما حصل في مسيرة أوسلو؟ قطعاً لا! فالمسافة التي تفصل بين "القسام" والاستسلام هائلة، لا يمكن أن ندعي اننا استكشفناها كما يجب.

المقاومة المدنية: بين القسام والاستسلام

ربما يكون مفهوم المقاومة المدنية – وهي بالضرورة سلمية -- قد أصبح يثير الريبة، إن لم نقل النفور المبرّر، لدى الكثيرين في العالم العربي، كونه ارتبط في الحقبة الأخيرة بتوجهات سياسية تفرّط ببعض الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وأهمها حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض والعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. فالمبادرات الداعية إلى "اللا–عنف" في فلسطين خلال التسعينيات من القرن الماضي كانت بغالبيتها ممولة من مؤسسات غربية مشبوهة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وبالتالي كانت بشكل عام ترضخ لأهم الشروط الإسرائيلية في التنازل عن حقوق اللاجئين وفي عدم التطرق لنظام التفرقة العنصرية القائم في إسرائيل ضد السكان الأصليين، العرب–الفلسطينيين. ولكن في الواقع فإن العلاقة البادية بين تبني برنامج سياسي منقوص في أهدافه وبين المقاومة المدنية كاستراتيجية نضالية للوصول إلى هذه الأهداف هي عرضية لا عضوية. إن نداء المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات، أي ما اصطلح على اختصاره بالأحرف الإنجليزية BDS [١]، الصادر عن الغالبية الساحقة للمجتمع المدني الفلسطيني في ٩ يوليو ٢٠٠٥، هو خير ما يصحح هذا الخلط بين الهدف والاستراتيجية النضالية للوصول إليه.

إن هذا النداء، الصادر بمناسبة مرور عام على قرار محكمة العدل الدولية ضد الجدار، خطّ مساراً تاريخياً جديداً للنضال التحرري الفلسطيني لعدة أسباب، أهمها إنه، وللمرة الأولى منذ عقود، أعاد تعريف الصراع مع إسرائيل ضمن سياق الاضطهاد الإسرائيلي الثلاثي لشعبنا، والمتمثل في: رفض عودة اللاجئين إلى ديارهم؛ الاحتلال العسكري والاستيطان في مناطق ٦٧؛ ونظام التمييز العنصري ضد المواطنين الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية. وهذا الشق الأخير كان غائبا أو مغيباً لعقود طويلة تحت شعار "البرغماتية" والتساوق مع "الإرادة الدولية". وانسجاماً مع هذه الرؤية، دعى البيان لإنهاء الاحتلال وسياسة التمييز العنصري الإسرائيلي وإلى تمكين اللاجئين من العودة، وبالتالي شكل تحدياً كبيراً للتعريف الخادع للشعب الفلسطيني الذي ساد منذ توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، والذي يشمل بالأساس فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ٦٧. وأخيراً، فإن هذا البيان تضمن لغة جديدة تخاطب أصحاب الضمائر الحية من الإسرائيليين، لا لمناشدتهم لدعم "السلام" أو "لإنقاذ الشعبين من براثن الكراهية المتبادلة" – وهو خطاب العبيد الذي شاع في حقبة أوسلو، ولا يزال، بين بعض أوساط القيادة الفلسطينية وبعض المثقفين والأكاديميين المخدوعين أو المنتفعين من المشاريع الفلسطينية–الإسرائيلية المشتركة -- بل لدعوتهم لتأييد المقاطعة ضد نظامهم الاستعماري والعنصري ومؤسساتهم المتواطئة في تكريس هذا النظام، تماماً كما انضم ذوو الضمائر الحية من البيض إلى خنادق النضال ضد العنصرية في جنوب أفريقيا. من الجدير ذكره أن نداء المقاطعة هذا قد حصد تأييداً واسعاً من ممثلي الأجزاء الثلاثة المكونة للشعب الفلسطيني، ليصبح المرجعية الأبرز لدى مؤسسات وحملات التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني، بالذات في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وكان قد سبقه بيان المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل الصادر في ربيع ٢٠٠٤ عن الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، والذي شكل الوثيقة الأساسية التي استند إليها قرار اتحاد أساتذة الجامعات ببريطانيا (AUT) الداعي إلى مقاطعة جامعتين إسرائيليتين بسبب تورطهما في إدامة الاحتلال والسياسة العنصرية لإسرائيل، قبل أن يتراجع الاتحاد عن هذا القرار تحت ضغط هائل مارسه اللوبي الصهيوني والأبواق الإعلامية الخاضعة تحت سيطرته ضد الأكاديميين البريطانيين الذين حملوا راية المقاطعة.

معركة المقاطعة في الغرب

بما أن الغرب هو دون شك ساحة التأثير السياسي والاقتصادي الأقوى على الصراع العربي–الإسرائيلي، فإن جل اهتمامنا في حركة المقاطعة الفلسطينية يتركز في إلهام ودفع (وأحياناً توجيه) والتشبيك مع حركات مجتمعية (بالذات في أوساط المثقفين والأكاديميين والمهنيين) متنامية في الغرب تؤيد عزل إسرائيل كما فعلت مع نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. وقد جاء هذا التركيز أحياناً، للأسف، على حساب مساهمتنا في تطوير حملة مقاطعة المجتمع المدني في العالم العربي لإسرائيل، ولكن هذا موضوع أوسع من مجال هذا المقال.

منذ ظهرت أولى الدعوات لمقاطعة إسرائيل من قبل مؤسسات المجتمع المدني الأوروبي المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية المنعقد في دوربان (جنوب أفريقيا) عام ٢٠٠١، لجأت قوى الضغط الصهيونية إلى البلطجة والإرهاب الفكري لكم أفواه دعاة المقاطعة وكبح امكانية تطور الجدل الحاصل في الإعلام الغربي حول الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين، كي لا يمس الخطوط الحمراء، وبالذات النكبة ومسؤولية إسرائيل التاريخية عن تشريد اللاجئين الفلسطينيين؛ والأساس الصهيوني العنصري لدولة إسرائيل، الشبيه لدرجة عالية بنظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا. إن كانت الحركة الصهيونية بتفرعاتها قد اعتمدت لدرجة عالية في السابق على قوة المنطق لكسب الرأي العام الغربي تحديداً، فهي في السنوات الأخيرة لم تعد تملك سوى منطق القوة ولي الأذرع لتكريس هيمنتها في ساحتي الفكر والإعلام في أغلب الدول الغربية. من أهم أساليب الضغط المستخدمة الاتهام بأن الدعوة لمقاطعة إسرائيل هي بحد ذاتها تعبير عن "معاداة السامية"؛ وأن مناصري المقاطعة منافقون يغمضون أعينهم أمام انتهاكات حقوق الإنسان في كل العالم باستثناء إسرائيل؛ وأن المقاطعة تضر أكثر مما تنفع، إذ أنها تضعف "قوى السلام" في إسرائيل المدافعة عن حقوق الفلسطينيين.

منذ البداية، لعبت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية دوراً محورياً في تفنيد تلك الحجج المسوغة ضد المقاطعة عبر مقالات وآراء نشرت في صحف تقدمية وفي بعض صحف التيار العام في الغرب كذلك. سألخص هنا أهم هذه الحجج المضادة:

أولاً - "المطالبة بمقاطعة إسرائيل تعبير عن معاداة السامية":

ربما لا تأخذ غالبية القراء العرب هذا الادعاء على محمل الجد، فهو لا يستند إلى أي أساس منطقي أو معلوماتي، ولكن لدى أوروبا والغرب عموماً حساسية مفرطة، إن لم نقل هوس، من هكذا اتهام بسبب المحرقة النازية التي راح ضحيتها ملايين اليهود، ضمن ضحايا آخرين. لذا، فلا يمكن تجاهل الاتهام ولا الإقلال من خطره على من يُتهم به. ردنا عليه تلخص في كون دعوات المقاطعة لإسرائيل لا تستهدف اليهود بتاتاً، ولا حتى الإسرائيليين لكونهم يهوداً، بل تستهدف البنية الكولونيالية والعنصرية الإسرائيلية



جنود الاحتلال يمنعون المتضامنين الدوليين من الاحتجاج

المصدر: www.stopthewall.org




مسيرة فلسطينية في بيت لحم ضد مصادرة الأراضي — المصدر: مركز بديل

برمتها. بالإضافة إلى حقيقة أن جزءاً هاماً من الحركة الداعية لمقاطعة إسرائيل في الغرب هو من اليهود التقدميين. كما أن تعريف "معاداة السامية" الشائع في الغرب، والذي يرتكز على العنصرية ضد اليهود كونهم يهوداً، لا ينطبق من قريب أو بعيد على العداء لسياسات إسرائيل أو الدعوة لعقابها بسبب هذه السياسات، تماماً كما أن حملات المقاطعة ضد جنوب أفريقيا لم تكن موجهة ضد دين محدد أو إثنية بعينها.

ثانياً - "مقاطعة إسرائيل وحدها وغض النظر عن دول أسوأ يعد نفاقاً":

عادة ما يقارن أعداء المقاطعة في الغرب إسرائيل بالسعودية وإيران وكوريا الشمالية والسودان، وأحياناً الصين، ليصلوا لاستنتاج أن استهداف إسرائيل دون غيرها من الدول الأشد إيغالاً في انتهاك حقوق الإنسان يعتبر نفاقاً. ما يتناساه هؤلاء هو أن الفرق الأهم -- من منظار برغماتي -- يتلخص في كون إسرائيل ينظر إليها في الغرب كدولة ديمقراطية، وهي تستحوذ على دعم سياسي واقتصادي وثقافي هائل، بينما لا ينطبق ذلك على الأخريات. كما إن إسرائيل تتميز عن تلك الدول الأخرى -- من الناحية المبدئية -- بأنها صاحبة أطول احتلال عسكري معاصر، وأنها الوحيدة التي تتبنى نظام التمييز العنصري وترفض عودة لاجئين قامت هي بتشريدهم بهدف الحفاظ على التفوق الديمغرافي. لكل ذلك، فإن إسرائيل هي أجدر بدعوات المقاطعة من "نظيراتها".

ثالثاً - المقاطعة تضعف "اليسار" الإسرائيلي وبالتالي تضر الفلسطينيين أكثر مما تنفعهم:

إذا تجاهلنا الموقف الاستعلائي (patronizing) الذي تفوح رائحته من هذه الحجة التي يفترض أصحابها أنهم أكثر فهماً منا لمصالحنا، فالسؤال الأهم في الرد عليها هو: أيّ يسار؟ أين هي تلك القوى الإسرائيلية التي تطالب بإنهاء الاضطهاد الإسرائيلي لشعب فلسطين؟ كيف لأحد أن يضعف جثة هامدة؟ أما اليسار الإسرائيلي الحقيقي، أي المعادي للصهيونية، فهو ضعيف للغاية ومتشرذم، وغالبيته بدأت تتعاطى إيجابياً مع فكرة المقاطعة (بأشكال متعددة). ثم إن أهداف المقاطعة، أي إنهاء كل أشكال الاضطهاد الصهيوني للشعب الفلسطيني، تصب في صالح الأهداف المعلنة لنضال ذلك اليسار المبدئي، أي تحقيق العدالة والسلام المبني عليها.

ومن منطلقات شبيهة، يدّعي البعض أن المقاطعة هي سلاح ذو حدين لأن إسرائيل، إن عزلت دولياً وأصبحت تعامل كدولة مارقة، ستصبح بالضرورة أكثر ضراوة وعنفاً في قمع الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم، مما سيضر أكثر قطاعات الشعب الفلسطيني ضعفاً وفقراً قبل غيرهم. إن كان هذا صحيحاً بالمجمل فهو ينطبق على جميع الحالات التي طبقت فيها المقاطعة من قبل، وبالذات في جنوب أفريقيا، حيث كانت القيادة السياسية للمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) تدرك تماماً مدى هذه "الأعراض الجانبية" للمقاطعة، ولكن لم تدع ذلك يثنيها عن تبني المقاطعة كسلاح استراتيجي لإنهاء نظام التمييز العنصري. فعلى المدى القصير، واستناداً لقراءتنا لتاريخ حركات التحرر، لا يمكن أن نتوقع من أية دولة استعمارية أن ترضخ للضغوط وترضى عن طيب قلب بإنهاء استعمارها. ولكن ردة الفعل الأولى للضغوط الدولية، المتمثلة عادة في تكثيف الهجمة الاستعمارية على الشعب المضطهد، سرعان ما تتلاشى تحت وطأة آلام الحصار العالمي، ليحل محلها موقف أكثر برغماتية يفهم أن ثمن فك العزلة لا بد أن يدفع بالعملة الصعبة، أي بإنهاء الاحتلال وأشكال الاضطهاد الأخرى التي كانت الدافع من وراء المقاطعة أصلاً.

الأبارتهايد في إسرائيل وجنوب أفريقيا - هل التشابه كاف؟

لم يفت أحداً من متابعي تطور حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل أن تشبيه إسرائيل بجنوب أفريقيا، عدا عن صدقه، كان أهم تكتيك استخدمناه دون جدال. قد يستغرب البعض من هذا التشبيه، بالذات كون إسرائيل تشكل حالة استعمارية وعنصرية أشد بطشاً وخطراً، في العديد من الجوانب، من جنوب أفريقيا في ظل الأبارتهايد، كما صرح عدد من قادة النضال التحرري في الأخيرة غير مرة. في الواقع، عدا عن حقيقة التشابه الموضوعي الكبير بين النظامين، فإن الدافع الأهم لإصرارنا في حملة المقاطعة على تشبيه إسرائيل بجنوب أفريقيا ينبع من فهمنا لعمق تأثير صورة جنوب أفريقيا في وجدان الرأي العام الغربي خصوصاً، ولوجود قوانين دولية واضحة تحدد آليات فرض العقوبات ضد نظام الأبارتهايد في أي دولة وجد. إذا نجحنا في خلق صورة لإسرائيل في الذهنية الغربية تشبه لدرجة أو لأخرى صورة النظام العنصري بجنوب أفريقيا نكون قد قطعنا شوطاً هاماً على طريق إقناع الرأي العام العالمي بتطبيق نظام المقاطعة وسحب الاستثمارات ولاحقاً العقوبات (التي تفرض من قبل الأمم المتحدة والحكومات) ضد إسرائيل. كما يصبح أصعب بكثير على نشطاء المعسكر المقابل أن يجادلوا ضد مقاطعة إسرائيل على وجه الخصوص، إذ أن هذه الاستثنائية ستُثبِت نفاقهم أو كيلهم بمعيارين، وهو ما ينفر الرأي العام منهم.

بالرغم من أوجه الشبه العديدة بين النظامين، إلا أن إسرائيل تتمتع بنفوذ لا يقارن في البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي ولدرجة أقل في مراكز صنع القرار في أوروبا. كما إن إسرائيل تغذي تأنيب الضمير الغربي بسبب المحرقة النازية وتعتمد عليه من أجل ابتزاز الغرب بحيث لا يجرؤ على مقارنتها بجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تربط إسرائيل بالغرب علاقات ثقافية أوطد من تلك التي ربطت جنوب أفريقيا به، وهذا العامل لا يمكن تجاهله. وإسرائيل في النهاية، ورغم حقيقتها العنصرية بامتياز، تتمتع بواجهة وسمعة ديمقراطية، إذ أن نظامها السياسي يسمح شكلياً بمشاركة الأقلية الفلسطينية في الانتخابات العامة، بعكس نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وبعكس الحال في جنوب أفريقيا، فالقوانين الإسرائيلية الأساسية لا تميّز بفجاجة بين "الأعراق". لذا، فالتشابه وحده لا يعني بالضرورة أن استراتيجية المقاومة التي نجحت هناك ستنجح هنا. إذاً هل هناك أمل حقيقي في نجاح المقاطعة ضد إسرائيل؟

ينظر البعض لتعثر تجربتي المقاطعة الأكاديمية ببريطانيا والكنيسة المشيخية (Presbyterian) بالولايات المتحدة[٢] حتى الآن فيستخلص أن قوة اللوبي الصهيوني العاتية نجحت وستنجح في قمع كل تحرك جدي باتجاه مقاطعة إسرائيل بأي شكل كانت. ربما نسي هؤلاء أن الدعوة الأولى للمقاطعة الأكاديمية لجنوب أفريقيا صدرت عن المؤتمر الوطني الأفريقي في الخمسينيات من القرن الماضي ولم تجد صدى حقيقياً في الغرب إلا بعد مرور ما يقارب الثلاثين عاماً. يجب إذاً الصبر قليلاً قبل إطلاق السهام نحو حركة المقاطعة الفلسطينية، التي بدأت بوادرها منذ أربع سنوات فحسب، والتي حققت في هذه الفترة الوجيزة إنجازات ملموسة وقابلة للمراكمة، أهمها وضع موضوع مقاطعة إسرائيل على خارطة حركات التضامن والعديد من القوى التقدمية في الغرب، وإلهام عدد من حملات المقاطعة ضد إسرائيل في بلدان عدة.

في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، نجح أكبر اتحاد لأساتذة الجامعات في بريطانيا (NATFHE) في إقرار بيان يطالب فيه أعضاءه بتحمل مسؤوليتهم الأخلاقية ومقاطعة الجامعات والأكاديميين في إسرائيل إذا لم يندِّدوا علناً بالاحتلال. كما أيدت أكبر نقابة عمال بمقاطعة أونتاريو في كندا (CUPE) في مؤتمرها العام، وبالإجماع، بيان المقاطعة الفلسطيني (BDS). وتعالت أصوات هامة تطالب بتطبيق سحب الاستثمارات والمقاطعة على إسرائيل في أوساط مؤثرة، من نقابة محامين في الولايات المتحدة (National Lawyers' Guild) إلى مجلس كنائس جنوب أفريقيا (الذي يضم ملايين الأعضاء) واتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا (COSATU) إلى المجلس الأوروبي للتنسيق بين منظمات التضامن مع فلسطين (ECCP). كما أن حملة المقاطعة نجحت في إقناع المغني الكبير، روجر ووترز، وهو من مؤسسي الفرقة الأشهر في السبعينيات Pink Floyd، بتحويل جولته هنا من فنية بحت إلى سياسية تدين الجدار والاحتلال، وهذا ما برز في تغطية وسائل الإعلام العالمية لزيارته، مما أثار غضب المؤسسة السياسية الإسرائيلية والإعلام الصهيوني.[٣]

هناك معيقات فلسطينية وعربية تعطل نمو حملات المقاطعة لإسرائيل في العالم، أهمها استمرار، بل تزايد، المشاريع المشتركة مع المؤسسات الإسرائيلية في قطاعات العلوم والثقافة والصحة والشباب والمرأة وغيرها. وخطورة هذه المشاريع المضلِلة تكمن في تجاهلها لواقع الاضطهاد الإسرائيلي وفي مساهمتها في إضفاء الشرعية عليه

رغم ذلك، لا يزال المشوار أمامنا طويلاً. فلا يمكن في مثل هذا العمل توقع نتائج سريعة. المهم هو وضوح الهدف والرؤية، الانسجام مع الذات في التكتيكات والمواقف، والمثابرة وإتقان مهارات الاتصال والعلاقات العامة التي تلعب دوراً كبيراً في التشبيك وفي نشر ثقافة المقاطعة، سواء محلياً أو عالمياً. إنها سيرورة تراكمية حقاً وتحتاج لطول نفس ولتكاتف الجهود وتوسيع التحالفات بتصاعد.

العوامل المحلية الكابحة لتطور المقاطعة

هناك معيقات فلسطينية وعربية تعطل نمو حملات المقاطعة لإسرائيل في العالم، أهمها استمرار، بل تزايد، المشاريع المشتركة مع المؤسسات الإسرائيلية في قطاعات العلوم والثقافة والصحة والشباب والمرأة وغيرها. وخطورة هذه المشاريع المضلِلة تكمن في تجاهلها لواقع الاضطهاد الإسرائيلي وفي مساهمتها في إضفاء الشرعية عليه. بالإضافة إلى ذلك، فهي تسهم في ترسيخ صورة إسرائيل كدولة متميزة في مجالات العلم والبحث والفن. بغض النظر عن النوايا، فإن الدخول في هذه المشاريع التي لا تهدف بشكل رئيسي لا لبس فيه إلى مقاومة الاحتلال وأشكال الاضطهاد الإسرائيلي الأخرى (دون أن تمس بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني)، يعد شكلاً من أشكال التواطؤ مع مساعي إسرائيل المحمومة لتسويق نفسها في العالم كدولة طبيعية، بل ومتنورة، لديها مشاكل فحسب مع جاراتها. عدا عن ذلك، فهذه المشاريع تستخدم بدهاء من قبل الحركة الصهيونية لإجهاض محاولات المقاطعة لإسرائيل في الغرب تحت شعار: "هل أنتم أكثر ملكية من الملك؟"

أما العامل الآخر الذي يعيق التقدم على صعيد المقاطعة هو غياب القيادة السياسية الفلسطينية المطالبة بالمقاطعة. بما أن السلطة الفلسطينية خُلِقت لتحمّل بعض أعباء الاحتلال، فهي غير قادرة ولا تملك الإرادة لرفع شعار أي مقاومة ضد الاحتلال، حتو لو كانت مقاومة مدنية. أما منظمة التحرير الفلسطينية، وهي لا تزال الممثل الشرعي والوحيد الذي يجمع، نظرياً على الأقل، كل أجزاء الشعب، فهي متشرذمة لا حول لها، لذا فهي غائبة، أو بالأحرى مغيّبة، عن الساحة السياسية الدولية منذ أوج مرحلة أوسلو. لذا كان لا بد من الحصول على تأييد أوسع قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز شرعية مطلبنا بالمقاطعة في أعين العالم لحين تطور الموقف الرسمي الفلسطيني لتبني المقاطعة كشكل مقاومة استراتيجي.

ما العمل؟

لا مناص من الاستمرار بوتيرة متصاعدة وبروح نقدية تسمح لنا بالتعلم من أخطائنا وتطوير أدائنا وتحقيق انتصارات صغيرة وتراكمية في خط متعرج ولكن متصاعد. وهذا يتطلب بناء تحالفات مبدئية مع القوى المجتمعية التقدمية والليبرالية التي تنجح في تجاوز الخوف من مناهضة سياسة إسرائيل الاستعمارية والعنصرية. ولكن هذا بدوره يشترط توسيع مدى تطبيق المقاطعة للمؤسسات الإسرائيلية بين أوساط المجتمع الفلسطيني خصوصاً والمجتمعات العربية عموماً. لا بد من وقف جميع هذه المشاريع الخداعة على وجه السرعة. وهنا لا بد من ذكر أن بعض مؤسسات التمويل الغربية تشترط مثل هذه الشراكات لتقدم دعمها المالي، لذا فيجب أن تتكاتف مؤسساتنا في رفض التمويل المشروط، كي لا يُستفرد بأحد.

وفي النهاية، لا بد من إعادة تشكيل وتأهيل، بل وإحياء، مؤسسات منظمة التحرير لتلعب الدور المنوط بها في قيادة هذه المرحلة النضالية الحرجة بأدوات عصرية تمكنها من بدء تحقيق انتصارات ملموسة على الأرض. ولكن في كل الأحوال لا بد من استمرار المجتمع المدني، بما فيه القوى السياسية، في بذل جهود مضنية لتطوير حملة المقاطعة التي أطلقها والتي بدأت تلاقي تأييداً واسعاً في العالم.

آن الأوان لبدء حوار فلسطيني-فلسطيني وفلسطيني-عربي حول استراتيجية للمقاومة، نابع من مصالحنا كشعب وكجزء من أمة عربية، بغض النظر عن رغبات ومشاريع الآخرين. كما آن الأوان بكل تأكيد لإطلاق أوسع حملة شعبية ورسمية لعزل ومعاقبة إسرائيل دولياً لإرغامها على الاندحار. إن معاناتنا المجانية لم تعد تحتمل، وانجرارنا لتكتيك عدونا العسكري أضعفنا وعزلنا نسبياً عن حلفائنا الطبيعيين في العالم. وإهمالنا لضرورة تقييم تجاربنا والتأقلم مع سياقنا واستغلال مصادر قوتنا لا يغتفر. آن الأوان لإطلاق طاقات المجتمع الفلسطيني ككل، لا أبطاله فحسب، للمشاركة في مقاومة مدنية تستلهم نضال جنوب أفريقيا وتغذي الأمل في العودة وتقرير المصير والمساواة الإنسانية. فقط حينها سيتغير بشكل دراماتيكي مسلسل الإجرام والتضحية والصمت المخزي.

---

* عمر البرغوثي هو باحث فلسطيني مستقل وعضو مؤسس في الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (www.PACBI.org). نشرت النسخة الأصلية من هذا المقال في مجلة الآداب (بيروت)، في ديسمبر ٢٠٠٦.

مراجع وهوامش:

[١] BDS هو اختصار Boycott، Divestment and Sanctions. النداء وقائمة القوى والاتحادات والمؤسسات الموقعة عليه موجودان بالإنجليزية على:
http://www.pacbi.org/boycott_news_more.php?id=66_0_1_10_M11
وبالعربية على: http://www.badil.org/Boycott-Statement-Arabic.htm

[٢] تراجع اتحاد المحاضرين البريطاني عن قرار مقاطعة جامعتين إسرائيليتين بعد ٣٤ يوماً، أما الكنيسة المشيخية فتراجعت نسبياً في مؤتمرها العام الأخير المنعقد في حزيران ٢٠٠٦ عن قرار مؤتمرها العام في ٢٠٠٤ لبدء النظر في سحب الاستثمارات من الشركات المنتفعة من الاحتلال والعنف. في الحالتين، كان ضغط اللوبي الصهيوني العامل الرئيسي الذي فرض التراجع.

[٣] لمراجعة جميع قرارات المقاطعة هذه وبعض التحليلات المتعلقة بها، راجع: www.PACBI.org

من جنوب أفريقيا الى فلسطين: حركتا تضامن في هولندا

إعداد: إريك هافركورت وسونيا زيمرمان*

تهدف هذه المقالة إلى استكشاف بعض الاتجاهات التاريخية في عمل حركة التضامن الهولندية من اجل فلسطين، كما سنحاول استخلاص بعض الدروس من تجربة الحركة الهولندية المناهضة لنظام "الأبارتهايد" في جنوب أفريقيا سابقا.

الحركة من أجل فلسطين: صراع على قمة الجبل

عندما خرجت هولندا من خمسة سنوات من الحرب والاحتلال من قبل الألمان عام ١٩٤٥؛ فتحت عيونها وهي مفزوعة وغير مصدقة لما علمه الناس عن مستوى وحجم الأعمال الوحشية وجرائم الإبادة التي اقترفها الألمان ضد اليهود، الغجر، الشاذين جنسيا والمعاقين؛ وهكذا، لقي تأسيس دولة إسرائيل الذي تبع ذلك ترحيبا حارا،[1] وحتى هذا اليوم ظلت هولندا مؤيدا وفيا لدولة إسرائيل، سواء كانت الأخيرة على صواب أو على خطأ. وقد لعبت الصحافة دورا قويا في تصوير الأفكار والأعمال الصهيونية على أنها عادلة، وإن على حساب القضية الفلسطينية. ولذلك ظلت أعمال التطهير العرقي التي اقترفها اليهود بحق الفلسطينيين (النكبة) غير معروفة لمعظم الشعب الهولندي حتى اليوم.

في حزيران من العام الجاري ٢٠٠٧؛ تمر الذكرى الأربعون للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧؛ ويصف السيد "جان موهرين"[2]، المراقب العسكري الهولندي في منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) ـــ يصف كيف قامت صحيفتان هولنديتان قويتان (تلغراف وان آر سي)، تماما مثلما فعلت نشرة الجيش الإخبارية، بحجب متعمد للأخبار المتعلقة بالاستفزازات الإسرائيلية التي قادت في النهاية إلى حرب ١٩٦٧؛ حيث قامت هذه الصحف بتجاهل الاستفزازات الإسرائيلية، وفي نفس الوقت الانشغال والتركيز على ردود الفعل العربية، وبالتأكيد سارت الصحف المؤيدة لإسرائيل في نفس الاتجاه؛ مما جعل عامة الناس في هولندا يعتقدون إن إسرائيل الضعيفة كانت محاطة بالعرب المتعطشين للدماء وأنهم جاهزون لإلقاء اليهود في البحر. وبالتالي، لا عجب في أن غالبية الهولنديين الشعب الهولندي احتفلت بالنصر الإسرائيلي، وأطلقوا صفة معاداة السامية على كل من تجرأ وعارض احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧.

السلوك الوحشي المتصاعد لدولة إسرائيل، على سبيل المثال في الحرب الأولى على لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا (١٩٨٢)، في الانتفاضة الأولى، وأخيرا في جنين (٢٠٠٢)؛ كان لهذا السلوك أثرا سلبيا على التعاطف الهولندي مع دولة إسرائيل، ولكن الهجمات الانتحارية الفلسطينية التي حصلت في نفس الوقت جرى استغلالها بشكل كامل وفعال من قبل آلة الدعاية الإسرائيلية، الأمر الذي تسبب في عرقلة تصاعد الدعم للفلسطينيين.

ساهمت الحكومة الهولندية في سنوات أوسلو بمبالغ كبيرة لدعم البنية التحتية الفلسطينية؛ على سبيل المثال: ميناء ومطار غزة. ومع ذلك، لم تطلب الحكومة الهولندية تعويضا من إسرائيل بعد أن قام الجيش الإسرائيلي بتدمير هذه البنية التحتية في سنوات لاحقة، وهذا يشير إلى مواصلة هولندا دعمها السياسي لإسرائيل.

هذا النوع من السلوك السياسي المخفف من قبل الحكومة الهولندية تجاه إسرائيل؛ تكرر في قضية محكمة العدل الدولية بشأن الجدار؛ حيث قامت الحكومة الهولندية بإعلام المحكمة بوجهة نظرها بأن إصدار رأي استشاري بشان الجدار هو أمر غير مرغوب فيه، بحجة انه قد "يقوض جهود استئناف العملية السياسية".[3] وفي تموز ٢٠٠٤ وجهت الحكومة الهولندية نداء إلى إسرائيل دعتها فيه إلى الالتزام بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ولكن تمت هذه الدعوة من خلال بيان شفوي موجه لوزير الخارجية الإسرائيلي "سلفان شالوم"، وفي أيلول ٢٠٠٤ قام وزير الشؤون الخارجية الهولندي، ومن بعده رئيس الاتحاد الأوروبي السيد "بوت" بطمأنة السيد "شالوم" بان الاتحاد الأوروبي لن يصوت لصالح إيقاع عقوبات على إسرائيل إذا لم تلتزم الأخيرة بالحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

تعمل حركة التضامن الهولندية مع فلسطين في ظل هذا المناخ السياسي المؤيد بثبات لإسرائيل؛ وبالرغم من ذلك توجد مؤشرات على بدايات للتغيير.

في استطلاع للرأي أجري في كانون أول ٢٠٠٦[4]؛ قال ٦٩٪ من الهولنديين جميعا إن الجدار في فلسطين غير مقبول، و ٦٦٪ قالوا أن على الحكومة الهولندية أن تمارس ضغطا على إسرائيل من اجل إن تحترم قرار الأمم المتحدة بشأن الجدار، ٦٧٪ قالوا أن على الحكومة الهولندية أن تمارس ضغطا على إسرائيل من أجل تفكيك المستوطنات، فيما قال ٧١٪ أنه يتوجب عدم السماح للشركات الهولندية بالاستثمار في المستوطنات، وأعرب ٦٢٪ عن اعتقادهم بأن على الحكومة أن تتخذ إجراءات لوقف ذلك.

وفي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٦؛ حقق اليسار بعض التقدم، بالرغم من أن قضايا الشئون الخارجية لم تكن بارزة في الحملات الانتخابية لأي من الأحزاب السياسية. ومع ذلك، ظهرت مواقف لها أهمية كبيرة بالنسبة لحركة التضامن؛ فقد عبر حزبان هما الروابط الخضراء GroenLinks (حزب الخضر الهولندي–يسار) والحزب الاشتراكي SP عن وجوب فرض عقوبات على إسرائيل، كما أكد حزب العمال على أهمية حقوق الإنسان والقانون الدولي، وتفكيك الجدار؛ ولكن بالرغم من هذه الإشارات المشجعة؛ لا تتوفر الأغلبية البرلمانية المطلوبة من اجل اتخاذ إجراءات فعالة يتم متابعتها وتنفيذها بواسطة البرلمان[5].

منذ عام ٢٠٠٠ بدأت حركة التضامن الهولندية–الفلسطينية بالتوسع والتنوع، مع مشاركة منظمات غير حكومية كبيرة تشترك مع قوى أخرى في تجمع "مدنيون متحدون من اجل السلام"، مع ملاحظة تزايد عدد المنظمات المشاركة، ومن بينها منظمات يهودية ومسيحية؛ وكلها تتخذ شكل العمل التضامني مع فلسطين كنشاط أساسي لها أو كجزء من رسالتها برامجها. وفي آخر تحقيق غير منشور، قامت بإجرائه لجنة هولندا–فلسطين، وشمل مدى واسع من المنظمات العاملة في مجال القانون الدولي أو مجال العمل من اجل السلام؛ صرحت ٨٪ من هذه المنظمات، عن قيامها بنشاطات من أجل فلسطين، و٨٨٪ من بين الـ ٦١ منظمة التي أجابت على أسئلة البحث قالت أن قرار الأمم المتحدة بشأن الجدار يجب أن ينفذ، ٩٦٪ دعموا فكرة ممارسة ضغوط على إسرائيل؛ وبشكل خاص عبر وقف تجارة الأسلحة، العقوبات والمقاطعة (بشكل خاص منتجات المستوطنات)، وسحب الاستثمارات.

تكتسب حركة التضامن مع فلسطين الكثير من الفرص لأنشطتها المستقبلية بسبب توفر القبول الشعبي؛ فعبر صياغة روابط قوية بين المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية، اتحادات العمال، المنظمات الشعبية والكنائس التي تبارك هذه الحركة؛ هذه الحركة تستطيع العمل على تكوين جبهة موحدة، ويمكنها أيضا التعلم من تجربة حركات التضامن الأخرى مثل تلك التي تشكلت لمناهضة نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" السابق في جنوب أفريقيا.

ثلاثة دروس من تجربة حركة مناهضة نظام الفصل العنصري

اثنان مِن الدروَسِ الأكثر أهميةً التي يمكن استخلاصها من تجربة الحركة المناهضة للتفرقة العنصرية، تتعلق بالتنوعِ الواسع لتلك الحركة والذي يحتمل حتى درجة من التنافس بين المنظمات المختلفة التي انضوت في إطارها؛ مما يساعد في تقوية الحركة ككل. يضاف لذلك، الإدارة المرنة للحملات، خاصة عندما يتم العمل على أهداف بعيدة المدى، وهذا يشكل إستراتيجية عمل واعدة.

حركة التضامن الهولندية الأوسع – وبدون أدنى شك الأكثر تأثيرا – كانت الحركة المناهضة للتفرقة العنصرية والتي كانت طفولتها في أعوام الخمسينيات، ولكنها أصبحت في كامل نضجها في سنوات السبعينيات والثمانينيات؛ وقد كانت هذه الحركة تعددية جدا ومنذ انطلاقتها: في المرحلة الوطنية (على مستوى هولندا) كانت هناك أربع مجموعات نشطة، ولكل مجموعة أنصارها المختلفين كليا عن أنصار المجموعة الأخرى، وكانت أوسع هذه الحركات هي "لجنة جنوب أفريقيا" (Komitee Zuidelijk Afrika) التي وجدت في عام ١٩٧٦، وتشكلت من نشطاء سابقين شاركوا في التضامن مع انجولا ومستعمرات برتغالية سابقة أخرى، ومعظم الناشطين جاؤوا من الأحزاب السياسية اليسارية غير الشيوعية (بصورة رئيسية من حزب العمال الهولندي الواسع، ومن حزب أصغر هو حزب السلام–الاجتماعي)، والمجموعة الواسعة الأخرى كانت حركة مناهضة الأبارتهايد في هولندا (Anti–Apartheidsbeweging Nederland) التي وجدت في العام ١٩٧١ في دائرة تأثير الحزب الشيوعي الهولندي. ومجموعة عمل المنظمات المسيحية (Kairos and the Boykot Outspan Aktie) والتي ركزت على أعمال المقاطعة والمسيرات المناهضة للعنصرية في هولندا؛ وهذه كانت مكملا للتنوع الوطني لحركة مناهضة العنصرية في هولندا. كلا المنظمتين الأخيرتين وجدتا في عام ١٩٧٠؛ وكانت العلاقات متوترة جدا في أحيان معينة بين "لجنة جنوب أفريقيا (KZA) وحركة مناهضة الأبارتهايد في هولندا (AABN)، ومع ذلك أبقت الحركتان هذا التوتر بمستوى لا يقترب من الإضرار ببعضهما البعض، وحتى أنهما تعاونتا في لحظات محددة. وقد كان لهذا التنافس ايجابياته المفيدة: فقد أبقت المنظمات عيونها على بعضها البعض؛ حيث كل منظمة تحاول القيام بأنشطة تسترعي انتباه الجمهور في هولندا، وكذلك استرعاء انتباه وسائل الإعلام والسياسيين. أيضا، جلبت المنظمات المختلفة مؤيدين مختلفين جدا؛ مما جعل الحركة الهولندية المناهضة للأبارتهايد هي حركة التضامن الأوسع والأكثر تنوعا حتى الآن.[6] وهكذا فإن التنوع الشديد للحركة قد ساهم في الواقع في قوتها، أكثر من تسببه في تجزئتها وتشتتها.

ثانيا، إن تبني خيار واضح يركز على الحملة بينما يرافق ذلك إمكانية استخدام استراتيجيات بديلة؛ كان عاملا هاما آخر من عوامل نجاح حركة مناهضة الفصل العنصري. وقد كانت الحملة ضد شركة النفط الانجليزية–الهولندية العملاقة (شل) قد حددت هدفا من الوزن الثقيل؛ ففي عام ١٩٧٨ وحدت لجنة جنوب أفريقيا (KZA) ومجموعة عمل المنظمات المسيحية (Kairos) قواهما في حملة موحدة ضد شركة "شل" التي كان لديها مصالح واسعة في جنوب أفريقيا؛ وتم تقديم مطلبان للشركة: أولا، على شركة "شل" أن توقف توريد النفط لجنوب أفريقيا، وثانيا، على شركة "شل" إن تنسحب كليا من البلاد. وقد شعرت كلتا المنظمتان بالدعم من إعلان الأمم المتحدة دعوتها لمقاطعة نفطية طوعية ضد جنوب أفريقيا. الناشطون المناهضون للتمييز العنصري أصبح بإمكانهم التوجه للاجتماعات السنوية لمساهمي شركة "شل" للتعبير عن احتجاجهم. ومن خلال دعوة متحدثين أساسيين لهذه الاحتجاجات، مثل "سي. ف. نود" (C.F. Beyers Naudé) المنظر الجنوب–أفريقي ضد "الأبارتهايد"، وعادة جذبت مثل هذه الاحتجاجات الاهتمام



من قبل وسائل الإعلام، وببطء، لوثت التفرقة العنصرية سمعة شركة "شل"؛ ولكن ما زال عملاق النفط لم يستجب لمطالب "لجنة جنوب أفريقيا" و "مجموعة عمل المنظمات المسيحية". وعلى أية حال؛ شعرت الشركة بأنها مضطرة لتوضيح أنها لم تدعم نظام التفرقة العنصرية، وبالرغم من ذلك، لم ترتبط أية نتائج بهذا الإعلان.

في النصف الأول من الثمانينات، كانت المصلحة الهولندية العامة في استمرار نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا تتراجع، والحملة ضد شركة "شل" كانت في حالة توقف أو ركود تام؛ ومجموعات النشطاء المحليين كانت تفقد الدافعية والحماس للعمل. وفي معاكسة هذا الاتجاه؛ أطلقت "لجنة جنوب أفريقيا" حملتي مقاطعة قصيرتين جدا، ولكن ناجحتين أيضا ضد شركات "العملات الذهبية" و "الفاكهة" الجنوب-أفريقيتان، بينما واصلت الحملة بعيدة المدى ضد شركة "شل". وفي غضون سنة اختفت المسكوكات الذهبية والفاكهة الجنوب-أفريقية من السواق الهولندية. وقد ساهمت المصالح الاقتصادية الصغيرة في البنوك الهولندية، وكذلك الأسواق التجارية الكبيرة التي كانت تباع فيها منتجات جنوب أفريقيا بدور كبير في هذه النجاحات السريعة. وهكذا؛ فإن إدخال وإتباع استراتيجيات بديلة عندما تصاب الحملة الرئيسية بالركود، يساعد مجموعات النشطاء المحليين الذين يشكلون العمود الفقري لأي حملة على استعادة حماسهم.

الدرس الثالث الذي يجب تعلمه هو تحصيل الخبرة وتراكمها من خلال البحث عالي الجودة؛ لأن ذلك يعزز ويقوي مصداقية الحركة. فجهاز مراقبة الشحن (The Shipping Research Bureau (SRB، الذي تأسس في عام ١٩٨٠ كمبادرة مشتركة بين "لجنة جنوب أفريقيا" ومجموعة عمل المنظمات المسيحية، لعب هذا الجهاز / المكتب دورا مهيمنا في الكفاح ضد توريد النفط لجنوب أفريقيا في سنوات الثمانينيات، وقد كان بمقدور هذا المكتب الصغير تعقب ما بين ٥٠-٦٠٪ من انتهاكات المقاطعة النفطية الطوعية لـ "ألوطنيين الموحدين" بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣. وقد أجبرت شركات النفط على تعيين واستخدام طرف ثالث لشحن النفط لجنوب أفريقيا، وذلك في محاولة من جانب هذه الشركات لخفض مستوى الأضرار التي تلحق بسمعتها، وتسبب ذلك في تكاليف نقل إضافية وعدم انتظام عملية تدفق النفط لجنوب أفريقيا. ويعود ذلك جزئيا إلى فعالية ونشاطات مكتب مراقبة الشحن (SRB)؛ فقد أجبرت حكومة جنوب أفريقيا، أيضا، على صرف مليارات الدولارات الإضافية من أجل سد احتياجاتها النفطية.[7] وقد كان العامل الرئيسي في نجاح مكتب مراقبة الشحن يتمثل في مستوى دقة وموثوقية المعلومات التي يوزعها.

خاتمة

يؤكد البحث أن اتساع وتنوع الحركة الهولندية ضد التفرقة العنصرية ونظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" كانا عاملان مهمان ساهما في تقوية وفي فعالية الحركة؛ وننظر بتفاؤل إنه سوف تتم البرهنة على صحة هذا الاستنتاج، فيما يتعلق بالحركة الهولندية من أجل فلسطين التي شهدت توسعا وتنوعا ملحوظين منذ عام ٢٠٠٠. الدرس الآخر الذي يمكن للحركة الهولندية من اجل فلسطين أن تتعلمه، من تجربة الحركة المناهضة للأبارتهايد، هو أهمية تحديد إستراتيجية عامة مع قضايا كبيرة بارزة وبعيدة المدى وأهداف جذابة، مع توفر الإمكانية في نفس الوقت لاستخدام نماذج بديلة، فيما يتعلق بأساليب وأشكال وطرق أخرى للفعل والنشاط. وتمثل عملية بناء الحركة من اجل فلسطين حول إستراتيجية مشتركة ومرنة تحديا رئيسيا لها في المستقبل القريب.

البحث الدقيق والموثوق كان جوهرة أخرى في تاج حركة مناهضة الأبارتهايد؛ وبنفس الطريقة، يمكن للحركة من أجل فلسطين أن تستفيد كثيرا من آليات مراقبة وتقييم فعالية برامجها وأنشطتها، وبالتالي تستطيع أن تحدد حاجتها بدقة لأي أنشطة إضافية أو اتجاهات جديدة يتوجب الخوض فيها وترجمتها إلى فعل.

---

* اريك وسونيا هما ناشطان في حركة التضامن الهولندية مع جنوب افريقيا سابقا ومع فلسطين حاليا.

هوامش

[1] حصل الاعتراف مع بعض التأخير تحسبا لمخاوف من مشاعر سلبية في أوساط المسلمين في هولندا.

[2] .(J.C. Mühren، Verscheurd Land (Torn Country) (Soesterberg 2004

[3] إجابات على استجوابات في البرلمان الهولندي، ٤ شباط ٢٠٠٤، (DAM-47/04).

[4] أجريت الدراسة من قبل "مدنيون موحدون من اجل السلام" وتم الكشف عنه من قبل (NIPO)، أنظر:
http://www.unitedcivilians.nl/nl/doc.phtml?p=Opiniepeiling+Nederlanders+over+het+Isra%EBlisch-Palestijnse+conflict+%28december%29.

[5] حصلت الأحزاب اليسارية الثلاثة مجتمعة على ٦٥ مقعدا في البرلمان الهولندي من أصل ١٥٠.

[6] Jos van Beurden and Chris Huinder، De vinger op de zere plek (Pointing at the sore spot) (Amsterdam 1996) 158.

[7] R. Hengeveld en J. Rodenburg ed.، Embargo: Apartheid's oil secrets revealed (Amsterdam 1995) 194-195، 202-203.

تطور إداري ومهني يحقق مزيدا من الفاعلية، ويكفل الاستمرارية، ويرسخ الشفافية

التقرير الخاص بتقييم حملة مركز بديل للدفاع عن حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين

قامت كل من منظمة المساعدات الكنسية الدنمركية، ومنظمة تروكير الايرلندية في مطلع نيسان/٢٠٠٦ بمباشرة عملية تقييم خاصة بحملة مركز بديل للدفاع عن حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين. ويذكر هنا أن المنظمتين القائمتين على التقييم هما من المؤسسات المانحة لبديل، حيث هدف التقييم إلى الوقوف على اثر ومدى الفائدة المتحصلة من الدعم المقدم لبديل كمؤسسة فلسطينية غير حكومية فاعلة تنشط في مجال الدفاع عن حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين. كما وأكدت المنظمتان في تقريرهما النهائي أنهما اتبعتا الأصول الموضوعية والعلمية خلال عملية التقييم وإعداد التقرير وذلك توخيا لأقصى درجات الدقة، خصوصا وأنهما تعتبران أن سياسة إغداق الأموال والمشاريع غير المدروسة على المؤسسات الأهلية الفلسطينية أصبح يشكل عامل إفساد تنجم عنه نتائج عكسية لا تخدم المجتمع الفلسطيني.

وقد كان التقييم شاملا حيث شمل بنية مركز بديل الهيكلية، والتقسيم الوظيفي، المهام، أصول وقواعد العمل الإداري، آليات التعاون والعلاقات مع الشركاء المحلين والدوليين، منهجية التواصل مع المجتمع المدني المحلي وغير المحلي، ومقومات استدامة المركز وتطوره. هذا ولقد تم اعتبار التقرير النهائي بمثابة تقرير يعكس رأي كل المانحين لبديل، الأمر الذي دفع بديل إلى طلب الإذن بنشره في كتاب خاص تجسيدا لأصول الشفافية وتوخيا لتعميم التجربة والإفادة من ايجابياتها وسلبياتها.

ولعل من أهم ما توصل إليه التقرير ما يلي:

- حجم الانجازات المتحققة بالقياس إلى عدد أفراد الطاقم العامل فعلا في بديل يعكس تجربة فريدة من التكاملية المؤسسية والابتعاد عن البيروقراطية، وبرغم نجاح بديل في إدارة العمل بنجاح حتى ألان إلا انه يفضل ضمان تناسب حجم العمل مع حجم الطاقم العامل.
- تمكن بديل من تكوين هيكلية فعالة تتوزع ضمنها المسؤوليات والصلاحيات بين الجسم التنفيذي ومجلس الإدارة.
- نجاح بديل في إشراك الطاقم التنفيذي في مجالات عديدة، كالاتصالات الخارجية بما في ذلك التمويل، واتخاذ القرار، وبلورة الخطة العامة للمركز. حيث تم إيجاد آلية تمنع ارتباط عمل واسم مركز بديل بشخص معين بذاته وبما يضمن استمرارية العمل في مختلف الظروف.
- تحقيق انجازات ملموسة على صعيدي التطوير الإداري والمهني للطاقم العامل من خلال تنفيذ برنامج القدرات الإدارية والمالية والمهنية خلال العام ٢٠٠٦، الامر الذي زاد من فاعلية المركز وحسن من أدائه.
- اعتماد توصيات المقيمين والمانحين وتكييفها على نحو يتلاءم مع الخصوصية الفلسطينية كان له اثر كبير في ترسيخ مصداقية بديل على كافة المستويات المحلية وغير المحلية، الرسمية والشعبية، كما كان له مردود ايجابي على مستوى الفاعلية وشروط الاستدامة بما يؤكد القابلية والاستعداد لمزيد من التنامي والتطور.

والى جانب ذلك فقد تقدمت المنظمتان المقيمتان بجملة من التوصيات أهمها:

١- ضرورة توسيع القاعدة الممثلة في هيئات بديل، حيث يلزم العناية بزيادة تمثيل اللاجئين من القدس والمهجرين داخليا من فلسطينيي الداخل وقطاع غزة.

٢- يلزم إيجاد صيغة لتجاوز العقبات التي يفرضها الاحتلال والتي لا زالت تعرقل عملية الامتداد في قطاع غزة، حيث يلزم توسيع نطاق أنشطة بديل وفعالياته وبرامجه.

٣- ضرورة أن يقوم بديل بتطوير سياسة ومعايير أكثر شفافية يمكنها توفير فرص عادلة ومؤشرات سهلة لمراقبة كيفية مساهمة المؤسسات المجتمعية الصغيرة الفاعلة في أوساط اللاجئين.

٤- تحويل مركز اهتمام بديل من الأبحاث إلى الحملات جاء متوافقا مع مسيرة المؤسسة وبرامجها وإستراتيجيتها العامة ولكن يجدر هنا ملاحظة أن هذا التحول يتطلب الاستعانة بخبرات خاصة توظف لهذه الغاية.

٥- ضرورة الانتقال من مهمة رفع مستوى الوعي العام بالحقوق إلى مستوى تغيير الاتجاهات على مستوى الممارسات والسلوك.

٦- ضرورة تعميم منشورات بديل على نحو أوسع.

٧- برغم إدراك بديل ان حق العودة حق قانوني إنساني يرى المقيمون أن تبني بديل لحق العودة كحق وطني ذي طبيعة سياسية في الأساس اضعف من مستوى علاقته بمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. وعليه يلزم توثيق العلاقة مع تلك المؤسسات على نحو أفضل.

٨- ضرورة زيادة تمثيل العنصر النسوي في مجلس الإدارة، والجمعية العامة.

٩- ضرورة إيجاد آلية لتعميم تجربة بديل عبر إيجاد شراكات محلية مع المؤسسات الفاعلة في الأوساط الفلسطينية.

ولقد خلص التقرير الذي يقع في ١١٠ صفحة من القطع المتوسط إلى أن بديل نجح في تطوير ذاته وأدواته على نحو يكفل استمرار تنامي علاقاته مع المؤسسات الفاعلة محليا ودوليا و يساعد في امتداده أفقيا.



رسالة توضيحية من مجموعة "عائدون" خاصة بتقرير تقييم حملة بديل للدفاع عن حقوق اللاجئين

وصل بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، رسالة توضيحية من مجموعة "عائدون" تتعلق بأخطاء جوهرية، وردت في تقرير المقيمين (منظمة المساعدات الكنسية الدنمركية، ومنظمة تروكير)، الخاص بتقييم حملة بديل للدفاع عن حقوق المواطنة واللاجئين، حيث تم تناول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. وان بديل اذ يقوم بنشر هذا الرسالة التوضيحية ادناه، فانه ينتهز هذه الفرصة للتأكيد على جملة من المسائل الأساسية ضمن هذا السياق والمتعلقة بتقرير المقيمين:

١- إصدار بديل لتقرير المقيمين بعد الحصول على الإذن الخاص بالنشر جاء تجسيدا لمبدأ الشفافية الذي يسعى بديل إلى تحقيق أقصى درجاتها.

٢- التقرير يعبر عن رأي المقيمين ورؤيتهم فقط ،وأصدره بديل للاستفادة العامة

٣- بعد مراجعة وتدقيق النسخة الانجليزية (الأصل) ومقارنتها بالعربية، تم التأكد أن الترجمة صحيحة، وتجدر الملاحظة هنا ان بديل اذ حصل على الإذن بالإصدار فان ذلك لا يمنحه حق تعديل او تغيير ما ورد في التقرير.

٤- يرى بديل، وبعد الاطلاع على حقيقة الأمر، أن التوضيح الوارد أدناه، والصادر عن مجموعة "عائدون"، محق وقد جاء في محله، ويستحق العناية؛ كما ويتقدم بالشكر لمجموعة "عائدون" على هذه الرسالة التوضيحية.

فيما يلي نورد نص الرسالة التوضيحية كما هي:

توضيح-سوريا

تصحيحاً لأمرين وردا في التقرير الخاص بتقييم: حملة "مركز بديل" للدفاع عن حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، الذي أجرته منظمتي مساعدات الكنيسة الدنمركية ومنظمة تروكير الايرلندية المنشور في نيسان ٢٠٠٦ في البند ٣-٦ سوريا:

- ورد في الصفحة ٥٠ التالي:

"...حيث يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بالحقوق المدنية وليس السياسية"، والصحيح؛ يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بالحقوق المدنية والسياسية ماعدا السيادية منها أي حق الانتخاب والترشيح في الانتخابات العامة السورية.

- وفي ذات البند، ورد في الصفحة ٥١ التالي: "المشكلة الكبرى التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في سورية والمتعلقة بالحماية المقدمة من الحكومة السورية، وهي النقص في منح وتوفير وثائق السفر، مما يجعل السفر صعباً بالنسبة للاجئين المقيمين في سورية". والصحيح، أن الإجراءات الخاصة بالحصول على وثائق السفر وكذلك إجراءات السفر للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية لا تختلف عن الإجراءات المتعلقة بالمواطن السوري، وهي بمتناول الجميع دون أي عوائق خاصة بهم، حيث يمكن للاجئ الفلسطيني الحصول على الوثيقة في يوم واحد، ولكن المشكلة الكبرى هي في إجراءات الدول الأخرى في ما يتعلق بحامل وثيقة السفر تلك في الحصول على تأشيرة الدخول للدولة المعنية (الفيزا).

لذا اقتضى التصحيح لما فيه منفعة للجميع ودقة المعلومات.

مجموعة عائدون / سوريا

دمشق ٣٠-١-٢٠٠٧

وثيقـة

ورقـة ديربـان: رؤيـا إستراتيجيـة شاملـة

ارتأت هيئة تحرير حق العودة نشر "ورقة ديربان" والتي تم إعدادها من قبل المجموعة الفلسطينية التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية وذلك لسببين: اولا لاتصالها بملف هذا العدد من حق العودة، وثانيا لانها تمثل رؤية إستراتيجية شاملة.

ورقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المقدمة لـ"المؤتمر العالمي المناهض للعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب والأشكال الأخرى من التعصب وعدم التسامح".
ديربان – جنوب أفريقيا. آب/أيلول ٢٠٠١.

لتتوقف النكبة المستمرة: إسرائيل نظام للفصل العنصري (الأبارتهايد)، والاستعمار، وأشكال متطرفة أخرى للعنصرية

لماذا إسرائيل؟ ولماذا في المؤتمر العالمي ضد العنصرية؟

الأسباب الجذرية للصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان:

لا يمكن لأية جهود تهدف لوقف الدوامة المستمرة والمنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها الدول، بما فيها إسرائيل، أن تكون فعالة؛ ما لم يتم تحديد الأسباب الجذرية الرئيسة لمثل هذه الانتهاكات ومكافحتها. ومن الممكن استخلاص أوجه الشبه بين إسرائيل ونظام "أبارتهايد" جنوب إفريقيا؛ حيث لم يتم إحداث أي تغيير فعال، إلا بعد أن أدرك المجتمع الدولي أن السبب الجوهري وراء انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكبها حكومة جنوب أفريقيا، بما في ذلك احتلالها العدواني لناميبيا والصراع في أفريقيا الجنوبية؛ يتمثل في وجود نظام أبارتهايد عنصري. في أعقاب ذلك، تم القيام بالعمل الفعال لتصبح جمهورية جنوب إفريقيا دولة ديمقراطية حقيقية لسكانها كافة،ولا تمارس التمييز، ولتنهي احتلالها لناميبيا، وبهذا تم وضع حد لتهديد السلام العالمي وجنوب القارة الإفريقية.

الأسباب الجذرية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي: النكبة المستمرة

تتكون النكبة المستمرة من ممارسات إسرائيل المنهجية لشكل متطرف من أشكال التمييز العنصري؛ حيث يقف وراء الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان نظام إسرائيلي عنصري يمارس أشكالا منهجية متطرفة من التمييز العنصري، لا تقل بشاعة عن تلك التي مارسها أبارتهايد جنوب إفريقيا في حينه، وإن لم تكن مماثلة له. هذه النكبة المستمرة تشمل أشكالا جديدة من الأبارتهايد، والاستعمار، وأشكالا متطرفة أخرى من العنصرية المطبقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة و داخل إسرائيل (الخط الاخضر). وعدا عن أن تلك الأشكال، هي أشكال من تمييز عنصري متطرف، ومؤسس، ومنظم، ومنهجي، فإنها إلى جانب ذلك تشكل عناصر جريمة الأبارتهايد. حيث يتعرض الفلسطينيون للتمييز ضدهم بأشكال متعددة، بغض النظر عن مكان إقامتهم، سواء أكانت في إسرائيل، أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو في المنافي، وينكر عليهم حقهم في التمتع بالمساواة في الحقوق الفردية بسبب نسبهم وأصلهم القومي.

النظام العنصري الإسرائيلي يمثل العناصر الرئيسة الواجب توفرها في "جريمة الأبارتهايد" كما هي مقننة في" الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٦ بشأن مناهضة جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليه". ويبدو ذلك جليا في الفصل العنصري والتمييز العنصري، والأعمال غير الإنسانية التي تستهدف فرض سيطرة اليهود الإسرائيليين على الأهالي غير اليهود، وعلى وجه الخصوص: الفلسطينيين.

المبادئ التوجيهية من أجل النظر في النظام العنصري الإسرائيلي المتطرف:

- الحق في التحرر من التمييز، والتمتع بالحريات الأساسية دون تمييز، والمساواة، من الحقوق الأساسية للإنسان وركن أساسي تقوم عليه كل حقوق الإنسان الرئيسة وصكوك القانون الدولي الإنساني؛
- إخضاع الشعوب للحكم والسيطرة والاستغلال الأجنبي، بما في ذلك الاستعمار المباشر، إنما يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الجوهرية، كما أنه مناقض لميثاق الأمم المتحدة، ويشكل عقبة أمام تعزيز السلام والتعاون العالميين؛
- "التمييز العنصري"، بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ (CERD)، لا يشمل فقط التمييز على أساس العنصر أو اللون، بل يشمل أيضا التمييز على أساس النسب والأصل القومي أو العرقي. والحماية التي توفرها الاتفاقية تمتد إلى المواطنين، والى من هم غير مواطنين أيضا، وبالتالي فإن الحماية واجبة للفلسطينيين حتى وان لم يكونوا مواطنين في إسرائيل؛
- الأبارتهايد والاستعمار هما شكلان متطرفان من التمييز العنصري. وتؤكد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) بوضوح إدانة الأمم المتحدة: "للاستعمار، وجميع ممارسات الفصل والتمييز، وعلى الحاجة إلى وضع نهاية عاجلة وغير مشروطة لها" وذلك لان: الأبارتهايد هو جريمة ضد الإنسانية؛
- لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، والذي بموجبه تتمتع كافة الشعوب بحق تقرير وضعها السياسي بحرية، كما لها أن تنشد وتسعى بحرية إلى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛
- حقوق اللاجئين هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين مبدأ عالمي راسخ.

معالجة النكبة المستمرة بصفتها نظاما متطرفا للفصل العنصري

إنه لمن مصلحة المجتمع الدولي في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية التصدي لارتكاب إسرائيل لجريمة الأبارتهايد والمتجسدة في النكبة المستمرة؛ وذلك لسببين أساسيين:

● الأمن والسلام العالميين:

إن النظام العنصري الإسرائيلي المتمثل في النكبة المستمرة يزعزع الاستقرار في المنطقة كلها ويشكل أحد الأخطار الكبرى على الأمن والسلام العالمي. وقد أصبح هذا التهديد للسلام الإقليمي والعالمي خلال الأشهر العشرة الماضية أكثر حدة، وأصبحت الحاجة إلى تحرك دولي لوضع نهاية له أكثر إلحاحا، بسبب تصعيد إسرائيل لحربها من جانب واحد ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إننا نشهد مشكلة إنسانية تتفاقم بسرعة، وتصاعدا خطيرا في العنف ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد خطط الجنرالات الإسرائيليون المتشددون على ما يبدو، لعدوان أشد وأشمل ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما قد يؤدي إلى إبادة الآلاف من الفلسطينيين.

● طبيعة النظام:

إضافة لذلك؛ فإن الطبيعة الإنسانية المشتركة لكل شعوب العالم تقتضي مواجهة هذه الأشكال البغيضة من العنصرية المتطرفة، بما في ذلك النظام الجديد لأبارتهايد إسرائيل، الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي فان مكافحته تشكل واجبا إنسانيا.

في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣؛ تم خلال المؤتمرين العالميين ضد العنصرية تأسيس برامج عمل فعالة لمكافحة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفي شهر أيار/١٩٩٤ كتب بطرس بطرس غالي: "لقد امتد النضال ضد الأبارتهايد إلى أبعد من حدود جنوب إفريقيا، فكان من العوامل التي ساعدت في تحديد وتوضيح الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تلعبه في حل مشاكل مشابهة تبدو صعبة ومستعصية .... ليس من المبالغة التأكيد بأنه لو لم تقم الأمم المتحدة بإظهار تضامنها مع نضال شعب جنوب إفريقيا ضد العنصرية، لدفع ذلك النضال ثمنا كارثيا أكبر من ذلك بكثير".

وبالنظر إلى التجربة الدولية في الإطاحة بنظام الفصل العنصري جنوب أفريقيا؛ يمكن للمؤتمر العالمي في عام ٢٠٠١ أيضا، أن يفسح المجال للمجتمع الدولي مرة أخرى، للقيام بمعالجة فعالة لقضايا عالمية رئيسة، تتعلق بالعنصرية وقضايا أخرى تبدو "مستعصية". و بدون ذلك، يمكن أن يؤدي الإهمال أو التغاضي إلى نتائج كارثية. لقد آن الأوان للنضال بفاعلية ضد نظام الأبارتهايد الإسرائيلي العنصري والاستعماري المسبب للنكبة المستمرة، والذي يهدد السلم العالمي ولا يمكن وصف عنصريته بأقل من: جريمة ضد الإنسانية.

وكما أن النضال ضد الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، لم يكن نضالا ضد البيض في جنوب إفريقيا، كذلك فان النضال ضد نظام الأبارتهايد العنصري والاستعماري في إسرائيل ليس نضالا ضد اليهود. هذه انتهاكات "إسرائيلية" وليست انتهاكات "يهودية"، وهذا نظام أبارتهايد إسرائيلي عنصري واستعماري وليس نظاما يهوديا.

ما هي النكبة المستمرة؟ ملامح النظام العنصري والاستعماري في إسرائيل؛ ونظام الأبارتهايد

خلفية عامة

ابتدأ التحرك لاستعمار فلسطين وإنشاء دولة يهودية خالصة، بإستراتيجية مبدئية هي: "العمل اليهودي فقط"، وبشراء أراض كي تستعملها المؤسسات اليهودية فقط. وقد تتوجت هذه الاستراتيجيات وبلغت ذروتها في نكبة ١٩٤٨، التي شهدت تهجيرا "جماعيا" ومصادرة أراض، وقتلا ومذابح، وأدت إلى تدمير ٥٣١ قرية وطرد حوالي ٧٥٠ ألف فلسطيني. أصبح الفلسطينيون بعد موجة التهجير الأولى أقلية محاصرة داخل إسرائيل بعدما كانوا يشكلون ٨٠٪ من مجموع السكان في إسرائيل وقت قيامها، انخفضت نسبتهم بعد نكبة عام ١٩٤٨ إلى ٢٠٪ من مجموع السكان).

في الوقت الذي أطلق الفلسطينيون على ما جرى اسم النكبة، اعترفت الأمم المتحدة بدولة إسرائيل؛ إلا أن ذلك كان مشروطا بمنح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم القانونية في العودة. ومع ذلك، يجري رفض الالتزام بتطبيق حق العودة والتعويض حتى يومنا هذا.

في أعقاب حرب ١٩٦٧، احتلت إسرائيل بشكل غير قانوني قطاع غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، وهي الأراضي التي أخذت تعرف باسم الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ استمرت، وتصاعدت أعمال مصادرة الأرض والقتل، وكل الأساليب الهادفة إلى طرد الفلسطينيين من إسرائيل، ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يكرس استمرار النكبة وتفاقم نتائجها المأساوية.

ولم تؤد كل الاقتراحات لتقسيم الأرض، بدءا بخطة التقسيم لعام ١٩٤٧ واستمرارا في أوسلو وحتى الآن، إلا إلى استمرار الأهداف التوسعية لدولة الأبارتهايد الإسرائيلية العنصرية الاستعمارية.

ونجد اليوم أن حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني (حوالي ٦ مليون فلسطيني) قد طرد من وطنه أو جرى تهجيره منه: إذ يقطن مليون فلسطيني في إسرائيل يعتبر حوالي ربعهم مهجرا في الداخل. ويقطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة ثلاثة ملايين فلسطيني؛ حوالي نصفهم من اللاجئين (في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل بشكل غير قانوني عام ١٩٦٧)، مازالوا يعانون من نظام الأبارتهايد الإسرائيلي العنصري الاستعماري للنكبة المستمرة ونتائجها.

أهداف النظام العنصري الإسرائيلي من وراء إدامة النكبة:

يمكن تلخيص أهداف نظام الأبارتهايد العنصري الاستعماري الخاص بإسرائيل بالقول "أرض أكثر– وفلسطينيون أقل". وتم تصميم هذا النظام العنصري الإسرائيلي من أجل تحقيق ما يلي:

- أن يكون نظاما حصريا ومخصصا لمصلحة فئة معينة ومستثنيا للفئات الأخرى: وذلك لضمان سيطرة المجموعة العنصرية اليهودية على المجموعات الأخرى غير اليهودية، والحفاظ على هذه السيطرة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال تكريس الطابع اليهودي الخالص لدولة إسرائيل والحفاظ عليه، واستثناء وإخضاع السكان المحليين غير اليهود الذين كانوا موجودين قبل ذلك، أي الشعب الأصلي الفلسطيني تحديدا.
- أن يكون نظاما توسعيا: والغاية من ذلك توسيع الدولة "اليهودية" الخالصة التي تستثني غير اليهود، بما في ذلك من خلال استعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة والاستيطان فيها.

الملامح الأساسية لنظام إدامة النكبة:

من بين الأساليب التي استخدمت لضمان قصر الدولة على اليهود واستثناء وإقصاء غيرهم: اللجوء إلى اغتصاب ممتلكات الشعب الأصلي الفلسطيني الذي كان موجودا قبل ذلك، وتهجيره، وعزله عن بعضه و/أو إجلائه، وطمس إحساس هذا الشعب بهويته الوطنية، وإنكار حقه في تقرير المصير. وهذه الطرق تشتمل على:

التهجير

● طرد الفلسطينيين وإبعادهم عن أرضهم:

جرى في عام ١٩٤٨ تدمير حوالي ٥٣١ قرية وإفراغها من سكانها حيث تم طرد أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني. واستمرت سياسة مصادرة الأرض وتدمير الممتلكات الزراعية والبيوت حتى اليوم في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي إسرائيل، طبقت دولة إسرائيل سياسة إنشاء مستوطنات يهودية خالصة جديدة باستمرار بما يحقق لها تقطيع أوصال وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض. إضافة إلى ذلك، فرضت إسرائيل قيودا هائلة على حركة البناء الفلسطيني وعلى الاستثمار في البيئة التحتية الفلسطينية ليكون في حده الأدنى.

● الاقتلاع ونزع الملكية/ وأنماط التطهير العرقي

تجريد الفلسطينيين من ملكياتهم وإلحاق اكبر الخسائر بهم عبر الاستيلاء على أرضهم وتدمير بيوتهم وإفقادهم الشعور بهويتهم المستقلة:

تجريد الفلسطينيين من أرضهم وبيوتهم ومن هويتهم المستقلة، وتهجير وإجلاء المجتمعات الفلسطينية، ومصادرة الأراضي وتدميرها وتدمير المحاصيل والأرض الزراعية وهدم البيوت... كل هذه الأعمال استمرت منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم. كما جرى وضع الأساليب الهادفة إلى طمس الهوية الفلسطينية المستقلة واستبدالها بهوية مجموعة عرقية أخرى– وهي الهوية اليهودية الإسرائيلية. وشملت هذه الأساليب أيضا التهجير/ الإبعاد ومحاولات إجلاء الفلسطينيين أو نقلهم من وطنهم.

● مصادرة الأراضي ونزع ملكيتها:

لم تمتلك الجالية اليهودية في فلسطين قبل ١٩٤٨ أكثر من ٦–٧٪ من أرض فلسطين الانتدابية، مقارنة بوقوع ٩٣٪ من المساحة الكلية للأرض في إسرائيل اليوم تحت السيطرة المباشرة للدولة، من خلال قوانين المصادرة التي جرى سنها بعد إنشاء الدولة لهدف المصادرة تحديدا، أو لتسهيل مصادرة الأراضي من الفلسطينيين. وقد نقلت أرض الدولة ومازالت تنقل إلى الصندوق القومي اليهودي، أو لوكالات شبه حكومية أخرى؛ والتي تحدد قوانينها أنه لا يمكن لأحد غير اليهود الإسرائيليين استعمالها. ولا زالت عمليات مصادرة الأراضي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة مستمرة.

● في القدس الشرقية:

منذ الضم غير الشرعي لمدينة القدس في العام ١٩٦٧، بذلت الحكومات الإسرائيلية

المتعاقبة جهودا جبارة لتخفيض عدد الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية بشكل كبير. وشملت هذه الجهود فرض القيود على حركة البناء (الاعمار) الفلسطيني؛ وذلك من خلال التخطيط المقيد، والتقسيمات الحصرية للمساحات في الجزء الشرقي من المدينة. وهذه السياسة الصارمة هدفت إلى تعزيز السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، ولضمان التفوق السكاني العددي لليهود؛ أي الحفاظ على أغلبية يهودية في القدس. ولتحقيق هذا الهدف؛ قامت إسرائيل أيضا بتطبيق سياسة صارمة فيما يخص لم شمل العائلات الفلسطينية كما وقيدت الاستثمار بحدوده الدنيا في مجال البنية التحتية.

إضافة لكل ذلك؛ فإن سياسة "مركز الحياة" هدفت الى حرمان الفلسطينيين من حق الإقامة ("المواطنة")؛ حيث يتم إصدار تصاريح سنوية للفلسطينيين. وإذا تواجد الشخص خارج القدس عبر البحار لمدة تزيد على السبع سنوات لأي سبب من الأسباب، (بما في ذلك الأبعاد الإجباري)، أو أنه انتقل من القدس إلى جزء آخر من الضفة الغربية لأي سبب من الأسباب؛ فانه يفقد حقوق أقامته و المخصصات الاجتماعية، (ويفقد بالتالي حقه في العيش في القدس بصورة أبدية). ويضاف لذلك؛ نظام ضريبة بلدية القدس الذي أدى إلى انتزاع ملكيات الفلسطينيين وإفقادهم لبيوتهم وأعمالهم بسبب عدم قدرة هؤلاء على دفع الضرائب، مع أن الفلسطينيين يتلقون، بالمقابل، نسبة ضئيلة من قيمة الضرائب التي يدفعونها. وخلافا لبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ يجري تطبيق القوانين الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧.

● في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧:

كانت إسرائيل مسئولة، منذ عام ١٩٦٧، عن إنشاء وتمويل وحماية المستعمرات اليهودية (المستوطنات) غير القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقوم اسرائيل بمتابعة وتطبيق برنامج الضم غير القانوني هذا من خلال الاستيلاء على الأرض واحتلالها مبررة سياستها بادعاءات أمنية.

وتوسعت المستوطنات بشكل كبير منذ بدء عملية سلام أوسلو، واستمرت في التوسع منذ بداية الانتفاضة الثانية. وأقامت إسرائيل في المناطق المحتلة نظام طرق واسع، بحيث يتجاوز مراكز السكان الفلسطينية، ويمكن المستعمرين والقوات العسكرية التي تحميهم من التحرك بحرية وبسرعة، تماما على النقيض من حال الفلسطينيين في الضفة الغربية. ولتحقيق ذلك تم الاستيلاء على ١٦٠ ألف دونم من الأرض، كان معظمها أراض زراعية يفلحها المزارعون الفلسطينيون. إضافة إلى ذلك، استمر هدم بيوت الفلسطينيين دون تعويض، بهدف إنشاء هذه الشبكة من الطرق الالتفافية. ووبلاحظ هنا ان هذه الطرق تحول دون توسع القرى الفلسطينية، وتعمل على تقويض إمكانية التطوير الاقتصادي للفلسطينيين؛ من خلال تقييد الحركة الفلسطينية ومنع تدفق الحركة التجارية والقوى العاملة من منطقة فلسطينية إلى أخرى.

● إنكار وطمس الهوية الفلسطينية المستقلة للفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

التخطيط الديموغرافي / هندسة توزيع السكان

● المواطنة:

الهوية القومية هي العامل الرئيس في تقرير الحصول على المواطنة في إسرائيل؛ إذ يمكن لكل اليهود، أينما وجدوا، الراغبين في الحصول على المواطنة أن يفعلوا ذلك بموجب قانون العودة لعام ١٩٥٠، حتى وإن لم يكونوا قد ولدوا في إسرائيل ولم تكن لهم عائلات مباشرة فيها. وهذا الامر ينسحب على الأبناء والأحفاد وأزواجهم حتى وان لم يكونوا يهودا. وفي الوقت نفسه يحرم الفلسطينيون سكان البلاد الأصليون غير اليهود، بمن فيهم أولئك الذين ولدوا في إسرائيل من حق اكتساب المواطنة بشكل تلقائي؛ حيث يجب عليهم أن يتقدموا بطلب الحصول عليها بموجب قانون التجنيس، وقد لا يحصلون عليها إذا كانوا خارج إسرائيل. ولذا فانه يمكن لأي يهودي الحصول فورا على المواطنة من خلال الهجرة، بعكس الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين غير اليهود. (أنظر أعلاه نفس طرق الاقتلاع وانتزاع الملكية).

● الاستعمار

هياكل السيطرة الاستعمارية ونظام التوسع الإقليمي

يهدف البرنامج الاستعماري الإسرائيلي التوسعي إلى المحافظة على الطابع "اليهودي" للدولة، وإقصاء الغير من خلال احتلال واستعمار الأراضي الفلسطينية. فخلال ٣٤ عاما قامت حكومات إسرائيل بنقل حوالي ٤٠٠،٠٠٠ مواطن إسرائيلي يهودي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك إلى القدس الشرقية، ليكونوا "مستوطنين/ مستعمرين. كما قامت ببناء بنية تحتية إسرائيلية دائمة (بما فيها شبكة الطرق الالتفافية للمستوطنات، شبكات المياه والكهرباء) لإكساب الاحتلال صفة الديمومة ليصبح اكثر من مجرد استعمار.

ويتنكر الاستعمار/الاحتلال الإسرائيلي، منذ عام ١٩٦٧ لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، ويتنكر لهويتهم الوطنية وحقهم في ممارسة هذه الحقوق والتمتع بها.

الفصل العنصري

فصل المجتمعات اليهودية والمجتمعات غير اليهودية:

● حقوق الانتفاع والاستعمال للأرض

● في داخل إسرائيل:

جرى تخصيص ٩٣٪ من الأرض في إسرائيل لتكون أراضي دولة. ومن خلال سياسات عملية، يجري منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه الأرض المخصصة للاستعمالات الإسرائيلية - اليهودية كليا. أما نسبة ٧٪ المتبقية من الأرض ذات الملكية الخاصة فيتقاسمها السكان الفلسطينيون واليهود في إسرائيل، حيث أن للسكان الفلسطينيين الذين يمثلون ٢٠ ٪ من مجموع سكان إسرائيل إمكانية الاستفادة من ٧ ٪ من هذه الأرض. والنتيجة لذلك هي حصر الفلسطينيين في جيوب مقيدة متخلفة عمدا، ذات إمكانية منخفضة في الانتفاع بالموارد والخدمات والمرافق الضرورية. وليس في إسرائيل



تظاهرة نظمها مواطنون، نشطاء سلام أجانب قرب موقع عسكري إحتلالي. (اف.ب)

قانون يمنع التمييز في قضايا ملكية الأرض، والإيجار والسكن. واستخدام إسرائيل لوكالات شبه حكومية، وقوانين التخطيط وتقسيم وتحديد المناطق؛ كلها إجراءات تحاصر الفلسطينيين في مناطق محددة وتمنعها من النمو الطبيعي. إن ٣٤٪ من أراضي القدس الشرقية تمت مصادرتها لـ "أغراض عامة" حيث ان معظمها يستخدم لإنشاء المستوطنات. و (٦٦٪) من مساحة القدس الشرقية المحتلة أيضا؛ غير متاح للفلسطينيين للاستعمال و/لالانتفاع به؛ بسبب التقسيمات ونظام التخطيط الهيكلي والقيود على البناء (على سبيل المثال، ٤٠٪ مقتطعة كـ"منطقة خضراء".

● في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

استولت السلطة الإسرائيلية المستعمِرة/المحتلة منذ عام ١٩٦٧ على حوالي ٧٩ ٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة. ٤٤٪ من هذه المناطق تم الاستيلاء عليها لما يسمى بأغراض "عسكرية"، و٢٠ ٪ "لأسباب أمنية"، و١٢٪ لـ"الاستخدام العام"، و١٢٪ لأن مالكيها إجباريا "غائبون". وبالمثل، فقد تمت محاصرة الفلسطينيين في جيوب ومعازل على نمط البانتوستانات، مع إمكانية منخفضة لاستعمال و/او الانتفاع بالموارد الضرورية،(بما في ذلك التزود بالمياه)، والخدمات والمرافق. تجدون أدناه تفصيلا للآثار التي خلفها الإغلاق/ الحصار وحبس المدنيين على إمكانية الوصول للموارد أو الحصول عليها.

● فرض الحكم العسكري:

فرض الحكم العسكري على الأراضي المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) وإتباع "أساليب وتكتيكات التخويف" أدى إلى عدم سفر معظم اليهود الإسرائيليين إلى داخل المناطق الفلسطينية؛ أو أنهم منعوا من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

● قوانين الزواج:

يجري تنظيم الزواج في إسرائيل بموجب قانون الأحوال الشخصية الديني، الذي يحرم بشكل فعال الزيجات المختلطة بين اليهود وغير اليهود. ولا يوجد قانون يسمح بالزواج المدني؛ من اجل إتمام طقوس الزواج المختلط في إسرائيل.

● فصل الفلسطينيين عن بعضهم :

تم فصل التجمعات الفلسطينية المحلية بقوة عن بعضها البعض، وكذلك تم فصل الأسرة الواحدة ؛ مثل: الآباء عن الأبناء وفصل الأزواج عن بعضهم البعض.

- تم فصل المجتمعات الفلسطينية، منذ عام ١٩٤٨، عن المجتمعات العربية الأوسع في الدول العربية المجاورة.
- مع الاحتلال غير القانوني للضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، جرى فصل العائلات في القدس الشرقية عن أهاليهم وأقاربهم في باقي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك الأقارب المباشرين. ومنذ هذا التاريخ، فان المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء المقدسية منها، مفصولة عن أقاربها في إسرائيل. وفي معظم الحالات، يحرم الأفراد المفصولون عن بعضهم من حقوقهم في لم الشمل مع أفراد عائلاتهم.
- جرى فصل سكان قطاع غزة منذ عام ١٩٨٩ عن الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وعن الدول المجاورة، ومنذ عام ١٩٩٣، منع الذين في الضفة الغربية من الوصول إلى أولئك الذين في غزة، وفي القدس وإسرائيل. وتم اللجوء إلى فرض منع التجول، والإغلاق الجزئي أو الكلي بين الحين والآخر منذ ذلك الوقت.
- منذ عام ١٩٩٥ ومع اتفاق أوسلو المرحلي، جرت تجزئة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة بشكل أكبر لتصبح غير متصلة مع بعضها. كما جرى تكثيف هندسة التوزيع السكاني بزيادة عدد نقاط التفتيش وزرع المستوطنات بشكل استراتيجي، لتتحكم في مرور السكان داخليا في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة. وتم إنشاء المستوطنات والطرق الالتفافية بشكل استراتيجي لتعزل وتطوق وتفصل المجتمعات المحلية- وبالتالي جرى تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق صغيرة وخلق "كانتونات".
- منذ عام ١٩٩٦ جرى إلغاء حقوق السكن في القدس، لأولئك الذين سعوا إلى الانتقال من القدس للإقامة في مناطق أخرى في الضفة الغربية، بما في ذلك لأجل الانضمام إلى عائلاتهم. يضاف الى ذلك ان تم منع انتقال حقوق الفلسطينيات الأمهات اللواتي ولدن في القدس إلى أطفالهن كما هو الحال بشأن الحق في السكن، كما تم حرمانهن من حقوقهن في التامين الاجتماعي والصحي إذا ما تزوجن من فلسطينيين من الضفة الغربية.
- منذ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠، تكثفت القيود المفروضة على حركة السكان المدنيين الفلسطينيين أكثر وأكثر، إلى جانب الإغلاق التام الأطول والأكثر شمولية على الحركة بما في ذلك الانتقال من قرية إلى قرية ومن قرية إلى مدينة. وغالبا ما يمنع الإسرائيليون بمن فيهم الإسرائيليون اليهود من الدخول إلى الضفة الغربية، كما يمنعون باستمرار من إمكانية الوصول إلى قطاع غزة.
- منذ آذار عام ٢٠٠١، تم حفر عدد من الخنادق في الطرق الرئيسة لتقطع اية إمكانية للتحرك بالنسبة لأهل القرى إلى مناطق أخرى، بما في ذلك المراكز المدنية التي يعتمدون عليها في العمل والتعليم والمساعدة الإنسانية التي تشمل العلاج الطبي والعيادات والمستشفيات الميدانية والتموين الضروري بما في ذلك الطعام والمياه. ويؤدي اللجوء إلى إقامة الخنادق، بدل نقاط التفتيش، إلى عدم تمكين المدنيين حتى من إمكانية التفاوض مع الجنود والمستوطنين للسماح لهم بالمرور لأسباب إنسانية.
- منذ حزيران عام ٢٠٠١، تم إنشاء خنادق إضافية وجرى البدء أيضا في إنشاء بوابات لإغلاق القرى والمدن بمفاتيح في أيدي الجيش الإسرائيلي.

● استنزاف القدرات والمقدرات عبر تكتيكات إرهابية

يجري استخدام أساليب قاسية لـ"إنهاك" المجتمعات المحلية واستغلالها وإخضاعها، وجعل الحياة فيها لا تطاق، إلى درجة أن يضطر الفلسطينيين إلى الرحيل، أو أن تؤدي هذه الأساليب إلى تدمير هذه المجتمعات. وهذا يدل على طرق التطهير العرقي المستخدمة، ودليل على وجود نية لتدمير السكان، وعلى الأقل قسم منهم بعبارة أخرى: إنها إبادة جماعية.

ولعل من ابرز تلك الأساليب والاجراءات الوحشية للاحتلال/ الاستعمار ما يلي:

- تقييد الحركة والحبس: يتم ذلك من خلال الإغلاقات والحصار ومنع التجول؛ ومؤخرا، حبس المواطنين باستعمال الأسلاك الشائكة والجدران والبوابات الحديدية التي تظل مفاتيحها بأيدي الجنود الإسرائيليين.
- احتجاز وخنق الاقتصاد والفلسطيني: ويجري عبر إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتكريس تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي بقوة الدولة المستعمرة، وذلك لمنع وجود اقتصاد فلسطيني مستقل، حيث تفرض القيود في المعابر الحدودية على الواردات والصادرات، ويحتكر استغلال الموارد الطبيعية ويتم تقويض الجهود التنموية، وتخريب الصناعات والأعمال التجارية الفلسطينية، ويتواصل انتهاك حقوق العمل وحقوق القوى العاملة في التشغيل الكامل.
- الافتعال المتعمد للأزمات الإنسانية، إفقار الفلسطينيين وسياسات التجويع: حيث يجري وضع وتنفيذ سياسات إسرائيلية تهدف إلى إفقار الفلسطينيين (أكثر من مليون تحت خط الفقر)، وخنق اقتصادهم، من خلال فرض القيود على التنقل، ورفض وعرقلة إمكانية الوصول أو الحصول على المساعدة الإنسانية، وعلى الغذاء والمياه والأدوية والعمل، والوصول إلى المدارس والجامعات والمستشفيات والعيادات الميدانية. وهناك مخاوف تتعلق بحدوث مجاعة في بعض المناطق؛ والسيطرة غير القانونية على الموارد الطبيعية الفلسطينية واستغلالها، (بما في ذلك الموارد المائية والسياحة). ولقد تأثرت النساء والأطفال بشكل خاص من الحرمان من القدرة على الوصول للمساعدة الإنسانية والحصول عليها؛ بما في ذلك، الحرمان من الرعاية في مرحلة ما قبل وأثناء وبعد الولادة، وعدم الحصول على العلاج الطبي أو التأخير في الوصول إلى أماكن الولادة، ومنع الوصول إلى مراكز التطعيم والصحة بالنسبة للأطفال.
- الاعتداءات العسكرية على المدنيـ : ويشمل ذلك الاعتداءات التي ترقى إلى مستوى الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة (جرائم الحرب تحديدا). إن النمو المتزايد للانتهاكات المنهجية الخطيرة لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، يقدم دليلا على أساليب التطهير العرقي وعلى النية بتدمير - جزئي على الأقل - للسكان (بعبارة أخرى: جرائم إبادة)؛ حيث يتم استخدام أسلحة ثقيلة، هي عادة يكون استخدامها الطبيعي في المعارك الحربية، ولكن إسرائيل تستخدمها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في أوضاع لا يكون هناك حاجة أمنية أو عسكرية لاستخدامها (بما في ذلك ضد المدنيين في بيوتهم، المدارس، أماكن العمل، المستشفيات، العيادات الميدانية، وسيارات الإسعاف). ولقد قتل أو أصيب عدد غير قليل من النساء والأطفال، وبشكل مميز أفراد الطواقم الطبية، كما تم الاعتداء على مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين. والجرائم التي يرتكبها إسرائيليون بحق الفلسطينيين عادة لا يتم التحقيق فيها بشكل ملائم

أو توجيه الاتهام ومحاكمة مرتكبيها. كما يوجد محاباة وتحيز في الأحكام ضد الفلسطينيين؛ المحاكم العسكرية تطبق "قوانينها" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا تلتزم بقواعد ومعايير المحاكمات العادلة.؟!

- الحصانة الفعلية لأولئك الذين يقترفون الجرائم: من خلال عدم التحقيق، أو عدم التحقيق الملائم والمحايد، وعدم مقاضاة أولئك الإسرائيليين الذين يقترفون الجرائم ضد الفلسطينيين، ورفض تقديم أي تدابير لمعالجة قضايا الضحايا، بما في ذلك رفض تقديم التعويض لهم، والتحيز في إصدار الأحكام ضد الفلسطينيين؛ يخضع المواطنين الإسرائيليين للمحاكم والقوانين الإسرائيلية ، ويجري تطبيق الأوامر العسكرية والمحاكم العسكرية التي لا تتمتع بمعايير العدالة على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- الاعتقالات: حيث تمارس إسرائيل الاعتقالات التعسفية الجماعية والواسعة بصورة منهجية، كما وتخضع المعتقلين الفلسطينيين للمعاملة السيئة والقاسية؛ بما فيها العودة إلى أساليب التعذيب التي حرمها قرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا عام ١٩٩٩.

- **أشكال أخرى من التمييز تقود إلى تمييز اليهود ايجابيا؛ واستبعاد الفلسطينيين من جانب آخر**
  - قوانين الزواج: (أنظر أعلاه).
  - المشاركة السياسية : المشاركة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل مشروطة بشكل واضح، بقبول الطابع اليهودي الخالص للدولة. وهذه الشروط المسبقة واردة بشكل صريح في قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢، وخاصة القسم المعدل ٧ أ (١) من القانون الأساسي الذي ينص على أن : الكنيست هي التي تمنع المرشحين لها من المشاركة إذا كان برنامجهم ينص "صراحة أو ضمنا...على (١) إنكار وجود دولة إسرائيل باعتبارها دولة للشعب اليهودي".
  - الخدمة العسكرية:

من الأساليب الرئيسة التي تلجأ إليها إسرائيل، للتمييز العنصري ضد الفلسطينيين فيها، خصوصا فيما يتعلق بتوزيع الموارد والمخصصات الحكومية، ربط حق الحصول عليها بأداء الخدمة العسكرية. فالخدمة العسكرية إجبارية على كل المواطنين بموجب القانون، باستثناء الفلسطينيين في إسرائيل واليهود الأرثوذكس (الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية كالفلسطينيين ولكنهم يحصلون على كل المخصصات الحكومية).

  - رموز الدولة:

كل رموز الدولة بما في ذلك المباني العامة للدولة هي يهودية، لا تعكس وجود ديانات أخرى (بما في ذلك المسيحية والإسلام)، كما وتتنكر لوجود سكان آخرين غير يهود، ولا توجد حماية من التمييز الديني، بما في ذلك مضايقة المؤسسات الدينية من خلال تدخل الدولة في إداراتها (بما في ذلك وضع الفيتو على انتخاب البطاركة والمسؤولين الكنسيين الآخرين، هذا بالإضافة إلى الضرائب الباهظة المفروضة على سكان القدس غير اليهود، خاصة المسيحيين والمسلمين).

  - تخصيص الموارد:

يعاني الفلسطينيون داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، من التمييز في كل الجوانب المتعلقة بتخصيص الموارد، بما في ذلك الميزانيات المالية الخاصة بالفلسطينيين في إسرائيل، والتمييز في الحصول على الموارد المختلفة (كالماء والكهرباء والمخصصات للسلطات والمحلية والبلديات الفلسطينية من أجل تقديم الخدمات...الخ).

تلخيص للحقائق الأساسية:

اللاجئون الفلسطينيون:

في عام ١٩٤٨ تم إفراغ ٥٣٠ قرية من سكانها، كما تم تهجير ٧٥٠ ألف فلسطيني وطردهم. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون من عام ١٩٤٨ ونسلهم، معظم اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم اليوم أكثر من خمسة ملايين إنسان، كما يشكلون ثلثي الشعب الفلسطيني تقريبا. وإذا ما أضفنا الفلسطينيين الذين هجروا لأول مرة عام ١٩٦٧، والمهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل، فان ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني تقريبا تم اقتلاعه من أراضيه خلال العقود الخمسة الماضية، مما يجعل قضية اللاجئين الفلسطينيين الأكبر وإحدى أطول قضايا اللاجئين التي لم تحل في العالم بعد. ويقيم معظم هؤلاء اللاجئين، على بعد لا يتجاوز المائة ميل عن أماكن سكنهم الأصلية داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية)، وقطاع غزة، إلا أنهم غير قادرين على ممارسة حقهم في العودة إلى بيوت وأراضي منشئهم. وما زال حوالي ١،٥ مليون لاجئ فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحوالي ٢٤٠،٠٠٠ فلسطيني يقيمون بوصفهم لاجئين مهجرين داخليا في إسرائيل. كما يقيم معظم اللاجئين في مخيمات بائسة مزدحمة بالسكان، لا تتمتعٍ بالشروط الصحية، ويحرمون باستمرار من الحقوق الرئيسة مثل الحصول المناسب على الطعام والمياه والتعليم والعمل، وعلى حقهم بعدم حرمانهم من بيوتهم، ومازالوا يتعرضون لمصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات باعتبار ذلك شكلا من العقاب الجماعي. كما يتعرضون لقيود شديدة مفروضة على تنقلهم. كما أنهم يتعرضون لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية داخل إسرائيل وخارجها، تمارسها إسرائيل وبعض الدول المضيفة لهم.

تشمل انتهاكات إسرائيل الخطيرة داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، القيام باعتداءات عسكرية، ومصادرة الأرض وتدمير الممتلكات وممارسة سياسات تتعمد الإفقار. واللاجئون الفلسطينيون هم المجموعة الوحيدة من اللاجئين، التي لا تشملها حماية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وترفض إسرائيل الاعتراف بمسؤولياتها في خلق هذه المشكلة، والانصياع لالتزاماتها تجاه هذه المجموعة، وهي مدينة بالالتزام بشكل خاص لحق العودة واستعادة الممتلكات والتعويض وفق القانون الدولي، كما أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

الفلسطينيون داخل إسرائيل:

مع إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨، تم استخدام أساليب متعددة لضمان أن يصبح الفلسطينيون "أقلية" في الدولة الجديدة، بما في ذلك الإبعاد الجماعي والمذابح، والتطهير العرقي. وتنتشر الممارسة العنصرية في كثير من المؤسسات الإسرائيلية، بما في ذلك الحكومة والمجلس التشريعي والقضاء والجيش والمؤسسات الدينية، وتؤكد هذه المؤسسات الطابع العرقي الوطني الديني للدولة. ومما يثير القلق الشديد، الإبقاء على القوانين والسياسات العنصرية التي تشمل مواضيع مثل الأرض، والسكن، والمواطنة، والمشاركة السياسية، والثقافة، واللغة، والتعليم، والحقوق الدينية، والحقوق الاجتماعية، والاقتصاد، وحقوق العمل. ونتيجة لهذه القوانين والسياسات. تتعرض الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لتمييز عنصري منهجي، يشمل:

- إجلاؤهم قسرا عن قراهم وأراضيهم من خلال قوانين وأنظمة تهدف إلى تحويل الأراضي التي يملكها أو يتصرف بها الفلسطينيون إلى ملكية الدولة.
- هدم البيوت ورفض تقديم خدمات مثل الكهرباء والمياه والمرافق التعليمية والصحية في عشرات القرى الفلسطينية التي لم تعترف بها الدولة.
- الافتقار إلى فرص متساوية في الحصول على التعليم والعمل.
- إنكار هويتهم الوطنية، بما في ذلك الحق في ممارسة وتطوير وتعليم ثقافتهم ودينهم ولغتهم وتاريخهم.
- تصوير قوات الأمن الإسرائيلية للأقلية الفلسطينية بشكل عنصري وإساءة معاملتها.

الفلسطينيون في الأراضي المحتلة:

يشمل نظام الأبارتهايد الإسرائيلي العنصري والاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ العناصر التالية:

- الاستعمار / وإنكار حق تقرير المصير:
- شكل جديد للأبارتهايد: تمثل الأساليب الإسرائيلية شكلا جديدا للأبارتهايد، يشمل نظاما لضمان سيطرة مجموعة واحدة على أخرى، كما يشمل العزل العنصري، والتمييز العنصري. ويحاول الأبارتهايد الإسرائيلي أن يتخلص من الفلسطينيين من خلال شكل من أشكال التطهير العرقي يشمل:
- المصادرة والاستيلاء المتواصل على الأرض وتدمير المحاصيل الزراعية والبيوت الفلسطينية (السياسات الاستعمارية المستمرة لمصادرة الأرض، وهدم البيوت لإفساح المجال لإقامة المستوطنات، ولتكون أيضا شكلا من أشكال "العقوبة")، ورفض حقوق السكن، وفقدان الإحساس بالهوية المستقلة.
- فصل المجتمعات المحلية عن بعضها بما في ذلك رفض جمع شمل العائلات.
- التعصب الديني: عدم التسامح والتعصب الديني بما يشمل منع الوصول إلى أماكن لها أهمية دينية أو ثقافية من خلال فرض الإغلاق، وفرض القيود على الممارسة الدينية، ومحاولة طرد المجتمعات الدينية غير اليهودية (المسيحية والإسلامية) من داخل القدس ومناطق يهودية دينية. كما جرت اعتداءات أيضا على الكنائس والجوامع من خلال أعمال القنص والقصف.

- شن حرب استنزاف على المدنيين، بما في ذلك:
  - قيود على الحركة والتنقل تصل إلى فرض الحصار وحبس المدنيين (بما في ذلك الانتقال من استخدام منع التجول، والإغلاق الجزئي والكامل إلى الحصار والسجن الفعلي، من خلال حفر الخنادق وإنشاء البوابات الحديدية بمفاتيح في أيدي الجنود (الإسرائيليين)؛
  - افتعال أزمات إنسانية متعمدة: ووضع سياسات إسرائيلية تهدف إلى إفقار الفلسطينيين (أكثر من مليون تحت خط الفقر). وخنق اقتصادهم، من خلال فرض القيود على التنقل ورفض وعرقلة الحصول على المساعدة الإنسانية، وعلى الغذاء والمياه والأدوية والعمل، والوصول إلى المدارس والجامعات والمستشفيات والعيادات الميدانية. وهناك مخاوف تتعلق بالجوع والسيطرة غير القانونية على الموارد الطبيعية الفلسطينية واستغلالها، (بما في ذلك موارد المياه والسياحة). ولقد تأثرت النساء والأطفال بشكل خاص بما في ذلك من خلال فقدان رعاية ما قبل وأثناء وبعد الولادة، وعدم الحصول على العلاج الطبي أو التأخير في الوصول إلى أماكن الولادة، ومنع الوصول إلى مراكز التطعيم والصحة بالنسبة للأطفال؛
  - اعتداءات عسكرية على المدنيين: تهاجم القوة المحتلة/ المستعمِرة، المدنيين بدل أن تحميهم، مما يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما تستخدم الأسلحة الثقيلة والتي عادة يجري استخدامها في الحروب، حيث يجري استخدامها بشكل كامل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين ومؤسساتهم،في حالات لا يكون فيها حاجة عسكرية أو أمنية لذلك،(بما في ذلك مهاجمة وتدمير بيوت المدنيين والمدارس وأماكن العمل والمستشفيات والعيادات الميدانية وسيارات الإسعاف). وهناك أيضا عدد كبير من النساء والأطفال الذين قتلوا وجرحوا. كما جرى الاعتداء على عاملين في المجال الطبي رغم أنهم يحملون شارات واضحة تدل على مهماتهم، كما جرى الاعتداء أيضا على مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين. ولا يجري عادة التحقيق بشكل مناسب في الجرائم التي يقترفها إسرائيليون ضد فلسطينيين أو مقاضاتهم كما يجب. كما أن هناك تحيز في إصدار الأحكام على الفلسطينيين. وتطبق المحاكم العسكرية "العدالة" في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون أن تخضع مثل هذه المحاكم لمعايير المحاكمات العادلة.

توصيات

لأجل ذلك؛ فإننا نحث المشاركين في المؤتمر العالمي ضد العنصرية، على ضمان إذعان إسرائيل لالتزاماتها بموجب حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، بهدف إنهاء سياسات الأبارتهايد العنصرية والاستعمارية التي تتبعها اسرائيل، ووبهدف وضع حد للأشكال الأخرى من العنصرية التي تؤدي إلى نكبة مستمرة، وتستهدف الحفاظ على الطابع اليهودي الخالص لاسرائيل. ان سياسات اسرائيل تستثني الآخرين، لتحقيق أهداف توسعية واستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يتطلب هذا اتخاذ الإجراءات والخطوات التالية:

اللاجئون:

يجب توفير الحماية الفعالة الدائمة لهم من قبل الأمم المتحدة، إلى حين حل قضيتهم بموجب مبادئ القانون الدولي كما هي مثبتة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. يجب على إسرائيل أن تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك أولئك الذين في إسرائيل (المهجرون داخليا)، في العودة واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر وأضرار في بيوتهم وممتلكاتهم وبسبب الجرائم التي اقترفت ضدهم. يجب على إسرائيل أن تضع حدا للتمييز العنصري في القوانين والسياسات القائمة، خصوصا فيما يتعلق بالعودة واستعادة الممتلكات والتعويض، التي ترفض ممارسة وتطبيق هذه الحقوق. يجب على إسرائيل الاعتراف بدورها في خلق مشكلة اللاجئين وهذه خطوة ضرورية كمقدمة لعملية المصالحة.

الفلسطينيون داخل إسرائيل:

إلغاء أو مراجعة كل القوانين التمييزية، ووضع حد لكل السياسات والممارسات التي تميز ضد الفلسطينيين في إسرائيل بشكل فردي أو جماعي. يشمل هذا حق الفلسطينيين في مساواة كاملة والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعها. كم يجب أن تعترف إسرائيل بهويتهم باعتبارهم فلسطينيين، وبحقهم في الحفاظ على هويتهم ومجتمعهم وحياتهم الثقافية وحمايتها. الاعتراف بالقرى العربية الفلسطينية غير المعترف بها في إسرائيل، والاعتراف بحقوق المهجرين في الداخل، ووضع حد للسياسة التمييزية في مصادرة الأرض وتدميرها وهدم البيوت في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

- إنهاء كل نواحي النظام العنصري المسبب للنكبة المستمرة، والمستخدم ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك:
  - وضع حد للاستعمار المتجلي في الاحتلال، والانسحاب الكامل، وإزالة المستعمرات/ المستوطنات، وفق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.
  - وضع حد للأزمات الإنسانية الحالية ولسياسة حصار/ حبس المجتمعات المحلية.
  - توفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مجتمعات اللاجئين، وحمايتها من انتهاكات أخرى ضد حقوق الإنسان والقانون الإنساني ويشمل ذلك الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة.
  - حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى داخل إسرائيل.
  - اتخاذ كل الإجراءات الفعالة المتوفرة للدول وأجهزة الأمم المتحدة لضمان إذعان إسرائيل لالتزاماتها بموجب حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، ووضع حد لانتهاكاتها المنهجية، بما في ذلك انتهاكاتها الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وانهاء كل عناصر نظام النكبة العنصري.
  - تنفيذ حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ لإنهاء استعمار / احتلال إسرائيل بشكل فعال من خلال:
- إنشاء وجود مباشر وفعال للحماية الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يجب إلا يؤخر إنشاء ذلك الوجود الدولي، الدول وأجهزة الأمم المتحدة عن العمل على إنهاء الاستعمار/الاحتلال.
- أن تقوم الدول الأخرى باتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية وتجارية، وقطع كل العلاقات الرياضية والدبلوماسية معها وإتباع أساليب أخرى، كما جرى مع الأبارتهايد في جنوب إفريقيا.

- إنهاء الحصانة:

إجراء تحقيق مناسب في الجرائم التي اقترفها إسرائيليون ضد فلسطينيين (بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة ضد اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتحديدا جرائم الحرب) وتقديم أولئك الإسرائيليين إلى القضاء بالشكل اللازم. وتوفير التعويض واستعادة الممتلكات لضحايا هذه الجرائم ولما لحق من خسارة وهدم بيوت وتخريب الأرض والممتلكات الزراعية.

- إعادة تأسيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالأبارتهايد؛ وتسميتها "بلجنة الأمم المتحدة الخاصة بالنظام العنصري للنكبة المستمرة الأبارتهايد وأشكال أخرى متطرفة" من العنصرية"، كي تنظر في الأشكال الجديدة لأبارتهايد إسرائيل وعنصريتها المتطرفة، وتطبيق كل الإجراءات المخصصة لمكافحة نظام الأبارتهايد العنصري، نظام النكبة، بما في ذلك تلك الإجراءات التي اتخذت ضد أبارتهايد جنوب إفريقيا.

اللاجئون الفلسطينيون في أمريكا اللاتينية والبحث عن الاعتراف

بقلم: خافير ابو عيد*

طبقا للإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ يعيش في أمريكيا اللاتينية مئات الآلاف من الفلسطينيين المنسيين؛ ولكن لا يوجد أرقام إحصائية دقيقة لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في القارة اللاتينية، ولا يعترف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمعظم الفلسطينيين الذين يعيشون هناك بأنهم جزء من الشعب الفلسطيني. حالهم، تماما كالأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين غير المدرجين في سجلات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" غير المعترف بهم. وبرغم عدم محالفة الحظ للكثير من الفلسطينيين فقد سعت مجتمعات أمريكيا اللاتينية إلى قبول عدد محدد فقط منهم. والسؤال هو: لماذا لا يعترف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمعظم أخواتنا وإخوتنا في أمريكيا اللاتينية كفلسطينيين؟

ربما يكون ذلك ليس ذنبهم؛ فخلال جولة خلال تشرين ثاني ٢٠٠٦، في أمريكيا اللاتينية قام بها وكيل وزارة سابق في السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وأثناء زيارته لتشيلي، قال: "لا أريدكم إن تشعروا بالارتباك، انتم تشيليون (...) ويمكنكم أن تكونوا "سفراءنا الثقافيين". وهذه العبارة وحدها كفيلة بان تقود إلى نسيان الكثير جدا من الروايات الشخصية التي لا تحصى ولا تعد للناس الذين أجبروا على ترك مدنهم وقراهم بسبب التزامهم السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

تعرف المادة الخامسة من الميثاق الوطني الفلسطيني الفلسطينيين على أنهم: "العرب الوطنيين الذين أقاموا في فلسطين بصورة طبيعية حتى العام ١٩٤٧، بغض النظر عما إذا كانوا قد تم تشريدهم منها، أو بقوا فيها، وأي شخص ولد بعد ذلك التاريخ لأبوين فلسطينيين، سواء داخل فلسطين أو خارجها، هو أيضا فلسطيني".

ومع توقيع اتفاقيات أوسلو وتهميش مؤسسات الشتات الفلسطيني، وعملية الاستيعاب الطبيعية للأجيال الشابة خصوصا ممن يقيمون في الغرب، وفي ظل غياب سياسة واضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية (لا تربوية، ولا ثقافية، ولا اجتماعية ... وبالطبع لا سياسية)، أبقي الفلسطينيون الذين يعيشون خارج العالم العربي بعيدين وخارج دوائر عملية صناعة القرار الفلسطيني وبعيدين عن الدينامية الخاصة بمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية.



مسيرة في بيونس آيرس دعماً للشعب الفلسطيني

الفلسطينيون في أمريكا اللاتينية بعد ١٩٤٨

تنحدر غالبية الفلسطينيين في أمريكا اللاتينية من موجات الهجرة قبل ١٩٤٨، وتحديدا قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى. ولكن ثاني اكبر حركة هجرة من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية لم تكن نتيجة فرض تأسيس دولة إسرائيل وتغيير الوضع الفلسطيني فقط. بل إن الأزمة الاقتصادية والاكتظاظ السكاني في المناطق العربية في فلسطين أدت إلى دفع مئات الفلسطينيين للهجرة والانضمام إلى أقاربهم في أمريكا اللاتينية. وكان لمشاركة الشباب في العمل السياسي الفلسطيني، وفي اغلب الأحيان، التعرض للتعذيب ثم السجن، دور في دفعهم خارج الوطن، وكذلك نتيجة لقرارات الإبعاد المتخذة من قبل السلطات الأردنية التي كانت تحكم الضفة الغربية بين عامي ١٩٤٩-١٩٦٧.

ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى أوائل السبعينات كانت الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا اللاتينية تتجه أساسا إلى دول محددة مثل تشيلي وبيرو هندوراس والسلفادور (من منطقة بيت لحم)، والبرازيل وفنزويلا (رام الله والقدس). وكان بعض هؤلاء الذين هاجروا خلال سنوات الخمسينات من بين لاجئي العام ١٩٤٨.

ونظرا للنقص في الأبحاث، يكاد يكون من المستحيل تحديد عدد رسمي للاجئين الفلسطينيين في أمريكا اللاتينية. ويمكن القول، مثلا، أن اللاجئين الفلسطينيين يشكلون ٦٠٪ من الجالية الفلسطينية في البرازيل، ومعظمهم من منطقة اللد، في حين أن عدد الفلسطينيين في اكبر بلد في أمريكا اللاتينية يقدر ما بين ١٥،٠٠٠ و ٦٠،٠٠٠ شخصا وفقا لبعض المتفائلين.

والواقع انه لا يوجد احد يتحدث عن اللاجئين الفلسطينيين الوافدين إلى أمريكا اللاتينية بعد النكبة، فقد كان على اللاجئين الفلسطينيين أن يبقوا في مخيمات لفترة ما إلى أن قبل بعضهم في النهاية عروض للهجرة قدمت من دول مثل البرازيل (البلدان التي كانت تشجع الهجرة الخارجية خلال الخمسينات) وتشيلي حيث الرخاء الذي تمتعت به الجالية الفلسطينية ومكانتها المرموقة في المجتمع التشيلي بما ذلك تأثيرها في الحكومة.

يقال أن العدد الكلي للفلسطينيين في أمريكا اللاتينية يتراوح ما بين بضعة آلاف حسب تعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويصل إلى ٦٠٠،٠٠٠ حسبما يقدر باحثون مستقلون.

بالنسبة لمن يميلون إلى الأرقام الكبيرة لتعداد الفلسطينيين في أمريكيا اللاتينية؛ فإنهم يقدرون وجود حوالي ٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني في تشيلي، ١٠٠,٠٠٠ في هندوراس، ١٠٠,٠٠٠ في السلفادور، و ٦٠،٠٠٠ في البرازيل. والبقية في معظمها تتوزع بين بيرو وكولومبيا وفنزويلا وإكوادور والأرجنتين والمكسيك وبليز. وفي كل دول أمريكا اللاتينية الأخرى تقريبا.

مرة ثانية فإن نقص المعلومات يحول دون التوصل إلى تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ (مع فصل هؤلاء عن بقية الجاليات الفلسطينية). ولكن يمكننا أن نتحدث عن بعض الحالات التي تعكس حالة بعض الأسر الفلسطينية التي أجبرت على مغادرة ديارهم الأصلية في الوطن.

حالة محمد: "لقد غادرنا بدون أن نعرف إلى أين نذهب، وفي اليوم التالي كنا في مخيم للاجئين بالقرب من رام الله (مخيم الجلزون)... بعد فترة وجيزة، توجهنا إلى البرازيل".

عائلة محمد كانت تعيش في بيت نبالا، الذي يقع على أراضيها الآن مطار بن غوريون الدولي. وبعد سنوات قليلة فقط من نفيه عن بلدته الأصلية، وفقط عندما كان في الثامنة عشرة من عمره، تم منحه نفس الحريات التي يتمتع بها المواطن البرازيلي، من اجل أن يبدأ حياة جديدة في واحدة من دول العالم الثالث الصاعدة. وكبرازيلي هو وأبناؤه لديهم حقوق كاملة في البلد الذي هاجر إليه وتبناه. ولكن الحق الوحيد الذي لا يستطيع ممارسته هو حقه في استعادة أرضه التي صودرت من أفراد أسرته وفقا لقانون حارس أملاك الغائبين.

قصة مشابهة أخرى هي حالة فؤاد، الذي غادر فلسطين مع عائلته عام ١٩٦٥ بعد أن فقدوا بيتهم والأرض المحيطة به على الطريق بين بيت لحم والقدس. وحتى اليوم لا يملك جواز سفر عدا عن بطاقة الأنروا؛ ولا يملك جواز سفر تشيلي بسبب نقص المعلومات عن أصله، وأيضا لا يملك جواز سفر فلسطيني؛ لأنه لا يعتبر "مقيما في المناطق" وفقا لاتفاقيات أوسلو.

وقد عمل فؤاد من أجل القضية الفلسطينية، واضعا عمله ودراسته جانبا، ومعروف حاليا كأحد أهم الدعاة الأساسيين للقضية الفلسطينية في تشيلي؛ إلا أنه لا زال ينتظر الفرصة للعودة إلى وطنه بعد أكثر من أربعين عاما من الغياب.

المنظمات الفلسطينية:

لقد ساهمت الخصائص الاجتماعية للجالياتِ الفلسطينيّةِ في أمريكا اللاتينية في تأخير تدخّلَهم في القضيّةِ الفلسطينيّةِ بالمقارنة مع بقيّة الفلسطينيين حول العالمِ؛ وفقط، في أواخر الستّينياتِ ظهر نوع من العمل السياسي الفلسطيني المنظم وليسَ فقط العربي.

وكانت المجموعة السياسية الفلسطينيّة الأولى القادرة على تشكيل خلايا تنظيمية في أمريكا اللاتينية هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحت قيادة جورج حبش. وقد ساعد في ذلك انتشار الأفكار والحركات الاشتراكية الماركسية في أمريكا اللاتينية آنذاك، على امتداد الجبهة في الأوساط الفلسطينية هناك.

كما ان الاتصالات بين وديع حداد (قائد الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، وبين عدد من الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية (ومن ضمنهم الحركة التشيلية MIR، وتوباماروس في البيرو، ومنتناروس في الأرجنتين، والثوريين الكوبيين وكذلك الثوري العالمي الشهير ارنستو "تشي" غيفارا)؛ على عملية الامتداد. وبهذا أصبحت الطريق ممهدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها للانتشار في أمريكا اللاتينية. وهكذا كان للثورة الفلسطينيّة فضلُها الخاصُ أيضاً في أمريكا اللاتينية حيث نشطت من خلال المنظمات مثل الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيّين، اللجان الشعبية النسوية، فرق الدبكة الشعبية الفلسطينية. كما فتحت مراكزَ ثقافية فلسطينيّة في دول أمريكا اللاتينية، مثل تشيلي، البيرو، البرازيل، الأرجنتين، كولومبيا، بَنما والسلفادور.

وكان لنشاط منظمة التحرير الفلسطينيةَ المتزايدَ في أمريكا اللاتينية دور في إعطاء الفرصة للعديد مِنْ اللاجئين الفلسطينيّين الذين شاركوا في عمل الأحزاب السياسية والمقيمين في أمريكا اللاتينية. ولان معظَم هؤلاء كَانوا يتحدثون الاسبانية بطلاقة بسبب دراستهم في كوبا (وبعضهم درس في إسبانيا)، وكانَت لديهم خلفية سياسية واسعة حول كل القضايا تقريباً؛ بما فيها حرب لبنان فقد افادوا الحركة الوطنية الفلسطينية في عملية الامتداد. كما كان لذلك النشاط دور في تحسين حياة اللاجئين الجدد الوافدين إلى أمريكا اللاتينية من الدول العربية، وخصوصا بعد الحرب على لبنان.

في هذه الأثناء، لا زال وضع اللاجئين الفلسطينيّين في أمريكا اللاتينية على حاله؛ فكُلّ دول المنطقة تقريبا أعطت الجنسيةَ للاجئين الوافدين إليها؛ وبالتالي، من الصعب في الوقت الحاضر، وضع تقدير محدد لعدد اللاجئين الفلسطينيّينِ ولأعداد الجالياتِ الفلسطينيّةِ في أمريكا اللاتينية.

أوسلو والجاليات الفلسطينيّة

توقف نشاط منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو؛ وأصبح هناك انقسام واضح بين المركز والشتات، إضافة إلى تهميش العمل السياسي في الخارج، وإبقاء الصلات بين الداخل والخارج في المجال الاقتصادي بشكل رئيسي. وبالنسبة للجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية؛ مثلت اتفاقيات أوسلو نهاية ٣٠ عاما من الفعل السياسي والاجتماعي والثقافي من العمل في، وإلى جانب، منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أجبر المشهد السياسي الجديد العديد من النشطاء على ترك العمل السياسي والاجتماعي الفلسطيني؛ بينما ما يسمى بـ "عملية السلام" أعطت الانطباع بأن الأشياء كانت في طريقها للتغيير، وأن "الدور القديم" للحركات الجماهيرية يجب أن يستبدل بنوع آخر من المبادرات، بعيدا عن ساحة العمل السياسي.

كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ضياع جيل كامل، الأمر الذي اتضح فقط من مواقف ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلي وزارة خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية في بداية الانتفاضة الثانية.

ومع تغير الاتجاهات السياسية، وضعف منظمة التحرير الفلسطينية، وغياب أي نوع من الإستراتيجية أو السياسة الواضحة بشان الشتات الفلسطيني؛ سواء من رام الله أو من تونس؛ ادركت الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية واجبها القاضي بضرورة النهوض، وإن ببطء، وأن تعيد تنظيم نفسها؛ بما في ذلك تنشيط المجموعات الشبابية والثقافية.

بالتأكيد، أضعفت أوسلو الجاليات الفلسطينية في الشتات، حيث غيرت مكانة اللاجئين الفلسطينيين، وإن لم يكن في وضعهم القانوني، لكن في اضعف مستوى اهتمام م.ت.ف بهم. وفي عشية المشهد السياسي الجديد الذي يتسم بـ "لا يوجد سياسة" لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاه الجاليات الفلسطينية في المنفى، وكذلك عدم وجود نظام تعليمي فلسطيني في الشتات؛ فهذان عاملان قد يشكلان خطرا على مستقبل الفلسطينيين في المنطقة. ولذلك؛ على منظمة التحرير الفلسطينية أن تستثمر في مجال البحث الرسمي لمعرفة عدد الفلسطينيين في الشتات، وان تستقرأ رغبات وأماني الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا واستراليا وأوروبا.

وإذا ما كنا نتجه نحو اعتبارنا "سفراء ثقافيين"؛ فإن فلسطين وقضيتها ستخسر الآلاف من المهنيين والأكاديميين، الفنانين والرياضيين، ورجال الأعمال والطلاب الذين يرغبون أن يكونوا فاعلين في العملية السياسية؛ التي يجب أن تقود الشعب الفلسطيني إلى ممارسة حقه في تقرير مصيره، وإلى ممارسة حقه في العودة إلى أرض وطنه.

*خافير أبو عيد هو ناشط جماهيري في أمريكا اللاتينية، ومتطوع في مركز بيل.

أنشطة مجموعة عائدون خلال العام ٢٠٠٦: تقرير موجز

التزاماً بالخطوط العامة لخطة عائدون للعام ٢٠٠٦ تم إنجاز معظم الأنشطة المنصوص عليها في الخطة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى طرأت ضمن مستجدات العمل في الساحة اللبنانية. وبسبب الظروف الأمنية في لبنان وآخرها العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ حالت الظروف دون إنجاز نشاط رئيسي، وهو عقد مؤتمر المؤتمر العربي – الدولي للتضامن مع حق العودة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ، حيث كان مقرراً عقده في بيروت.

أولاً: الأنشطة المشتركة (لبنان / سوريا)

من المعلوم أن هناك برنامجا سنوياً خاصاً ل "عائدون" في كل من لبنان وسوريا، وفي الوقت نفسه يوجد برنامج مشترك للمجموعتين. وفيما يلي الأنشطة التي نفذت في إطار هذا البرنامج المشترك:

١- ندوة بعنوان: "الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية؛ الواقع والمسؤولية": نظمت مجموعة عائدون هذه الندوة بالتعاون مع "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب" التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية / سوريا.

قدم إلى هذه الندوة (١٤) ورقة عمل تضمنت معالجة الخلفية القانونية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وواقع اللاجئين الفلسطينيين، وحقوقهم الأساسية في مناطق عمل الأونروا وخارجها، ودور المجتمع المدني في تحسين أوضاع حمايتهم.

وقد اتفق المجتمعون على إعداد تصور مستقبلي لآفاق التنسيق وآلياته الممكنة على مستوى المواقف والأنشطة، كما تم الاتفاق على وضع "ميثاق شرف" لتنظيم العلاقة بين أطراف حركة العودة على أسس مبدئية من شانها تطوير هذه الحركة ودفعها إلى الأمام.

٢- دورة بعنوان: "التاريخ الشفوي: منهجياته وتقنياته": أقيمت الدورة في دمشق (١٣-١٦/٤/٢٠٠٦) بالتعاون مع "المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي" في رام الله / فلسطين.

٣- مخيم عائدون السنوي الرابع للشباب (مخيم راشيل كوري): أقيم هذا المخيم في المدينة التعليمية لأبناء شهداء فلسطين / دمشق (٢٤-٣١/٨/٢٠٠٦)، وهو استمرار لتقليد درجت عليه عائدون في السنوات الماضية.

ثانياً: أنشطة عائدون/ لبنان

ا - بخصوص حق العودة والحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين

١- المشاركة في المؤتمر الأول حول "سياسة الجوار الأورو – متوسطة: من أجل شراكة أكثر توازناً"، الذي نظمه منبر المنظمات غير الحكومية الأورو – متوسطة / لبنان (أنطلياس ٦ أيار / مايو ٢٠٠٦)، وقد صدر عن هذا المؤتمر وثيقة تمثل وجهة نظر المجتمع المدني في لبنان قدمت إلى المفوضية الأوروبية.

٢- وفي السياق ذاته تمت المشاركة في ندوة أخرى بعنوان: "سياسة الجوار الأوروبية: حقوق الإنسان في الخطة التنفيذية للبنان، توصيات من المجتمع المدني" (٢-٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٦). وقد نظم هذه الندوة ثلاث من منظمات المجتمع المدني اللبناني والفلسطيني: (المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، مؤسسة رينيه معوض، وسوليدا). وقد قدمت عائدون/ لبنان في هذه الندوة مداخلة أساسية حول واقع الحماية الدولية والإقليمية والمحلية للاجئين الفلسطينيين مع التركيز على وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٣- إعداد الورقة القطاعية الخاصة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان، والتي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ولجنة حقوق الإنسان النيابية.

٤- إصدار كراس رقم (٢) من سلسلة: "مصادر حقوق اللاجئين الفلسطينيين" تحت عنوان: "حق العودة في القانون الدولي وفي قرارات الأمم المتحدة".

٥- نقل معرض صور: "ذاكرة النكبة... ذاكرة المنفى"، الذي أقامته عائدون / أول مرة في القاعة الرئيسة لوزارة السياحة اللبنانية / بيروت في الذكرى (٥٧) للنكبة، إلى صيدا حيث تم عرضه في الذكرى (٥٨) للنكبة في مبنى دار البلدية / صيدا بالتنسيق مع الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين وبرعاية رئيس البلدية.

٦- المساهمة في الحوارات حول الملف الإنساني والملف الأمني للفلسطينيين في لبنان في أعقاب صدور القرار (١٥٥٩).

٧- المشاركة في المنتدى الاجتماعي الهولندي عن الهجرة (١٩ – ٢١ أيار ٢٠٠٦) وذلك من خلال المساهمة في الندوة الخاصة بالتأثيرات السلبية لسياسة العداء للعرب والمسلمين في الغرب وسياسة "صناعة" الأعداء للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال.

٨- المشاركة في المؤتمر الدولي الذي عقدته "لجان التنسيق الأوروبية من أجل فلسطين في جنيف (٢٦ – ٢٨ مايو ٢٠٠٦) وذلك من خلال



المساهمة في الورشة الخاصة بالإطار القانوني لحق العودة والحملات المبنية على حقوق اللاجئين، والتي تركزت نقاشاتها على ورقة أساسية قدمها مركز بديل.

ب - بخصوص العمل الإنساني خلال حرب تموز / آب ٢٠٠٦

تسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز / آب ٢٠٠٦ في نزوح مئات الآلاف من الجنوبيين إلى مدن الوسط والشمال ومنها مدينة صيدا التي استضافت نحو ١١٠ آلاف منهم. وقد لجأت مئات من العائلات الجنوبية المهجرة إلى المخيمات الفلسطينية في مدينة صيدا (عين الحلوة والمية ومية) فاستضافهم اللاجئون الفلسطينيون في المدارس والمراكز الاجتماعية، وفي بيوتهم الخاصة وتقاسموا معهم رغيف الخبز.

وقد بادرت "عائدون/لبنان" منذ الأيام الأولى، إلى الاتصال بالشركاء من الجمعيات المانحة وخاصة الحركة الكاثوليكية للسلام / هولندا ، والجمعية الإسبانية لدعم القضية العربية، ومتبرعين آخرين؛ لحثهم على تقديم العون الإنساني للمهجرين اللبنانيين ومستضيفيهم من اللاجئين الفلسطينيين. ومن جهة أخرى، جرى التعاون مع شبكة من الجمعيات الأهلية الفلسطينية المعنية أصلاً بتقديم الخدمات والإغاثة للاجئين الفلسطينيين، وذلك من أجل تنفيذ مشاريع الإغاثة في الميدان تحت إشراف ورقابة عائدون. ومن هذه المشاريع:

١- توزيع وحدات تحتوي على مواد تنظيف وملابس للأطفال: موّل هذا المشروع الحركة الكاثوليكية للسلام / هولندا.

٢- تزويد المركز الطبي التابع لجمعية النداء الإنساني في مخيم عين الحلوة / صيدا بالإمدادات والمواد الطبية اللازمة لتمكينه من تقديم الخدمات الصحية الطارئة للعائلات المهجرة التي لجأت إلى مدينة صيدا ومخيماتها بالإضافة إلى سكان المخيم أنفسهم. وقد تبرعت بهذا المشروع الجمعية الإسبانية لدعم القضية العربية.

والجدير ذكره هنا أن الجمعية الإسبانية نفسها كانت قد مولت إنشاء وحدة عناية بحديثي الولادة ICN في المركز الطبي المذكور، وذلك ضمن برنامج الشراكة بين عائدون وجمعية النداء الإنساني. وقد تم افتتاح هذه الوحدة مع انتهاء الحرب حيث استقبلت بعض الحالات.

٣- توزيع وحدات تموين على العائلات المحتاجة في مخيم البرج الشمالي / صور: موّل هذا المشروع الحركة الكاثوليكية للسلام / هولندا.

٤- توزيع إعانات مالية صغيرة على عدد من العائلات المحتاجة المصنفة أصلاً ضمن حالات العسر الشديد. وقد تبرع بالمشروع "صندوق لبنان / فلسطين للإغاثة الطارئة" بمبادرة من ائتلاف حق العودة / أمريكا الشمالية.

٥- برنامج أنشطة ترفيهية للأطفال المهجرين: تم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع اللجنة التربوية المنبثقة عن لجنة المتابعة للجمعيات الأهلية الفلسطينية التي تشكلت في صيدا لإغاثة المهجرين ومع جمعية "من حقنا أن نلعب".

ثالثاً: أنشطة عائدون/ سورية

يمكن أن نوزع هذه الأنشطة على ثلاثة عناوين، وهي:

١- المعرض الدائم للصور الوثائقية (النكبة... وحلم العودة): وهو معرض متنقل، يتم عرضه في أماكن متعددة وأوقات مختلفة. فبمناسبة ذكرى النكبة أقيم المعرض في حلب / القاعة الثقافية لجامعة حلب في ٢٤/٤ ، وفي ٢٠/١١. وأقيم في دمشق/ مخيم خان الشيح بتاريخ ١٥/٥، وفي كلية الفنون الجميلة بجامعة دمشق في ١٢/١١.

٢- عرض أفلام: عرض فيلم (الجنة الآن) في مقر عائدون، عرض فيلم (ترشيحا قصة وطن) في جامعة حلب بتاريخ ١٩/١١ ، وفيلم ترشيحا عروس الجليل في حلب بتاريخ ٢٧/١٢ وكذلك في دمشق.

٣- لقاءات تسجيل الذاكرة: وفي إطار تسجيل وتوثيق الذاكرة الفلسطينية بدأ العمل في مشروع التاريخ الشفوي حيث تم تسجيل العديد من المقابلات الشفوية في إطار هذا المشروع في كل من دمشق وحلب.

حلقة النقاش الخاصة بمجموعة "عائدون":

مراجعة نقدية، رؤية مستقبلية

عقدت مجموعة عائدون حلقة نقاش بعنوان "مجموعة عائدون: مراجعة نقدية، رؤية مستقبلية" لمدة يوم واحد ، بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٧، في مقرها بدمشق. وقد شارك في هذه الحلقة ١٩ شخصاً من المهتمين والناشطين في مجال حق العودة في سورية من مواقع مختلفة، وبالإضافة إلى ١٢ من نشطاء عائدون. وقد جاء عقد هذه الحلقة النقاشية من قبل "عائدون"، في إطار سعيها لتطوير أدائها وبناء ذاتها، بما يخدم الهدف الذي تعمل من أجله، وهو الدفاع عن حق العودة. فكما جاء في مقدمة الورقة التي تقدمت بها عائدون. وقد مضى ست سنوات على تاسيس المجموعة، فيها من الايجابيات والنجاحات مثلما فيها من السلبيات والإخفاقات، ولا تزال "عائدون" تواصل مسيرتها، وتتطلع إلى متابعتها بوتيرة أفضل وفاعلية أكثر، بمجموعة ناشطة ومتماسكة سياسياً، قادرة على تطوير أدائها لخدمة الهدف الذي تعمل من أجله والقيام بالأنشطة المطلوبة منها من جهة، وعلى مواجهة الأسئلة التي تطرح عليها من جهة أخرى، وما هذه المراجعة الذاتية الشاملة إلا تاكيد هذه الغاية.

وعرضت "عائدون" رؤيتها المستقبلية على صعيد بناء ذاتها على ضوء تجربة السنوات الماضية، وقد وضعتها تحت ثلاثة عناوين هي:

أولا: رؤية سياسية واضحة ومتماسكة، تتضمن خطابها لحق العودة ودورها السياسي والنضالي، وتعالج القضايا المعنية بها حركة العودة، وتجيب عن الأسئلة المطروحة عليها بهذا الشأن.

ثانيا: خطة عمل بعيدة المدى تخدم المهمة الوطنية التي تتصدى لها من خلال:

- تفعيل أوساط اللاجئين الفلسطينيين، وتنمية الوعي القانوني في صفوفهم للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها.
- الترويج لمنهج قائم على الحقوق لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحشد التأييد والمناصرة له بين الأوساط الأكاديمية والسياسية والمنظمات الدولية.
- تنمية قدرات المجموعة الذاتية وذلك عن طريق التطوير المؤسساتي الإداري الدائم، سواء بتأهيل طاقمها التنفيذي أو باستقطاب كفاءات لدعمها بالخبرة التي تحتاجها.

ثالثا: بنية مؤسساتية، مؤهلة للقيام بالدور النضالي على صعيد المهمة الوطنية التي تتصدى لها.

فعلى صعيد التجربة السابقة فقد تناول المشاركون بنية "عائدون" وسبل تطويرها واستقطاب الكفاءات وتعميق وتوسيع الأنشطة وتفعيلها وغيرها من المواضيع ذات الصلة. اما على صعيد الرؤية المستقبلية فقد تم التأكيد على ما يلي:

١-عائدون وكل اللجان المعنية بالدفاع عن حق العودة مطلوب منها فتح أوسع نقاش سياسي ونظري لبلورة تصورات سياسية وبرنامجية واستكشاف آفاق جديدة للعمل.

٢- الحاجة إلى صياغة لائحة جديدة على ضوء التجربة السابقة.

٣- إعطاء أولوية لمفهوم العمل التطوعي ونشره للاستفادة من الطاقات البشرية التي لا ترغب في الانتساب لعائدون ولكنها مستعدة لتقديم مساهمات في مهامها وأنشطتها، وأن لا يكون التوجه الأساسي كسب أعضاء لعائدون فقط.

٤- إعطاء أولوية لبناء علاقات تنسيق وتعاون وتحفيز مع المنظمات غير الحكومية، الفلسطينية والعربية والدولية.

٥- التمييز مابين العمل السياسي الذي تقوم به عائدون كهيئة غير حكومية من أجل الدفاع عن حق العودة عن مثيله الذي تقوم به الفصائل الفلسطينية.

٦- العمل من أجل الدفاع عن حق العودة هو بتامين صمود اللاجئ الفلسطيني وطرح قضاياه الحياتية، والقيام بكل ما يدعم ذلك الصمود، وإعطاء ذلك الأولوية في كل المبادرات والأنشطة، مثل مخيمات الشباب، التاريخ الشفوي.

ويمكن تلخيص أهم التوصيات بثلاث عناوين رئيسية:

١- تعزيز وتطوير دور الهيئات غير الحكومية في أوساط اللاجئين واغناء مفهوم العمل التطوعي والاعتماد عليه.

٢- الوضوح في العمل والشفافية، وخاصة في الدعم المالي.

٣- التمييز بين العمل الفصائلي والعمل الأهلي في الحقل السياسي المشترك.

وفي ختام الحلقة ثمن المشاركون مبادرة عائدون لعقد هذه الحلقة النقاشية، فهي الأولى من نوعها لجهة إشراك مهتمين من خارج إطار المجموعات بمناقشة الوضع الذاتي لمجموعة ورؤيتها المستقبلية من جميع جوانبها.

برنامج مركز بديل لتنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين*

أقلام الناشئة تتناول عنصرية إسرائيل وتبدع في وصفها

الناشئة جيل واعد، يقرأ معادلة الصراع بشمولية وبعيون ترى الهدف بعمقه الإنساني اللامحدود. الناشئة تجاوزت قوالب المقولات المتوارثة، ونمطية الاجترار المل للصياغات الممعنة في قولبة الواقع بحسب الأهواء أو كيفما سار التيار. جيل الناشئة وصف واقعه، واقع الشعب الفلسطيني، كما هو بكلمات تصور الحقيقة وترسم الخطى وتستشرف المستقبل.

لقد وجه بديل للمشاركين/ات في برنامج تنمية وتدريب الناشئة سؤالا يتعلق بموضوع هذا العدد (التمييز والفصل العنصريين ما بين جنوب أفريقيا وفلسطين) جاءت الإجابات من المؤسسات الإحدى عشر المشاركة أكثر من رائعة، ويؤسفنا في هيئة تحرير "حق العودة" عدم التمكن من نشرها جميعا وكاملة؛ ويسعدنا ان ننشر بعضا منها.

تجربتي مع العنصرية
كتبت تمارا قاسم، جمعية العنقاء الثقافية

...نعم انه الاحتلال الذي دمر أحلامنا وطموحاتنا وشبابنا؛ انه من زرع في نفوسنا الأحزان والآلام من صغيرنا إلى كبيرنا. لقد تعب شعبنا من الاهانات والحصار والحواجز والتحكم وسلب الحرية وسلب حق العودة فقد تعرضنا للأهانة في بيوتنا، وعدم احترام حرمتها، وتعرضنا لهدمها ودمارها وسلبها بالقوة، وهي أغلى ما نملك، وأرضنا التي سلبت وسرقت كرامتنا التي لم يبق لنا سواها. نهان كل يوم وكل ساعة حيث الحواجز التي ينصبونها لنا في الشوارع حيث نوقف لننتظر بالساعات؛ حتى ينادي ذلك الجندي علينا ليسأل: إلى أين؟ وما نحمل في حقائبنا أو أيدينا؟ وهنا نعامل حسب مزاج ذلك الجندي فقد يتكرم علينا بالمرور وقد يمنعنا، لا لشيء إلا كوننا فلسطينيين! وهذا الجدار اللعين الذي يفصل الجيران عن بعضهم، ويسلب الأراضي من فلاحيها، ويقطع الجامعات عن طلابها، ويغلق المدن على ساكنيها ماذا أقول؟ لم يبق لنا شيء إلا وغاصوا في أعماقه وخربوه...لكن إنا هنا ...

ما بين جنوب أفريقيا وفلسطين
كتب وسام سامي، البلد الأصلي: زكريا، ١٦ سنة/ مركز أطفال الدوحة الثقافي

هناك تشابه كبير بين التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل، لكن المشكلة تكمن في ان التمييز العنصري في جنوب أفريقيا قد انتهى اما عندنا فالمشوار طويل. التفريق في التعامل موجود في كل المجالات في الخدمات والتعليم والصحة وغيرها. لا يوجد حد ادنى من المساواة او العدالة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ما بين العرب واليهود. مثلاً في أسرائيل لا يوجد مشكلة أسمها المياه؛ حيث لا يوجد خزانات مياه فالمياه دائماً في الحنفية أما في مناطق السلطة فالمياه تنزل مرة كل أسبوع. الكهرباء أيضا، موصلة "بفاز" واحد وبقدرة متواضعة أما في إسرائيل فهي "بثلاث فاز" وبقدرة عالية. كذلك الكهرباء عندنا أغلى من الأسعار المتوفرة للمستوطنين... إلى متى سيبقى الوضع مأساوياً؟ إلى متى سيبقى الاحتلال جاثماً على صدورنا؟

التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني تمييز عرقي
كتبت شروق عادل الطيطي، مركز ثقافة الطفل/ مخيم الفوار

يتجلى تمييز إسرائيل العنصري من خلال السياسات التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني. فلو نظرنا إلى مقدار ما تصرفه إسرائيل على الصحة مقارنة مع ما يخصص للشعب الفلسطيني على شكل معونات او غيره فإننا نجد الفارق كبيرا. كذلك التعليم أو الترفيه الذي يتمتع به الطفل الإسرائيلي؛ فلو نظرنا إلى الطفل عندنا سنجده محروما من كثير من الحقوق التي أقرتها كافة العهود الدولية والتشريعات السماوية... ولا غرابة في الأمر، فإسرائيل قد نشأت على فكرة التهجير على أساس العرق للشعب الفلسطيني، فطردت الناس من أراضيهم واستولت عليها من خلال المذابح والمجازر التي ارتكبتها وما زالت ترتكبها إسرائيل بحق شعبنا منذ نشأتها إلى أيامنا هذه ومن آخرها مذبحتي جنين وبيت حانون ...

ممارسات عنصرية صهيونية
كتبت ليلى خالد منصور، ١٥سنة، مخيم الفارعة/ مركز الشباب الاجتماعي - مخيم الفارعة

لا شك أن الجميع يعرف بان إسرائيل نشأت بناء على نظرة عنصرية (التعصب لعنصر اليهود) وبناء عليه وبعد الاستيلاء على فلسطين أخذت تتعامل مع الفلسطينيين على أساس عنصري معاد للانسانية وقيمها. ومن أبرز صوره مل يلي:

١. استمرار الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من إقامة دولتهم وممارسة حقهم في تقرير مصيرهم.
٢. السيطرة على المداخل والمعابر الخارجية ومفاصل المدن والقرى الفلسطينية وبالتالي تحكمها في حركة الدخول والخروج والتنقل الداخلي.
٣. الفصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
٤. حصار مدينة القدس وفصلها.
٥. إقامة المستوطنات الصهيونية على الاراضي الفلسطينية المصادرة وفصلها عن محيطها العربي.
٦. إقامة جدار الفصل العنصري.
٧. وضع مئات الحواجز العسكرية ما بين المدن والقرى والمخيمات وعزل المواطنين عن بعضهم.
٨. الإبادة من خلال مسلسل القتل اليومي وتسبيب الإعاقات للجرحى والزج في السجون
٩. قطع أوصال العائلات والأقارب بحرمانهم من التواصل الاجتماعي.
١٠. التجهيل من خلال إغلاق المؤسسات التعليمية والاجتماعية واعتقال هيئاتها الإدارية ونشطائها.
١١. الإفقار من خلال فرض حصار اقتصادي خصوصا على العمال الفلسطينيين.

جدار الفصل العنصري
كتبت سلوى إبراهيم عبد السلام/ مركز الشباب الاجتماعي- مخيم عقبة جبر

الجدار العنصري قسم فلسطين إلى أجزاء متناثرة ومعزولة عن محيطها وعن بعضها البعض. تفصل بينها مسافات كبيرة وشاسعة جدا من ا راضي المدن والقرى التي تمت مصادرتها. الجدار عزل عاصمتنا القدس الشريف ولم يحرمنا من الصلاة في المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة فقط، بل فرق كثيرا من الناس؛ مثل الأخ عن اخية، والزوج عن زوجته. اضعف، بل دمر اقتصادنا الفلسطيني ومنع العمال من العمل وحرمهم من قوت أطفالهم اليومي. تسبب الجدار في تعطيل التعليم ومنع أبناء شعبنا من الدراسة في الجامعات والمعاهد. هذه هي العنصرية بحد ذاتها التي حولت السلام المزعوم إلى دماء لا تجف. هل هذا عدل؟؟ يا عالم اسمع: نعم قد نموت بالمئات وبالآلاف و لكن لنا موعد مع الحرية.

التمييز العنصري
كتبت براءة سعد الفحماوي/ جمعية كي لا ننسى/ مخيم جنين

دائما وفي اغلب المواضيع الحياتية نذكر في سياق حديثنا جملة: لا للتمييز العنصري. ونقصد هنا به عدة أمور مثل التفريق بين الناس على أساس الشكل بما به من لون بشرة أو الجنسية؛ فلسطيني بريطاني مثلا، أو على أساس الجنس ذكرا أو أنثى، أو على أساس الدين، مسلم مسيحي أو يهودي، أو على أساس العرق عربي وغير عربي، هندي احمر و أمريكي. ولكن حقوق الإنسان هي للإنسان؛ أي إنسان في كل مكان وزمان. فإذا حصل تفريق بين بني الإنسان فيعني أن في الأمر تمييز عنصري يجب مقاومته ورفضه. ترى هل يرى العالم حقيقة إسرائيل؟ أم تراه قرأ ما كتب في إعلان استقلالها عن المساواة وصدقها؟ يجب ان نقنع العالم بعنصرية إسرائيل كما يجب ان نعود أنفسنا على المساواة وحقوق الإنسان.

حق العودة
كتبت ولاء يوسف قاسم، ١٥ سنة/ جمعية كي لا ننسى

إذا ساءت البداية فالأمل موجود حتى النهاية هكذا تعلمت عندما سمعت عن بلدي الأصلي.

إن حرمان الفلسطينيين من حقهم في العودة هو حرمان من حق إنساني. وان هذا الحرمان سببه التمييز ضد الفلسطينيين. وبسبب هذا الحرمان تشرد أهلي وعشنا في أصعب الظروف الاقتصادية والصحية والاجتماعية... ولكن رغم قسوة الظروف وسوء الأحوال إلا أن عقلي لا يتوقف عن التفكير بهذا الحق المسلوب وهو حق العيش في وطني بسلام واطمئنان دون المس بكرامتي. سأرجع إلى بلدي الأصلية، ولذا سأعمل مع كل المؤسسات التي تخدم قضية عودتي.

الديمقراطية الإسرائيلية
كتبت سمر فريحة، ١٥ سنة/ مركز لاجئ - مخيم عايدة

تدعي إسرائيل إنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وهذه كذبة كبيرة؛ لان الديمقراطية لا تكون مع حرمان الآخرين من حقوقهم. "ان إسرائيل التي تدعي الديمقراطية تقسم المجتمع إلى جزأين جزء تطبق عليه الديمقراطية الصهيونية ويشمل اليهود وجزء يطبق عليه القمع ويشمل الفلسطينيين وبذلك تظل الصهيونية مخلصة لمعايير التمييز العنصري: الديمقراطية لليهود ولا ديمقراطية لغير اليهود". الديمقراطية الإسرائيلية عنصرية، فإسرائيل تمنح كل يهودي في العالم حق الهجرة والاستيطان في فلسطين، وتحرم السكان الأصليين الفلسطينيين من العودة الى بيوتهم وديارهم. إسرائيل تسحب الهويات من فلسطينيي القدس كي تحقق أغلبية يهودية في المدينة المقدسة بعد تهجير أهلها. إسرائيل تمنع أبناء الأسرة الواحدة من الالتقاء إلا بتصريح غالبا يرفضه الحاكم العسكري. أصدرت إسرائيل مؤخرا قانون يمنع السائقين الفلسطينيين من استخدام الشوارع التي يستخدمها المستوطنون وتعاقب الإسرائيلي الذي يحمل في سيارته فلسطينيا من الضفة الغربية أو غزة. كيف يمكن أن تكون إسرائيل ديمقراطية وهي ضد ابسط الحقوق الإنسانية؟ إنها كذبة والمشكلة ان العالم يصدقها. علينا أن نقنع العالم إن إسرائيل دولة قمعية وليست ديمقراطية.

الفلسطينيون مخلوقات قادمة من كوكب آخر
كتبت ميساء حامد ألجولاني،١٦ سنة، مركز الطفل الفلسطيني- مخيم شعفاط - القدس

في أحد الأيام كنت مع أبي في السيارة لشراء بعض الحاجيات للبيت وفي الطريق أشارت لنا امرأة مسنة عند أحد الحواجز فما كان من أبي إلا أن توقف وفتح باب السيارة الخلفي وصعدت العجوز وهي تدعي لأبي بالصحة ودعوات أخرى تثلج القلوب وبعد فتره بسيطة من السير فوجئنا بدوريه من الشرطة كانت تختبئ في أحدى الطرق الفرعية فطلبوا الأوراق الثبوتيه فبادر أبي بإعطائهم الأوراق ونظروا إلى داخل السيارة وقالوا لي كم عمرك؟ وكنت احمل شهادة ميلادي فنظر إلى العجوز وقال أين الهوية؟ فمدت يدها وناولته الهوية وكانت خضراء اللون أي أنها من الضفة أو بمعنى أصح من كوكب أخر! فأمرها أن تنزل من السيارة فنزلت المسكينة وهي تدعي عليهم بالدمار والسحق والمحق. واخذوا كل الوثاق من أبي حتى الهوية الشخصية وقالوا له



مخيم عقبة جبر، أريحا

أتبعنا بالسيارة وعند وصلنا إلى نقطة التفتيش قاموا ا باحتجاز السيارة لمدة ثلاثة أشهر ومخالفة ابي بمبلغ عشرة الاف شيكل، ولولا وجودي مع أبي لكانوا احتجزوه هو أيضا لمدة ثمانية وأربعون ساعة والسبب أو الذنب الذي اقترفناه انه كان يجب علينا أن نتجرد من الإنسانية ومن الوطنية، وان لا نحمل أي "مخلوق فضائي" قادم من داخل الضفة الغربية! اسرائيل تسعى إلى تشتيت الشعب، وتمزيقه، ونشر القاعدة التي تقول: "فرق تسود" فهل ينجحون في ذلك؟ لا أظن...............!

أين إسرائيل من الوثائق الدولية؟
كتب ثائر هوجي، ١٥سنة ، مخيم طولكرم

ومن اجل تحقيق الاحترام التام لحقوق جميع الشعوب في دولة ما، يتعين ان تعمل الحكومات على التقيد بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان و لا سيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كما ويجب عليها ان تعمل على تنفيذها تنفيذا تاما. ويجب ان يكون الحرص على حماية حقوق الأفراد من دون تمييز لأسباب عرقية أو اثنيه أو قبلية أو دينية. فالمادة ٢ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (وهناك وثائق دولية اخرى بنفس المعنى) ذات الصلة تقضي بأنه على الحكومات أن تراعي حقوق الأشخاص المنتمين لجماعات اثنيه و لاسيما حقهم في العيش الكريم و في المحافظة على ثقافتهم و في المساواة في جني ثمار النمو القومي و في القيام بدورهم في حكومة البلد الذي هم من مواطنيه . و ينبغي على الحكومات أيضا أن تنظر ، في حدود أطرها الدستورية، في القيام، حسب الاقتضاء، بمنح الأشخاص المنتمين إلى جماعات العرقية او اللغوية و الذين هم من عداد مواطنيها، الحق في الاضطلاع بالأنشطة التي تتصل على وجه الخصوص بالحفاظ على هوية أولئك الأشخاص أو تلك الجماعات. أين إسرائيل من كل هذا؟

قانون حارس أملاك الغائبين قانون عنصري
كتب عيسى حسن خولي، ١٧سنة، مخيم طولكرم

ان قانون الوصي على أملاك الغائبين أو ما يعرف بقانون حارس أملاك الغائبين" كان أداة احتلالية "قانونية" استنبطتها المؤسسة الحاكمة من كتب القانون البريطاني الذي أباح حرية التصرف بأملاك العدو، وحتى المحاكم البريطانية وقراراتها المجحفة قامت بتشجيع هذه الإستراتيجية الاحتلالية الظالمة لكسر شوكة أصحاب الحق الأصليين وإضعافهم بشتى الوسائل وبالتالي سلب الأملاك منهم وإفقارهم ، لذلك نلاحظ أن المحكمة الإسرائيلية اعتمدت بالأساس على قرارات ظالمة تبنتها المحكمة البريطانية ، وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله محمد هباب لاسترجاع حقه ، تقرر رفض دعوته وإلزامه بدفع مصاريف المحكمة ومحامي الوصي على أملاك الغائبين !!!!

الحواجز الإسرائيلية مظهر من مظاهر التمييز العنصري ضد الفلسطينيين
كتب هيثم أبو سريس، ١٦ سنة، مخيم بلاطة، مركز يافا الثقافي:

بعد قرار التقسيم ١٨١ والذي ينص على قيام دولة يهودية ودولة عربية في فلسطين أصبح التمييز العنصري واضحا ومتمثلا في ما يلي :

حرمان الفلسطينيين من حقهم في العودة الى ديارهم وتقرير مصيرهم. وأيضا حرمانهم من كثير من الحقوق مثل: الحق في التنقل فالحواجز الإسرائيلية وأيضا جدار الفصل العنصري حال دون حرية انتقال الفرد الفلسطيني في بلده فلسطين، وأخيرا حرم الفلسطينيون من حقوقهم في العمل فنجد أن نسبة البطالة بين الفلسطينيين كبيرة جدا ، بينما ينعم الفرد الإسرائيلي اليهودي بحرية التنقل وبوجود فرص عمل كثيرة وبكافة الحقوق الأخرى.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن آمل بوجود حلول بعيدة عن التمييز العنصري بين الشعوب لان في ذلك ضياع لحقوق كثيرة من المضطهدين في هذا الزمن واكبر مثال هو فلسطين.

---

* للإطلاع على أنشطة المؤسسات المشاركة في البرنامج، يرجى زيارة الموقع:
www.badil.org/training/index.htm

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين وجمعية الشباب العرب - بلدنا

تقرير حول المخيم الشتوي للقادة الشباب

٣-٦ كانون ثان ٢٠٠٧

أقامت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين وجمعية الشباب العرب - بلدنا مخيما شتويا للقادة الشباب في فندق البقيعة/ فندق سانت جابرئيل - الناصرة في الفترة ما بين ٣-٦ كانون الثاني ٢٠٠٧. ويأتي هذا المخيم كجزء من فعاليات المؤسسات المنظمة الهادفة الى الارتقاء بفئة الشباب تربويا وثقافيا بما يخدم قضية الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في مجالات المحافظة على الهوية والتعريف بالحقوق وتطوير القدرات القيادية والمهارات.

وقد اشرفت إيناس مرجية، منسقة المخيم، وعدد من المرشدين/ات المؤهلين/ات منهم فادي العبرة، ربى حمدان، وافي بلال، نجوان بيرقدار، خلود ارشيد، إياد البرغوثي وآخرون على تنفيذ البرنامج الذي تضمن فعاليات ونشاطات متنوعة عديدة. اما الطلاب المشاركون، فقد شارك في المخيم ٤٩ طالبا وطالبة بين الأجيال ١٦-١٩ من الناصرة، حيفا، طرعان، كفركنا، الرينة، المزرعة، شفا عمرو، كفر قاسم، المشهد، فسوطة وترشيحا. ويذكر ان ما ساعد في إنجاح المخيم أن المشاركين هم من خريجي دورات قيادة شابة وبرامج تربوية أخرى عقدت سابقا في عدد من المؤسسات العربية مثل جمعية بلدنا والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان وجمعية التطوير الاجتماعي في حيفا. ولقد كانت المشاركة فاعلة على مدار ايام المخيم حيث تم خلالها عقد سلسلة من ورشات العمل وتنفيذ فعاليات تنوعت ما بين تربوية واجتماعية وتثقيفية شملت التالي:

اليوم الأول:

افتتحت المخيم المنسقة إيناس مرجية التي رحبت بالمشاركين بإسم المؤسسات القائمة على المشروع (اتجاه، بلدنا، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين) والمؤسسة الداعمة له (مؤسسة التعاون) وهنأتهم على انضمامهم لمجموعة الشباب والشابات القياديين في مجتمعاتهم المحلية. ثم قامت بشرح وبيان أهداف المخيم التربوية والإستراتيجية. ومن ثم تلقى المشاركون ترحيبا من طاقم المرشدين، حيث قام كل مرشد/ة بتعريف المشاركين والمشاركات بنفسه/ا.

في الفترة التي تلت الترحيب وشرح أهداف المخيم، قام طاقم المرشدين بإجراء فعاليات تعارف بهدف تقريب المشاركين من بعضهم البعض و تهيئتهم للعمل سوية كفريق عمل. وفيما بعد قسمت مجموعة المشاركين الكبيرة إلى ٣ مجموعات عمل صغيرة تحوي كل مجموعة ١٥-١٧ مشارك/ة.

وتم العمل في المجموعات الصغيرة على بناء فريق العمل وتحديد آليات العمل والتعاون اللازمة والتي سيعمل الجميع وفقا لها خلال فترة المخيم. وفي المساء، التقى المشاركون في القاعة الكبيرة، ضمن فقرة: "المنصة المفتوحة" التي عرض من خلالها بعض الطلاب مواهبهم الفنية.

اليوم الثاني:

تركز عمل المخيم في يومه الثاني حول موضوع "الهوية". في ورشة العمل الإفتتاحية التقى المشاركون ضمن المجموعات الصغيرة. كان الهدف من الفعالية طرح موضوع الهوية وتركيباتها المختلفة والتوقف على مركبات الهوية. وفي نهاية ورشة العمل شرح المرشدين للطلاب مركبات الهوية المختلفة من خلال التركيز على أزمة الهوية لدى الفلسطينيين في الداخل، أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على حياة الشباب في المجتمع الفلسطيني في الداخل.

في الفترة التالية إستضاف المخيم المحاضر بلال إبراهيم، مدير برنامج العمل الجماهيري والتربية على حقوق الإنسان في المؤسسة العربية لحقوق الإنسان. وقد قدمت المحاضرة بشكل فعال من خلال الحوار والمشاركة الفعالة من قبل المشاركين. ركزت المحاضرة على تناول مركبات الهوية الفلسطينية لفلسطينيي الداخل ودوائر الإنتماء الثلاثة: ١. الإنتماء العربي ٢. الإنتماء الفلسطيني ٣. الإنتماء الإسرائيلي وهو الإنتماء القانوني والمواطنة.

في الفترة التالية من النهار إستضاف المخيم فرقة الراب "دام"، بقيادة تامر نفار، والتي التقت المشاركين في المخيم وحاورتهم حول موضوع الهوية وقدّمت لهم عرضًا موسيقيًا لأغاني راب تعكس واقع الشباب الفلسطيني في الداخل وسياسة التمييز العنصرية الممارسة بحقهم.

اليوم الثالث:

نشاطات وفعاليات اليوم الثالث تركزت حول "التهجير واللجوء"، حيث شملت:

- جولة تعريفية ببعض القرى المهجرة، حيث قام المشاركون بزيارة قرى سحماتا، البصة، الغابسية والكابري. وقد نظمت الجولة جمعية المهجرين وقام داود بدر مركز الجمعية بمرافقة المشاركين الذي وبشرح قضية التهجير والمهجرين ودور وأهداف جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين.
- لقاء الشاعر نايف سليم والممثل فراس سويد: التقى المشاركون الشاعر الشعبي نايف سليم ابن قرية البقيعة في ندوة شملت معلومات هامة عن قريته وسيرتها، وألقى نماذج شعرية من كتابته. ومن ثم قدم الممثل فراس سويد وزميلان له فقرات تمثيلية سياسية وإجتماعية ساخرة.
- عرض فيلم "مهجرون": حيث تم عرض فيلم "مهجرون" وهو من إنتاج جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين ومن ثم تلاه نقاش حول الفيلم الذي أداره مرشدو ومرشدات المشروع.
- عقد ورشة عمل حول اللجوء والتهجير: قام بالتحضير لها وتقديمها طاقم المشروع. وشملت ورشة العمل مقارنة بين خارطة فلسطين التاريخية قبل ٤٨ وخارطة إسرائيل بهدف تعريف الطلاب بالقرى التي تم محوها من الخارطة والقرى التي تم تغيير أسمائها الفلسطينية وتحويلها إلى أسماء عبرية. بالإضافة إلى ذلك تطرقت ورشة العمل إلى حالة اللجوء والتهجير التي يعيشها الشعب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده، وكذلك حق العودة وعنصرية قانون العودة الإسرائيلي.
- عرض فني: في المساء إستضاف المخيم الثنائي "شماس نحاس" حيث عرضا "ساتيري" ناقد وساخر.



المصدر جمعية المهجرين

اليوم الرابع:

بدأ المخيم يومه الرابع والأخير بتناول موضوع "العمل الشبابي الجماهيري"؛ حيث استهل طاقم المرشدين اليوم بتنظيم ورشة عمل حول موضوع احتياجات الشباب في المجتمع الفلسطيني. وقد شكلت هذه الورشة مدخلا تمهيديا لموضوع العمل الشبابي والحاجة إلى التغيير. تلا ذلك تقديم ندوة تحت عنوان" دور وصوت الشباب في المجتمع الفلسطيني وخطر الخدمة المدنية" بمشاركة كل من السيد أيمن عودة، مركز الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والسيد أمير مخول، مدير عام اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) والسيد نديم ناشف مدير جمعية الشباب العرب- بلدنا والسيد إياد برغوتي عن الائتلاف الشبابي ضد الخدمة المدنية. وعرض كل من المتحدثين أهمية العمل الشبابي وإبراز دور وصوت الشباب في المجتمع.

الورشة الختامية تناولت موضوع الإنجاز الشعبي؛ حيث تركزت الربط ما بين النظرية والتطبيق البرنامج والوسائل، وتحديدا بيان كيفية تحويل النقد المجتمعي والسياسي إلى عمل مطبق على أرض الواقع. وقد إختار المشاركون العمل ضمن شبكة شبابية تنظمها جمعية الشباب العرب - بلدنا.

اختتام المخيم:

تقدم المشاركون بتوصية تتلخص في متابعة تنظيم ورشات العمل واقترح المشاركون استمرار العمل مع المجموعة المشاركة وعدم الاكتفاء بمخيم لمرة واحدة من أجل تكملة المسيرة. كما وأكد المشاركون على أهمية هذة البرامج الشبابية التي تحفزهم على العمل من أجل أنفسهم ومجتمعهم. وفي نهاية المخيم أثنى الطلاب المشاركون على تنظيم المخيم وفعالياته وورشاته والمعلومات والتجارب المفيدة التي تلقوها، وطلبوا من المنظمين تكثيف هذا النوع من النشاط.

مركز يافا الثقافي يصدر تقريره السنوي للعام ٢٠٠٦

عام حافل بالنشاطات الثقافية والفنية والاجتماعية والمشاريع

أصدر مركز يافا الثقافي التابع للجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين تقريره السنوي حول النشاطات التي نفذها في عام ٢٠٠٦ م، حيث استعرض التقرير كافة الأنشطة التي نفذها المركز، على مختلف الأصعدة، الثقافية والفنية والاجتماعية والإدارية، والمشاركات الداخلية والخارجية، والمشاريع التنموية المختلفة التي تم إنجازها في العام الماضي.

وتطرق التقرير للحوادث التي تعرض لها المركز والتي كانت تستهدف إعاقة إنجاز برامجه، سواءً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي داهمت المركز أثناء اجتياح مخيم بلاطة لمدة ثلاثة أيام وحولته إلى ثكنة عسكرية وعبثت بمحتوياته، أو من قبل مجهولين حاولوا إشعال النار في المركز وتسببوا بإحراق قسم من مختبر الكمبيوتر في الطابق الأرضي.

وتضمن التقرير أهم المشاركات والمؤتمرات التي شارك بها المركز سواء مشاركة وفد منه في مهرجان الأفلام الفلسطينية في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية وعرض فيلم حلم نور الذي أنتجته وحدة (يافا فيلم) في المركز، أو مشاركة فرقة عائدون للتراث الشعبي التابعة للمركز في مهرجان (فيلي) بايرلندا الشمالية عبر تقديم عروض فلكلورية فلسطينية، أو مشاركة وفد شبابي من المركز في المعسكر الصيفي الذي نظمته لجنة عائدون في سوريا، أو مشاركة رئيس المركز باللقاء التنسيقي السنوي السابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة والذي عقد في العاصمة اليونانية أثينا، والمشاركة في الملتقى الثقافي العربي شبه الإقليمي بمناسبة العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف ضد أطفال العالم والذي نظمته اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم في العاصمة الأردنية عمان، أو في مؤتمر التجمع العالمي الثاني لدراسات الشرق الأوسط الذي عقد في الأردن حول القضايا الإستراتيجية. كما شاركت أماني حسام خضر ببرنامج خاص عن معاناة أهالي الأسرى والذي نظمته قناة الجزيرة للأطفال في قطر.

وعلى الصعيد المحلي شارك مركز يافا في العديد من الفعاليات التي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني سواء مشاركتها في استقبال وفود عالمية أو مشاركتها في أنشطة ثقافية كمعارض الكتب وأسبوع القراءة العالمي ويوم الطفل ويوم الثلاسيميا العالمي والعروض الموسيقية، والمشاركة في معسكرات ومخيمات صيفية ومؤتمرات علمية حول الأسرى واللاجئين والوضع السياسي. إضافة إلى قيام المركز بتنظيم لقاءات توعوية وإرشادية للمواطنين حول الانتخابات والتفريغ النفسي لدى الأطفال وعلاج الصدمة النفسية بالموسيقى، وعرض أفلام وثائقية وتنظيم ورش عمل حول هموم الشباب ومناسك الحج وقضية اللاجئين، ودورات تدريبية متخصصة حول إنتاج الأفلام.

كما تضمن التقرير السنوي الدورات التي نفذها المركز سواء في تعليم الكمبيوتر أو التصوير أو الرسم الحر والمجسمات أو اللغات، أو معارض الصور لفنانين عالميين كالان جينو وريتش ويلز من بريطانيا، وتنظيم الرحلات الترفيهية والإفطارات الجماعية وتوزيع القرطاسية على الطلبة المحتاجين والأضاحي.

أما على صعيد استقبال الوفود فقد زار المركز سفراء ايرلندا وفنزويلا ومدير عام المجلس الثقافي البريطاني في فلسطين، ووفود تمثل برلمانات ومؤسسات من فرنسا واسبانيا وبلجيكا واليابان وبريطانيا واليونسكو واستراليا واسكتلندا وأمريكا وإقليم الباسك الإسباني، ووفد أوروبي من " الدراجين من أجل السلام " استمعوا لشرح وافي عن القضية الفلسطينية واطلعوا على حجم المعاناة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي.


مركز يافا الثقافي، بلاطة

وتطرق التقرير للمشاريع التي أنجزها المركز سواء مشروع دعم الأسر المحتاجه الذي موله الصندوق العربي من خلال مؤسسة التعاون أو مشروع تنمية الكادر الشبابي في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أو مشروع خلق فرص عمل الذي نفذه المركز بالتعاون مع مركز بديل ومؤسسة أوكسفام البلجيكية بدعم من الحكومة البلجيكية. إضافة إلى تنفيذ مشروع مكتبة الطفل المتخصصة بدعم وتمويل من مؤسسة كريم رضا سعيد والممثلية الايرلندية.

إنهم ليسوا مجانين .. إنهم في المسرح

بقلم: ناجي عـودة *

حلم العودة... ضيق المخيم... قسوة الأيام... حب الحياة... إيمان مطلق بحتمية التغيير

ومشوار الألف ميل يبدأ بخطوة

خطونا نحو الأمل... حلمنا بالمجد أننا معا سننجز الكثير.. فكرة بدأت.. فصلت..

نوقشت... تطورت... أصبحت واقعا..

من صاحب الفكرة؟ لا يهم! من بدأ بتطبيقها؟ أيضا لا يهم... المهم أنها بدأت، وأصبحت واقعا... واقع وحلم شباب المخيم.

تناغم معها من اخذوا على عاتقهم نشر الفكر والتوعية المجتمعية، وحمل هموم اللاجئ.

لعلنا من أحوج الشعوب لإيجاد طرق للتعبير ونشر الثقافة المسرحية العامة وإيصال الرسالة في الداخل والخارج، على مستوى المخيم والقرية والمدينة في فلسطين، وكذلك آسيا، وأوروبا وأمريكا.

نخلق وسائل جديدة تنفض حالة الخمول والتقليدية التي عرفناها وربما أصبحنا نسأم منها، فاجتهدنا، ولكل مجتهد نصيب.

انطلقنا ومن خلال مركز الفينيق في مخيم الدهيشة، وهو الذي بادر واحتضن الفكرة وشجعها وتبناها. وأخذ على عاتقه تقديم ما يمكن وما لا يمكن أن يقدم؛ في سبيل إنجاح الفكرة التي أصبحت مشروعا وطنيا عاما لأبناء المخيم بشكل خاص، ولأبناء فلسطين بشكل عام.

عقدت اجتماعات ونقاشات طويلة، وتمت استشارة المتخصصين، والمهتمين، والمهنيين، لدراسة الموضوع بكل جوانبه وحصر وتذليل أي عقبة كان من الممكن أن تقف في طريق تحقيق المراد، ألا وهو الوصول إلى خشبة المسرح، والتعبير عن الواقع المعاش. شارك في الاجتماعات واللقاءات الطويلة الكثير من الناس الغيورين ، الحريصين، وذوي الخبرة، فكان مسرح الطائر العظيم والأسطورة ، الذي ينبعث من الرماد بعد حرقه ، مسرح اللاجئ المعدم إلا من الإرادة... وحب الحياة.

المشروع أداة للتغيير، والمبادرة فلسطينية خالصة، تحمل في ثناياها التجديد والنظرة المعمقة في رسائل النضال، وفلسفة الحياة الرافدة دوما للدماء الشابة.

فكانت الدعوة العامة، والإعلان عن فتح الباب لمن أراد أن يلتحق بدورة المسرح والدراما من أبناء المخيم، والتي ستكون مدتها عام من التدريب واكتساب الخبرات والمعرفة. عقد اللقاء الأول على خشبة مسرح الفينيق، بين إدارة المركز والمدربين والأعضاء، الذين استعدوا لخوض تلك التجربة، فاكتظت القاعة بأكثر من ستين شابا وشابة .

ساد ذلك اليوم نقاش طال لمدة تزيد عن الثلاث ساعات بين المدربين والشباب، خرجوا في النهاية بنتيجة مشتركة مفادها: أننا سنحمل على أكتافنا تبعاتها وكل ما يترتب تجاه تلك التجربة الجديدة، وقد قسمت تلك الدورة إلى ثلاث مراحل وهي على الشكل التالي:

المرحلة الأولى:

التدريب في الجانب الثقافي والتعريف بمفهوم المسرح والدراما، والذي يعمل على تطوير الفرد والمجتمع، وبالتحديد الأجيال الشابة التي تعيش حالة من الاغتراب عن مفهوم المسرح.

المرحلة الثانية:

وهي تعليم الأساسيات المسرحية، والتدريبات الجسدية و اللياقة البدنيه والليونة، التي يحتاجها أي ممثل على خشبة المسرح، وكذلك تطوير البرامج إلى مستوى أعلى وأعمق في الممارسة العملية، والاحتكاك في الفن المسرحي أكثر فأكثر. تخصصت هذه المرحلة في التدريبات على تقمص جميع الأدوار في المسرح: مخرج، كاتب، ممثل، تقني، إدارة المسرح......الخ.

كان الهدف منها تسهيل الخيار أمام كل عضو وحسب أدائه، وان يكون في المكان المناسب والحاجة.

بعد نهاية تلك المرحلة تم تكريم الأعضاء الملتزمين والمتواصلين؛ تقديرا لانتمائهم وجهدهم واستمراريتهم، حيث منح كل منهم شهادة مصدقه من مركز الفينيق ومسرح الحاره ، تشجيعا لهم ولما أولوه من اهتمام ومتابعه وما أبدوه من إبداع وتطوير نحو الأفضل لذاتهم وللمسرح .

المرحلة الثالثة:

هي الأخيرة من برنامج الدورة التدريبية في المسرح والدراما، وهي فترة قطف الثمار لمرحلة طويلة من العمل المضني والشاق، بروح جماعية صادقة ومشاعر تتطلع نحو المستقبل.

فما كان إلا أن نخرج بعمل مسرحي أول (مسرح الفينيق) وإطلاق الفكرة إلى الواقع الملموس، وذلك من خلال مجموعة من الأفكار المفعمة بروح جماعية صرفه تعكس واقعهم وهمومهم ومعاناة كل فرد من أفراد المجتمع؛ شكلت ونسقت لتخرج عمل مسرحي متكامل يخرج إلى العلن ويرى النور ويضيء بظله على الآخرين، بعد طول انتظار لتصبح مسرحية بعنوان: " مفتاح وحياة " .

قسمت الأدوار بين كافة المشاركين فكانت من إخراج (سامي متوا سي، و محمد عواد) وهم مدربون متخصصون قدموا من مسرح الحارة التي تربطنا معهم الروح والفكرة والجسد، واشرف على إنتاجها (مركز الفينيق).

وكان النص (سأخون وطني / لمحمد الماغوط) كما قام أعضاء المسرح بتأليفها، وقام بتمثيلها جزء من الأعضاء وهم: ريتا رمضان، رفيدة فراج، روان الجعفري، صلاح أبو لبن، محمد أبو لبن، يزن غريب، بشار أبو لبن، مراد مناصرة، إبراهيم عواد.



مسرح مركز الفينيق، مخيم الدهيشة

المصدر: مركز الفينيق

كانت الفرحة عارمة عندما أصبح بالإمكان المشاركة في عمل مسرحي في مهرجان جامعة فيلادلفيا العربي السنوي في الأردن. انتابنا الخوف والإرباك في نفس الوقت.... هل نستطيع المشاركة؟ هل نحن فعلا سنحظى بتلك الفرصة، وخاصة أنها التجربة الأولى في العمل المسرحي؟ كيف سنقف أمام جهابذة المسرح والكتاب المسرحيين العرب والنقاد والروائيين ، وكذلك الممثلين المسرحيين من سوريا، الأردن، لبنان، مصر، عُمان، ليبيا والعراق؟...كل تلك التساؤلات كانت في أذهاننا.

فعلا بدأنا الاتصالات بالجامعات الفلسطينية، وكانت ثغرات وبيروقراطية عالية من بعض الجامعات، إلى أن نجحنا وبفضل العديد من الأصدقاء الذين ساهموا بشكل فاعل مع إدارة جامعة القدس/ أبو ديس والحصول على كتاب يمنحنا حق المشاركة بالمهرجان العربي كمظلة نستظل بها باسم مسرح الفينيق وبعد فترة قصيرة نسبياً... جاءت الدعوة من اللجنة المنظمة للمهرجان، تدعونا للمشاركة بالبرنامج.

عقدنا اجتماع وقسمنا المهام، وبدأت عملية التدريب المكثف. أدخلت تحسينات على الأداء والأدوار وأضيفت لمسات وحركات على مدى ثلاثة شهور من تاريخ استلام الدعوة، ترافقت مع تحضيرات اخرى مثل تصميم بروشور يعرف عن المسرح، ومركز الفينيق. وفعلاً أنطلق طائر الفينيق وانبعث من الرماد للوصول الهدف المنشود، مهرجان فيلادلفيا العربي في الأردن.

ما أعظم تلك اللحظات، ما أروع تلك المشاعر الممزوجة بالخوف، بالفرح، الإرباك، وروح الانتصار.

وبين تفاعل لجان التحكيم مع الوفود العربية، وبين الأعمال المسرحية التي نشاهدها، وبين أعضاء الفينيق أنفسهم لحظة بلحظة، صعدنا إلى المسرح للعرض التاريخي المنتظر.

نعم، إنها: مفتاح وحياة، التي عبرت عن مفتاح العودة، ودور الشباب، والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، أمام جمهور مثقف ناقد ملم بثنايا المسرح، وبين أعضاء لجنة التحكيم التي تراعي أدق التفاصيل، وأخيرا بين تفاعل الجمهور الذي انسجم بحيث انه أثناء العرض بكى وقهقه فرحاً وصمت صمتاً مطبقاً وتفاعل بأحاسيسه ومشاعره ، عبر عن ذلك بعد انتهاء العرض ، بأن صعد إلى المسرح مقبلاً مباركاً مهللا .

حتى أعلنت لجنة التحكيم فوزنا بالجائزة الكبرى، نصيب الأسد، نصيب طائر الفينيق، مسرح الفينيق

تلك لحظات لا توصف... تخللها البكاء والفرح.

وعاد الطائر الأسطوري إلى فلسطين مهللاً مكبراً حاملاً معه وسام النصر: الجائزة الأولى.

وكانت مصدر فخر واعتزاز لأبناء المخيم الصامد، ليصل إلى مستوى يعزز مكانه اللاجئ، ويرقى بمفهوم المخيم والشتات، من الألم والمعاناة إلى الإبداع، وربما هي فلسفة جيل منكوب يحاكي فيها سيرته المريرة التي امتدت منذ نكبة ١٩٤٨ حتى شارفت على الذكرى الستين من التشرد والألم.

وكانت ردود الفعل الصحافية وما كتب عن العرض مبشرة، واصفة العمل المسرحي مشيدة بمسرح الفينيق، وتعددت الصحف ابتدءا من صحيفة المستقبل والرأي، وانتهاءً بمجلات باللغة الإنجليزية، التي اعتمدت المسرحية كصورة وعنوان للغلاف.

وانطلق العمل برغم الظروف الأمنية الصعبة في بيت لحم والخليل، يقودنا الأمل ونمضي كي نصل إلى كافة المدن الفلسطينية. لم نيأس لأيماننا أن الفكرة والحلم لا بد أن يصبح واقعاً، فبالإصرار والعزيمة والأمل، ننقل نتاج تجربة إلى شباب الوطن وأصحاب القضية أينما وجدوا.

لازم تلك المرحلة إنتاج عمل آخر يحاكي فئة من المجتمع، وهي فئة الطلاب وهمومهم والمدرسين ومعاناتهم والإشكاليات التي تتعرض لها الحركة التعليمية في فلسطين. ومن خلال الطابع الفكاهي تناولت تلك الهموم ووضعت الحلول. برؤية تطويرية إبداعية.

فكانت مسرحية (مدرسة بلا حدود) من تأليف وإخراج (عايد عرفة) والتي قام بتمثيلها كل من:

رشا سلامة، رفيدة فراج، احمد الأطرش، معتز عرفة، نائل صدقي، معتز المعيوي، فادي معالي، إبراهيم عواد، معتز القيسي، معاذ أبو لبن وبشار أبو لبن.

وقد عرضت المسرحية في محافظة بيت لحم، الدهيشة، جامعة بيت لحم، النادي الأرثوذكسي /بيت جالا، YMCA، نزل الزيتونة /بيت جالا.. الخ. حيث نال المسرح ورسالته الثقة والدعم المعنوي، وذلك من خلال ردود الفعل الايجابية على أكثر من صعيد: محليا ودوليا.

فأهل المخيم والمثقفين والمهتمين في محافظة بيت لحم، الذين شاركوا في العديد من ورشات العمل، والذين أضافوا العديد من الأفكار من أجل تطوير العمل وتطوير الأداء، وكذلك أصدقاؤنا الفرنسيون، من خلال التفاعل مع المسرح واللقاءات والتدريبات والعروض، ابدوا استعدادا عاليا لفتح الآفاق على المستوى الدولي.

تطلعاتنا للمستقبل ليست لها حدود، ونملك من الإرادة والعزيمة ما يمكننا من الوصول إلى المجد وشق فضاءات العالم الخارجي، ليصل صوت اللاجئ إلى كل اللاجئين في العالم. فبإمكانياتنا البسيطة والمتواضعة وبطاقاتنا العالية، وبجهد جماعي منظم، وبوعي لحقيقة الواقع المعاش وبإيمان عميق بدور المسرح وبالمخاطبة المباشرة للجماهير ، عكفت إدارة مركز الفينيق على السير قدماً في تطوير الأداء المسرحي لتفجر طاقات جيل الشباب وتنمية مواهبه نحو إبداعات تصل إلى السماء ، كما إننا نعمل دوماً على تحسين أدائنا وبشفافية مطلقة وبحس ديمقراطي مستقل، نحو التعبير عن حياة اللاجئ الفلسطيني وكذلك الهموم اليومية التي نعيش.

* ناجي عودة هو رئيس لجنة الخدمات الشعبية/ مخيم الدهيشة، بيت لحم، وهو سكرتير مجلس إدارة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

حكايات قرية عمقا- تسكن عميقا في الروح

بقلم: رنين جريس ×



قرية عمقا — تصوير: مقبولة نصار

"عيميك" بالعبرية تحريف لكلمة عمقا ، وهي قرية فلسطينية تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة عكا، كانت القرية خلال الفترة الرومانية تحتل الموقع ذاته وتسمى "كفار عمكا"، ثم اصبحت تعرف باسم عمقا. كانت القرية تنهض على تل صخري متعرج حيث تلتقي سفوح الجليل الأسفل الغربي بسهل عكا.

عمل معظم اهالي القرية في الزراعة وانتاج الألبان والأجبان لبيعها في المدن والقرى المجاورة، وعن هذا حدثتني هناء (هنا) ناطور (١٩١٨)، وهي تقيم حالياً في قرية كفرياسف:

كنّا مبسوطين واللي عنده أرض يحرث ويزرع.. كنا نزرع ذرة، قمح، شعير، فول، عدس ومن كل شي، واللي عنده خير كثير كان يطعمي الفقير. كنا نحمل الحطب على رأسنا من عند جدّين حتى نغسل على إيدينا... خبزنا الصاج والطبيخ كان كله على النار.. كنت أنا حبلى بشهري وأروح من الفجر أجيب حطب من الوعر، النسوان اللبانات كانت تحمل دست اللبن على راسهم ويمشوا على عكا، كانوا يبيعوا كمان بيض وجاج. انا كنت كل الوقت بالبيت، لأنه ما كان عنّا أرض ..

اطبخ واخبز.. تزوّجت بجيل ١٧ سنة، كنت أقوم الصبح أعمل فطور للأولاد، ألبّسهم، وأحضرهم للمدرسة.. ولما يرجعوا احضرلهم غداء.

وتؤكد تفاحه احمد ناطور (١٩٣٥)

كانت النسوان تحمل سرير الولد على راسهم وتروح على الحصيده على القمح.. كتير اولاد ماتت من القمح، يتركوهم بين القمح ويجيو يلاقو اشي باخخ عليهم... شو مفكري العالم كانت عايشي على البركة. المرا الحبلى لا بهمها حبل ولا اشي، حاملي الدست على رأسها وماشي.

عمي كان زيات، يجيب زيت ويروح يبيع بحيفا وعكا والطيره.. ايام ما رحنا نجيب عروس من المنشيه بعكا رحنا مشي على اجرينا.. انا ركبت مع ابوي على الفرس، ولما جبنا عروس لإبن خالة ابوي من حيفا من الكبابير رحنا على الخيل والدواب.

في ١٩٤٤\١٩٤٥ إمتلكت القرية ما مجموعه ٣٣٤٨ دونماً مخصصاً للحبوب و ١٦٤٨ دونماً مروياً او مستخدماً للبساتين، بينما بلغت مساحة مسطح بناء القرية ٣٦ دونما.

عن ملكية الأراضي حدثني ابو محمد ابراهيم جمعة (١٩٢٧)، وهو يقيم حالياً في قرية كفرسيف:

بعمقا كان في كتير رزق وأراضي لحد قرية السميريه، بس كان في كتير أغراب اللي اشتروا أراضي على زمان تركيا، مثلاً دار العكي ودار المغربي امتلكوا اكثر من نص أراضي البلد.

هدول الملاكين كانوا حاطين وكلا بالبلد والوكيل هو اللي يعطي أراضي للفلاحين يزرعوها.

مدارس عمقا

كان في عمقا ثلاث مدارس، إحداها بنيت زمن الدولة العثمانية عام ١٨٨٧. وعن المدارس حدثني ابو محمد ابراهيم جمعة (١٩٢٧) قائلاً:

كان في ثلاث مدارس بعمقا، مدرسة عند دار أبو مفلح (نايف)، ومدرسة أولاد جنب الجامع، والجامع نفسه كان يعلم.

كان في مدرسة واحدة للصف الرابع... بس قبل ما طلعنا بسنه او سنتين زادوا فيها صفين، المدرسة كانت للبنات والبنين بس قليل ما كانوا يبعتوا بنات للمدرسه، يعني مثلاً على دوري كانوا بس بنتين.

المدرسة كانت حكومية والمعلمين يحصلوا على راتبهم من حكومة الأنجليز.

كنا نتعلم تاريخ وجغرافيا وقرآن، كان عنا معلم اسمه حامد وبعد بسنة جابوا كمان واحد من صفد اسمه المعلم سامي وبعدها جابوا معلمين من ترشيحا والمعلم محمود من المكر.

المدرسة كان فيها كتير طلاب بس معلم واحد للأربع صفوف، واللي بده يكمل تعليمه كان يروح على كفر ياسيف، التعليم بكفر ياسيف كان على مستوى عال.

عمقا زمن الإنتداب البريطاني

كمعظم القرى والمدن الفلسطينية، لم تفلت عمقا من همجية الإنتداب وجنوده، وعن هذا حدثتني هنا ناطور (١٩١٨):

على زمن الثورة، كان الانجليز يدخلوا على بلد ويصيروا يحفروا الشارع، يعتقلوا الثوار ويضربوا الناس، الثوار كانت دايماً بالجبال... مره اخدو سبعة او ثمانية شباب من بلدنا حطّوهن وين العرامشه (كم الصوّانة) أكثر من سنه ونص.

"اليهود... اليهود... اجت اليهود علينا"

رغم أن الهجوم بدأ على القرى الساحلية في ديسمبر ١٩٤٧ لم تصل حرب الهجاناه الى عمقا فوراً. بدأ سكان القرى المجاورة اللجوء الى عمقا في أيار ١٩٤٨، الى ان هوجمت القرية بالمدفعية في ١٠-١١ تموز ، خلال المرحلة الاولى من عملية "ديكل".

لقد كان لاحتلال قرية الكويكات المجاورة والتي تبعد على نحو ميلين من عمقا، أثر كبير على نزوح ابناء عمقا، حيث هوجمت القرية ليلاً في ٩ تموز\يوليو، ونزح اهلها خائفين الى عمقا.

عن الرحيل حدثتني تفاحة ناطور (١٩٣٥) بخوف وغضب:

بعمقا كان في مختارين: واحد من عائلة مجدوب، وواحد من عائلة عبد الرازق. صار في خلاف بين العائلتين، عائلة المجدوب بدها تسلم وتعلق العلم الأبيض وعبد الرازق بدها تحارب، وصاروا يجمعوا مصاري من الناس لحتى يشتروا بارود...

بدأنا نحس بالخطر لما اجو علينا لاجئين من السميريه والكويكات والقرى المجاورة، قسم قعد ببيوتنا وقسم نام تحت الزيتون... كانوا اللاجئين يدخلوا على عمقا ويقولو "اليهود... اليهود... اجت اليهود علينا". بعدها الطيارات صارت تحوم فوق البلد... لولا الطيارات اللي دخلت علينا ما طلعنا من عمقا. اهل عمقا ما كان معهم بواريد.. بالليل كانوا يعملوا دوريات حراسة بس الحرس مش من بلدنا كان من القرى اللي حوالينا... اهل بلدنا كانوا كتير فقراء.

اليهود اجو من الكويكات ودخلوا بالدبابات بالليل على عمقا والطيارات من فوق... الناس صارت تهرب وما بقي بعمقا حدا.. ياما اولاد ماتت وهي طالعه مع امهاتها... اللي حاملي ولدين ثلاثه وحاملي اغراض ولقمه اكل كيف بدها تعمل ؟!.. في ام ناسي ابنها بالبيت وحاملي مخده.. لما طلعت الناس كانت تركض بدون تفكير...

لما طلعنا كان في بعمقا خانوق، رحنا نتخبا بين عروق العمدان من الطيارات، ما اخدنا معنا اغراض، طلعنا باواعينا... وبعدها رحنا على يركا، بتذكر امي كانت ماسكيتني من ايدي ولما ما اقدر امشي تصير تجرني من شعري.

لما طلعنا من عمقا جابوا يهود يمنية وسكنوهم ببيوتنا، بذكر وحده اسمها زينب سليمان، اختلفت هي وزوجة ابو اسعد من دار الخطيب، وصاروا يسبوا على بعض، انا كنت يومها مع ابوي حاملي لجن بهار على راسي... اجينا عليهم ولاقيناهم عم بتقاتلو، سمعناها تقلها: "روحي ريتك يا عمقا ما تسكنك اللا اليمنيه" وفعلا سكنوها اليمنية.

ويضيف ابو محمد ابراهيم جمعة (١٩٢٧):

اليهود فاتوا على عمقا بالدبابات والمصفحات، فاتوا وقت السحور، لما فاتوا اهل عمقا كانت صارت طالعة وبس اللي معهم سلاح بقيوا بالبلد، اغلب الناس طلعوا على الزيتون... الناس طلعت من الخوف... بلدنا مرتين طلعت من الخوف قبل ما وصلتها اليهود.

انا وعائلتي طلعنا قعدنا تحت الزيتون ولما صار برد شوي صارت الناس تطلع على جت ويانوح وكفرسميع ولبنان، بس لما راحت ترشحيا كل الناس رحلت على لبنان.

إطلاق الرصاص على العائدين

حدثتني ام حسين مجدوب (١٩٣١):

اليهود لما دخلوا عمقا عملوا نقطة بالبلد وين دار احمد العكي لأنه كان اكبر بيت بالبلد، هذا العكي كان يملك نص رزق عمقا وبابور للزيت وللطحين وعنده حوالي ٣٠ حراث، بعمقا كان في ناس موكله على رزقه، احمد العكي ما كان ساكن في عمقا بس اله دار فيها.

بعد ما طلعنا من عمقا الناس صارت ترجع بالليل تسلل على البلد عشان تجيب اغراض من بيوتها... فرشات وزيت ونحاس واثاث... لما طلعنا ما أخدنا معنا ولا إشي، خبزاتنا ضلوا باللجن، نقطة مي ما أخدنا.

دورية الجيش قتلت نسوان ٢ حاولوا يرجعو على البلد بالليل عشان يجيبو أكل وأغراض، واحده زوجة ابو عيشه والثانيه زوجة محمود، هاي زوجة ابو عيشة فاتت على بيتها بالليل واخدت معها كتير اغراض، وهي طالعه وقعت وين المراح، دورية الجيش حست عليها وطخوها.

في كمان وحده فاتت على بيتها ما لاقت اشي، راحت على بيت تاني باخر البلد، شافوها الجنود وطخوها باجرها، صارت تزحف على الارض لحتى وصلت على الوادي وعاشت بعد هيك.

عن غصة الرحيل حدثتني تفاحه احمد ناطور(١٩٣٥):

لما طلعنا من عمقا رحنا على يركا ونمنا تحت الزيتون، كنا انا واخوه تنين وابوي وامي، ولما صارت الدنيا برد راح ابوي يدور على محل ورحنا سكنا ببابور زيت حوالي سنة تقريباً لحتى صار الموسم واصحاب البابور صاروا بدهم يدرسوا.. طلعنا وسكنا ببيت ناس.. بعدين نقلنا كمان بيت.. احنا نقلنا كتير بيوت بيركا.... امي كانت تشتغل عند النسوان وتجيب اكل.. تروح تغسل وتملي مي من البيارة لحتى عيشتنا ولما كبرنا ما خليناها تشتغل.. ابوي ما كان يتشغل ولا اشي.

مره اجيت من يركا على عمقا لحالي انقي باميه وذره وبندورة واخيار من ارض بلدنا.. اجيب سل واحوش فيه عشان بدنا نوكل.. مره طخوا علي من عمقا من على تلة المرحان والرصاصه اجت بقلب السله وكان فيها خيار وبندورة وفلقت الفقوسة قسمين.. صرت أركض من الخوف.

ما ضل بعمقا غير الختياريه...ماتوا ولليوم مش عارفين شو صار فيهم.. منهم ستي ام ابوي وعمي مصطفى.. حطوهم بدار العكي واللي يموت يرموه ويعلم الله اذا كانوا يدفنوهم.

وتؤكد هناء الناطور (١٩١٨) وتضيف:

حياة إبراهيم أبو أحمد الشيخ رفض يطلع من عمقا، كان فلاح، ضل قاعد بداره.. يوم إجو عليه ناس من المزرعة، عملا يشتغلوا مع اليهود، حمّلو الزيت والقمح من داره وهو قاعد يتطلّع فيهم، ضلوا قاعد حد الشباك لحتى مات... كانت بنته تزوره بالنهار، أمها وأخوها يستنّوها بالزيتون وين المغارة، تروح عند أبوها وتعمله اكل.. يوم راحت على بيتهم وما لاقته ... صارت تركض وتنادي، شافها واحد أسمه الحج أسعد، وقلّها أبوك مات واليهود دفنوه... أخذها على الجبّانه لحتى تشوف قبر أبوها.

من يوم ما طلّعنا من عمقا، ما دخلتها ولا شفتها، غير لمّا كنّا نمرق فترات بالباص.. كثير كثير بكينا لمّا طلعنا من عمقا، لما اجينا على جت ما كنا نلاقي رغيف خبز حتى نوكل، كان في بركة بجت يروح البقر والدواب يشربو منها ونروح إحنا نجيب مي منها حتى نغسل ونشرب، وصارت الناس تمرض بعد هيك..

عام ١٩٤٩ دخل عمقا قادمون جدد يهود من اليمن، عاش بعضهم في البداية في مسجد القرية وبعدها إنتقلوا للعيش في بيوت القرية الخالية الى أن انشئت مستعمرة عمقا على اراضي القرية شمالاً.

لم يبق من القرية اليوم سوى بعض من بيوتها، مسجد القرية ومقبرة تغطيها الأعشاب والحشائش البرية. ومن الجدير ذكره انه في تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ إنهارت الواجهة الشرقية للمسجد والتي كانت في حالة يرثى لها، حيث البناء مهدد بالانهيار. وقد طالبت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية سابقا تصليح المسجد وترميمه خوفا من السقوط وتم رفض الطلب، بادعاء أن الأمر يشكل استفزازا لليهود في المنطقة، والذي حصل فعلا أن المسجد بدأ بالانهيار نتيجة عدم السماح للمؤسسة القيام بالترميم.

"بدأنا نحس بالخطر لما اجو علينا لاجئين من السميريه والكويكات والقرى المجاورة، قسم قعد ببيوتنا وقسم نام تحت الزيتون... كانوا اللاجئين يدخلوا على عمقا ويقولو "اليهود... اليهود... اجت اليهود علينا". بعدها الطيارات صارت تحوم فوق البلد... لولا الطيارات اللي دخلت علينا ما طلعنا من عمقا. اهل عمقا ما كان معهم بواريد.. بالليل كانوا يعملوا دوريات حراسة بس الحرس مش من بلدنا كان من القرى اللي حوالينا... اهل بلدنا كانوا كتير فقراء".

"بعد ما طلعنا من عمقا الناس صارت ترجع بالليل تسلل على البلد عشان تجيب اغراض من بيوتها... فرشات وزيت ونحاس واثاث... لما طلعنا ما أخدنا معنا ولا إشي، خبزاتنا ضلوا باللجن، نقطة مي ما أخدنا...دورية الجيش قتلت نسوان ٢ حاولوا يرجعو على البلد بالليل عشان يجيبو أكل وأغراض..."

---

* رنين جريس هي ناشطة نسوية ومركزة مشروع التاريخ الشفوي في جمعية زوخروت ومقرها في تل ابيب.

ملاحظة المؤلفة: شكر خاص لمريم طحيبش على مساعدتي في لقاء المهجرين وتوثيق ذاكرتهم.

إذا دُقّــت الســاعــة...!

قراءة في "ذاكرة" للكاتب سلمان ناطور

بقلم عيسى قراقع*

"ذاكرة"، كتاب جديد للكاتب الفلسطيني سلمان ناطور، الصادر عن مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، والواقع في ١٧٤ صفحة من الحجم الصغير، والذي اعتبره مركز بديل خطوة أخرى في مجال تعزيز ثقافة العودة.

الكتاب يعالج بشكل قصصي وحكائي، وعلى لسان الشيخ مشقق الوجه الذي يرمز إلى الأرض الفلسطينية المنكوبة، يعالج قلق الذاكرة الفلسطينية سؤال الهوية في خضم هذا الصراع الجاري؛ حيث صار مفهوم المواطنة الفلسطينية مهدداً بعد أن ضاق المكان وصودر وشوّه على يد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنصرية.

تأتي حكايات "ذاكرة" استكمالاً لحكايات "وما نسينا"، كان الكاتب يواجه سكون الزمن وإملاءات الأمر الواقع، بمخزون جديد من ذاكرة لم تمت بل ما زال لسانها يحكي الماضي ليرسم المستقبل، رافضة هذه الذاكرة أن تلبس ثوب الطاعة، وتستسلم للصمت والقدرية.

"ذاكرة" سلمان ناطور تنفض ما تراكم من صدىً وغبار وسيطرة وألم، تتحرّك لتشق طريقها وتفرش ظلالها في كل حارة وقرية، تقف في هذا الشارع وتلك المدينة، تجلس أمام هذا البئر أو تلك المقبرة...تتفيأ تحت ظلّ شجرة بلوط أو شتلة صبّار...تروي حكاية شعب كان هنا، تعرّض للذبح والنهب والطرد والاستلاب...لسانها يروي مأساةً لا تزال صخور وأتربة الأرض تحمل أوجاعها وصراخها...تنتظر من يسمعها أو يشفيها من آلامها.

إنها "ذاكرة" حياة تواجه ذاكرة موت عند الإسرائيليين، فإذا كان الإسرائيليون قد استعمروا هذه البلاد قادمين على أسطورة المحرقة، فإن الفلسطينيين يواجهون الإبادة والنفي بما زرعوه وتركوه من حياة على هذه الأرض المثمرة بالحضارة والتاريخ والثقافة والإنسانية، فلا يحتاج الفلسطينيون إلى خرافة لتأويل أسطورتهم وتبرير وجودهم.

الكاتب سلمان الناطور أحسبه يواجه المدفع بذاكرته الإنسانية والأخلاقية، ويناطح "سيف جلعاد" بما يملك من براهين ويقين مندفعٌ في حالة اشتباك معقّدة مع المخططات الصهيونية التي ابتلعت أرض فلسطين وصادرت حقوق سكانها.

لقد راهن الإسرائيليون على توقّف دقّات الذاكرة الفلسطينية، وبأن الزمن كفيلٌ أن يهدم صوتها وتنسى الأجيال بيوت ومفاتيح أرض أجدادها، واعتقد أمراء الحرب الإسرائيليين كذلك أن يتراجع حلم العودة مع الوقت ويصبح خيالاً بعيداً وسراباً يائساً أمام حقائق القوّة وطغيان المحتلين.

لكن الشيخ مشقق الوجه لم يمت، ولم يصمت، وساعة "ذاكرة" سلمان ناطور لا زالت تدقّ وتزداد دقّاتها غضباً وثورة، تلاحق من اغتصبوا الأرض تؤرقهم وتطلّ بشبحها على حاضرهم ومصيرهم...لم تغرق في الماضي إلى مستوى الضياع، ولم تنشغل في تفاصيل الحاضر المؤلم إلى مستوى خضوع العبيد.

إن ذاكرة تقول بوضوح: لا يمكن لأي شعبٍ أن ينال حريته واستقلاله إذا تخلّى عن هويته وذاكرته:

(ستأكلنا الضباع إن بقينا بلا ذاكرة...ستأكلنا الضباع)

الإسرائيليون يريدوننا جيلاً بلا ذاكرة، أي بلا حقوق وتاريخ لتبرير كل أعمالهم العدوانية ولإضفاء الشرعية على ادعاءاتهم بحقهم في أرض فلسطين.

"ذاكرة" سلمان ناطور هي خطاب الفلسطيني في مواجهة خطاب الآخر النقيض موجهّاً لأجيال ما بعد نكبة ١٩٤٨، كأن الكاتب يخشى على هذه الأجيال أن تنسى وتخضع للأمر الواقع ولا تقرأ وصية الشيخ مشقق الوجه، وربما تستهدف "ذاكرة" أيضاً الأجيال اليهودية التي ولدت بعد نكبة ١٩٤٨، المضللة والمخدوعة والمعبأة بنزعات العدوان والعنصرية والعسكريتارية وكره الآخرين، لتضعها "ذاكرة" أمام الحقائق المفجعة والمخيفة التي قام بها آباؤهم وأجدادهم بحق الفلسطينيين، تسألهم ذاكرة الفلسطيني: ما هي المسافة التي يمكن أن يلتقي بها القاتل مع القتيل؟ سؤال سياسي مؤرق تجده في كلّ سطر وكلمة من الكتاب:

(ربما بنسمع وزير عندهم بحذرنا من اللي صار سنة ال٤٨، أولادهم ما بتأثروا...أما أولادنا بوقف شعر راسهم)

لا أريد أن أكرر ما كتبته حول كتاب "وما نسينا" لأني وجدت في كتاب ذاكرة دلائل سياسية أكثر من كونها ذكريات عاطفية وسرديات لمسيرة رحلة آلام الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٤٨ وأهم هذه الدلائل:

أولاً: التمرّد على الأمر الواقع

"ذاكرة" هي إعداد لجيل جديد، لصحوة مختلفة، توظيف الألم في سبيل سلام حقيقي وحل عادل، وذلك بالدعوة إلى التمرّد على الأمر الواقع وسياسة إلغاء الآخرين وشطب حقوقهم. إنها ذلك الصوت الذي يرفض أن يقول:

(الحمدلله على هذه النعمة..ألف ألوف الحمدلله)

فالاحتلال ليس بنعمة، ولسنا سعداء، ولا يمكن لحالة القمع أن تمتص المقموعين إلى درجة الرضى والقناعة واليأس من النضال والمطالبة بالحقوق:

(تجتاحنا رغبة الانتقام من هذا الشيخ الذي أراد أن يكون سعيداً رغماً عنه)

ثانياً: إعادة كتابة تاريخ النكبة

يلاحظ القارئ لكتاب "ذاكرة" أنه في كل قرية فلسطينية تم تهجير سكانها ونسفها، وفي كل حارة وشارع وجامع وساحة وبيدر؛ قد جرت أعمال قتل فردية وجماعية وبشكل بشع، وهي إبادة إنسانية شملت الأطفال والنساء والشيوخ، دمّرت البيوت واقتلعت الأشجار ومسحت القرى عن الوجود، آلاف المفقودين لم يعرف مصيرهم، مقابر جماعية وأسماء ضاعت في الحرب، في حين أن كل ما تعلّمناه في تاريخنا الفلسطيني عن المذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في حرب ال٤٨ لا تتعدّى أصابع اليد.

وقد سجّلت "ذاكرة" سلمان ناطور أسماء كثيرة من الشهداء الذين سقطوا أبان النكبة مما يدفعنا إلى إعادة كتابة تاريخ النكبة وتوثيق أسماء الشهداء والوقائع التي جرت بشكل جديد ومختلف:

(أهالي عيلوط هربوا إلى الناصرة، وسكنوا في الأديرة...بقوا في البلد ١٣ زلمة، دخل الجيش جمعوهم واحداً واحد وقتلوهم عالبيدر)

وفي هذا الصدد أقترح إقامة نصب تذكاري وطني وقومي لشهداء نكبة ١٩٤٨.

ثالثاً: لجنة تحقيق دولية

"ذاكرة" بكل حكاياتها المفجعة تسلّط الضوء على جرائم حرب وأعمال قتل جرت خارج نطاق القانون، تنتهك كل الأعراف الدولية المتعارف عليها في حالة الحرب والصراع من إعدامات بدم بارد، اغتصاب النساء، نسف البيوت، سرقة أموال الفلسطينيين، قتل الأطفال، إعدام الأسرى، وغيرها من الأعمال الإجرامية التي ترد في سطور ال"ذاكرة" الحزينة.

لم أسمع أن لجنة دولية تشكّلت للتحقيق في هذه الجرائم التي حاولت إسرائيل أن تطمسها وأن تمنع أي ذاكرة حية من كشفها...ربما هناك لا يزال شهداء في قبور جماعية أو في أماكن لم يستطع أحد الوصول إليها مما يستوجب المطالبة بإعادة التحقيق في جرائم الصهيونية التي ارتكبتها في فلسطين خلال النكبة:

(الحرمة كان عمرها يا دوب ٢٥...دخل عليها ٥ جنود مزّقوا ثيابها...اغتصبوها واحداً وراء واحد)

رابعاً: الإرهاب

"ذاكرة" سلمان ناطور تتهم إسرائيل وعصاباتها بانها صاحبة ومُؤسسة ثقافة الإرهاب وقتل المدنيين من خلال ما روته ال"ذاكرة" من قيام تلك العصابات بزرع القنابل في الأسواق والأماكن العامة وحتى في مجاري المياه، وفي هذا ردٌّ واضح على ادعاءات إسرائيل باتهام الفلسطينيين ونضالهم بالإرهاب، فثقافة الإرهاب هي ثقافة أصيلة وجزء من الفكر الصهيوني:

(بعد دقائق انفجر "الغرض"، السوق كان يغص بالناس...انقتل حوالي ٢٥ إنسان...القنبلة حفرت في الأرض متر مربع، لحم الناس كان ملزّق على الحيطان)

خامساً: الوحدة الوطنية

"ذاكرة" توضح مدى أهمية التلاحم الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي، فلم يكن هناك فرقاً بين مسيحي ومسلم أو بين سني ودرزي؛ لأن العصابات الصهيونية استهدفت الإنسان الفلسطيني بغض النظر عن مذهبه وملّته، وأظهرت "ذاكرة" صمود وبطولات المسيحيين وتعرّضهم للقتل والذبح، حتى أن بعض الأديرة التي كانت ملجأً للمدنيين الفلسطينيين جرت فيها العديد من المجازر، وربطاً بالواقع الحالي تبرز أهمية الوحدة الوطنية وتفويت الفرصة على المحتلين بزرع بذور الانقسام بين أبناء الشعب الواحد:

(حياة عازر، الله يرحمه...كان إنسان فقير...قوّسوه لمّا كان طالع من باب الكنيسة...وبعد ما ارتمى قدّام الناس يفرفر زي العصفور، تقدّم منه ضابط وحط الفرد في رأسه وفرّغ باغه...خمس...ست رصاصات دفعة وحدة)

سادساً: الأسرى

تلقي "ذاكرة" سلمان ناطور الضوء على حملات الاعتقال الجماعية التي كان يقوم بها الجنود الإنجليز والعصابات الصهيونية خلال وقبل حرب ١٩٤٨.

وتتعرّض ال"ذاكرة" إلى السجون التي كان يحتجز فيها الشبّان والأعمال المذلّة والمهينة التي تعرّضوا لها، وهذا يدفعني إلى الدعوة إلى كتابة وتوثيق تجربة الحركة الفلسطينية الأسيرة ما قبل عام ١٩٤٨، إذا ما علمنا أن الكثير من السجون التي اعتقل فيها الفلسطينيون في تلك المرحلة لا زالت قائمة بعد أن ورثها الاحتلال الإسرائيلي، مثل سجون الجلمة وعتليت وكفاريونا وصرفند:

(عندما تذكر اسم الجلمة...تعيدك الذاكرة إلى تلك الزنزانة التي تحمل الرقم ٣، وإلى ذلك السجّان الذي يجعلك تحترق قبل أن تشعل السيجارة)

سابعاً: السماسرة

"ذاكرة" سلمان ناطور لم تنس سماسرة الأراضي الذين تعاونوا مع الإنجليز والمنظمات الصهيونية ومع "الكيرين كييمت" في بيع أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم من قراهم، ولعلّ التاريخ الفلسطيني لا يقف كثيراً أمام هذه الظاهرة الخطيرة التي تستوجب بحثاً وتحقيقاً شاملاً وتعرية هؤلاء الذين تعاونوا مع الأعداء في اغتصاب وسلب أرض فلسطين:

(في أوائل حكم الإنجليز بدأ بعض الانذال يسمسروا على الأرض، ويومها الأمير سعيد باع حصته لليهود في أربع قرى)

خلاصــة:

كتاب "ذاكرة" يطفح بدلالات كثيرة تناولت جزءاً منها فقط، إنه يستحق القراءة الواعية لأن سؤال الكاتب ما زال يحلّق فوق رؤوسنا ليلاً ونهاراً وهو يسائلنا:

(هل نحن جيلٌ بلا ذاكرة...أتساءل دائماً ويقسو عليّ السؤال ويؤنّبني لأننا منشغلون حتى الموت بحاضرنا الأليم)

* عيسى قراقع هو كاتب فلسطيني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

في حفل خاص يقام على شرف مؤلفه سلمان ناطور:

مركز بديل يعلن اليوم السبت عن إصدار العمل الإبداعي المُميّز



يقيم بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، اليوم السبت ١٧/شباط ٢٠٠٧ في تمام الساعة السادسة مساء في قاعة مركز الفينيق الثقافي/الدهيشة - بيت لحم، حفلا ثقافيا على شرف الأديب والكاتب الفلسطيني سلمان ناطور

حيث أن الحفل ينظم بمناسبة الإعلان عن إصدار العمل الإبداعي المميز للأديب: "ذاكرة". هذا وسيقوم الأديب الفلسطيني باختتام الحفل بالتوقيع على الإصدار وتوزيعه على المدعوين.

و يمثل الإصدار الجديد "ذاكرة" خلاصة رحلة طويلة للمؤلف مع الذاكرة الوطنية والرواية الشفوية تجاوزت ثلاثين عاما. استطاع ناطور من خلال "ذاكرة" نفض غبار السنين عما خزنته ذاكرة جيل كامل من الفلسطينيين لم يكل ولم يمل؛ ليكتشف وليكشف لنا أن في الذاكرة شيء غير وجه الهزيمة والنكبة... إنما الهوية والكينونة. وبهذا فإن مركز بديل بإصداره هذا العمل الإبداعي يخطو خطوة مهمة أخرى، بالتعاون مع الأديب على درب صياغة الرواية الفلسطينية وتعزيز ثقافة العودة.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال على مركز بديل، هاتف: ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: media@badil.org

الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري*

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٠٦ ألف (د-٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥
تاريخ بدء النفاذ: ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، وفقا للمادة ١٩

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تري أن ميثاق الأمم المتحدة يقوم علي مبدأي الكرامة والتساوي الأصيلين في جميع البشر، وأن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ إجراءات جماعية وفردية، بالتعاون مع المنظمة، بغية إدراك أحد مقاصد الأمم المتحدة المتمثل في تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ تري أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن أن البشر يولدون جميعا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه، دون أي تمييز لا سيما بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي، وإذ تري أن جميع البشر متساوون أمام القانون ولهم حق متساو في حمايته لهم من أي تمييز ومن أي تحريض علي التمييز، وإذ تري أن الأمم المتحدة قد شجبت الاستعمار وجميع ممارسات العزل والتمييز المقترنة به، بكافة أشكالها وحيثما وجدت، وأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)) قد أكد وأعلن رسميا ضرورة وضع حد لها بسرعة وبدون قيد أو شرط، وإذ تري أن إعلان الأمم المتحدة للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ (قرار الجمعية العامة ١٩٠٤ (د-١٨)) يؤكد رسميا ضرورة القضاء السريع علي التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، بكافة أشكاله ومظاهره، وضرورة تأمين فهم كرامة الشخص الإنساني واحترامها، وإيمانا منها بأن أي مذهب للتفوق القائم علي التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا، وبأنه لا يوجد أي مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري في أي مكان، وإذ تؤكد من جديد أن التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الاثني يشكل عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب والإخلال بالوئام بين أشخاص يعيشون جنبا إلي جنب حتى في داخل الدولة الواحدة، وإيمانا منها بأن وجود حواجز عنصرية أمر مناف للمثل العليا لأي مجتمع إنساني، وإذ يساورها شديد القلق لمظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وللسياسات الحكومية القائمة علي أساس التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية مثل سياسات الفصل العنصري أو العزل أو التفرقة، وقد عقدت عزمها علي اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء السريع علي التمييز العنصري بكافة أشكاله ومظاهره، وعلي منع المذاهب والممارسات العنصرية ومكافحتها بغية تعزيز التفاهم بين الأجناس وبناء مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين، وإذ تذكر الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة التي أقرتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٥٨، واتفاقية مكافحة التمييز في التعليم والتي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ١٩٦٠، ورغبة منها في تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان الأمم المتحدة للقضاء علي التمييز العنصري بكافة أشكاله، وفي تأمين اتخاذ التدابير العملية اللازمة في أقرب وقت ممكن لتحقيق ذلك،

قد اتفقت علي ما يلي:

الجزء الأول

المادة ١

١. في هذه الاتفاقية، يقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم علي أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، علي قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

٢. لا تسري هذه الاتفاقية علي أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل بين المواطنين وغير المواطنين من جانب أية دولة طرف فيها.

٣. يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية بما ينطوي علي أي مساس بالأحكام القانونية السارية في الدول الأطراف فيما يتعلق بالجنسية أو المواطنة أو التجنس، شرط خلو هذه الأحكام من أي تمييز ضد أي جنسية معينة.

٤. لا تعتبر من قبيل التمييز العنصري أية تدابير خاصة يكون الغرض الوحيد من اتخاذها تأمين التقدم الكافي لبعض الجماعات العرقية أو الاثنية المحتاجة أو لبعض الأفراد المحتاجين إلي الحماية التي قد تكون لازمة لتلك الجماعات وهؤلاء الأفراد لتضمن لها ولهم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو ممارستها، شرط عدم تأدية تلك التدابير، كنتيجة لذلك، إلي إدامة قيام حقوق منفصلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية، وشرط عدم استمرارها بعد بلوغ الأهداف التي اتخذت من أجلها.

المادة ٢

١. تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري وتتعهد بأن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون أي تأخير، سياسة للقضاء علي التمييز العنصري بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس، وتحقيقا لذلك:

(أ) تتعهد كل دولة طرف بعدم إتيان أي عمل أو ممارسة من أعمال أو ممارسات التمييز العنصري ضد الأشخاص أو جماعات الأشخاص أو المؤسسات، وبضمان تصرف جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة، القومية والمحلية، طبقا لهذا الالتزام،

(ب) تتعهد كل دولة طرف بعدم تشجيع أو حماية أو تأييد أي تمييز عنصري يصدر عن أي شخص أو أية منظمة،

(ج) تتخذ كل دولة طرف تدابير فعالة لإعادة النظر في السياسات الحكومية القومية والمحلية، ولتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلي إقامة التمييز العنصري أو إلي إدامته حيثما يكون قائما،

(د) تقوم كل دولة طرف، بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك التشريعات المقتضاة إذا تطلبتها الظروف، بحظر وإنهاء أي تمييز عنصري يصدر عن أي أشخاص أو أية جماعة أو منظمة،

(هـ) تتعهد كل دولة طرف بأن تشجع، عند الاقتضاء، المنظمات والحركات الاندماجية المتعددة الأجناس والوسائل الأخرى الكفيلة بإزالة الحواجز بين الأجناس، وبأن تثبط كل ما من شأنه تقوية الانقسام العنصري.

٢. تقوم الدول الأطراف، عند اقتضاء الظروف ذلك، باتخاذ التدابير الخاصة والملموسة اللازمة، في الميدان الاجتماعي والميدان الاقتصادي والميدان الثقافي والميادين الأخرى، لتأمين النماء الكافي والحماية الكافية لبعض الجماعات العرقية أو للأفراد المنتمين إليها، علي قصد ضمان تمتعها وتمتعهم التام المتساوي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا يجوز في أية حال أن يترتب علي هذه التدابير، كنتيجة لذلك، إدامة أية حقوق متفاوته أو مستقلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية بعد بلوغ الأهداف التي اتخذت من أجلها.

المادة ٣

تشجب الدول الأطراف بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري، وتتعهد بمنع وحظر واستئصال كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الخاضعة لولايتها.

المادة ٤

تشجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة علي الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل اثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلي القضاء علي كل تحريض علي هذا التمييز وكل عمل من أعماله، وتتعهد خاصة، تحقيقا لهذه الغاية ومع المراعاة الحقه للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللحقوق المقررة صراحة في المادة ٥ من هذه الاتفاقية، بما يلي:

(أ) اعتبار كل نشر للأفكار القائمة علي التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض علي التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض علي هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل أثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون،

(ب) إعلان عدم شرعية المنظمات، وكذلك النشاطات الدعائية المنظمة وسائر النشاطات الدعائية، التي تقوم بالترويج للتمييز العنصري والتحريض عليه، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك في أيها جريمة يعاقب عليها القانون،

(ج) عدم السماح للسلطات العامة أو المؤسسات العامة، القومية أو المحلية، بالترويج للتمييز العنصري أو التحريض عليه.

المادة ٥

إيفاء للالتزامات الأساسية المقررة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية:

(أ) الحق في معاملة علي قدم المساواة أمام المحاكم وجميع الهيئات الأخرى التي تتولى إقامة العدل،

(ب) الحق في الأمن علي شخصه وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني، يصدر سواء عن موظفين رسميين أو عن أية جماعة أو مؤسسة،

(ج) الحقوق السياسية، ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات -اقتراعا وترشيحا- علي أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة علي جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة علي قدم المساواة،

(د) الحقوق المدنية الأخرى، ولا سيما:

"١" الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة،

"٢" الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلي بلده،

"٣" الحق في الجنسية،

"٤" حق التزوج واختيار الزوج،

"٥" حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين،

"٦" حق الإرث،

"٧" الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين،

"٨" الحق في حرية الرأي والتعبير،

"٩" الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات السلمية أو الانتماء إليها،

(هـ) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحقوق التالية:

"١" الحق في العمل، وفي حرية اختيار نوع العمل، وفي شروط عمل عادلة مرضية، وفي الحماية من البطالة، وفي تقاضي أجر متساو عن العمل المتساوي، وفي نيل مكافأة عادلة مرضية،

"٢" حق تكوين النقابات والانتماء إليها،

"٣" الحق في السكن،

"٤" حق التمتع بخدمات الصحة العامة والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية،

"٥" الحق في التعليم والتدريب،

"٦" حق الإسهام علي قدم المساواة في النشاطات الثقافية،

(و) الحق في دخول أي مكان أو مرفق مخصص لانتفاع سواد الجمهور، مثل وسائل النقل والفنادق والمطاعم والمقاهي والمسارح والحدائق العامة.

المادة ٦

تكفل الدول الأطراف لكل إنسان داخل في ولايتها حق الرجوع إلي المحاكم الوطنية وغيرها من مؤسسات الدولة المختصة لحمايته ورفع الحيف عنه علي نحو فعال بصدد أي عمل من أعمال التمييز العنصري يكون انتهاكا لما له من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتنافى مع هذه الاتفاقية، وكذلك حق الرجوع إلي المحاكم المذكورة التماسا لتعويض عادل مناسب أو ترضية عادلة مناسبة عن أي ضرر لحقه كنتيجة لهذا التمييز.

المادة ٧

تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ تدابير فورية وفعالة، ولا سيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والإعلام بغية مكافحة النعرات المؤدية إلي التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية أو الاثنية الأخرى، وكذلك لنشر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري، وهذه الاتفاقية.

---

* حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣.

(حق العودة) دورية تصدر كل شهرين عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات
نهاد بقاعي
نضال العزه

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.